سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 728 – الأحد 1 شباط / فبراير 2026 – السنة الخامسة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

مصري أم إسرائيلي.. تكهنات حول مصدر الغاز المصدّر لسوريا

16

فواتير الكهرباء تضغط المجتمع وتختبر الدولة

تقاطع احتجاجات السوريين على فواتير الكهرباء المرتفعة وسط مطالب بتعديل نظام الشرائح الجديد – كانون الثاني 2026 (عنب بلدي)

ملف خاص

أخبار سوريا 02

تقدم في ترتيبات الاتفاق الأمني بين سوريا وإسرائيل

أخبار سوريا 04

مسار معقد أمام سوريا لمواجهة ديون إيران "البغيضة"

شؤون محلية 06

أزمة السكن في حماة.. كابوس يرفع الإيجارات ويعوق العودة

شؤون محلية 08

قراءة أولية للموسم المطري.. هل تجاوزت سوريا أزمة الجفاف

ثقافة وفن 20

أسيمة يوسف تبحث عن مسرح حي

رياضة 22

الدوري السوري يعود بمستوى "متوسط"

18

خدر عاطفي وانسحاب إلى العالم الرقمي

سوريون في عزلة اجتماعية

لعل الجملة الشهيرة التي كتبها الشاعر المصري أحمد عبد المعطي حجازي، في منتصف القرن الـ20، تختصر مفارقة عصرنا الرقمي: "زحام دائم من الرسائل، والصور والوجوه، في حين تبدو العلاقة الفعلية مع الآخر متعذرة".

وفيما نتصور أنفسنا أكثر عزلة من أي وقت مضى، قد نكون في الحقيقة أقل قدرة على ممارسة "الاختلاء" حقًا، إذ إننا حتى في عزلتنا، مثقلون بالعالم الخارجي الذي يتسلل إلينا عبر شاشاتنا ووسائل التواصل التي لا نغيب عنها أبدًا.

وبالرغم من أن البشرية بلغت ذروة قدرتها على التواصل....

تسريبات عن جولة جديدة وجبل الشيخ العقبة الأبرز

تقدم في ترتيبات الاتفاق الأمني بين سوريا وإسرائيل

عنب بلدي – أمير حقوق

تتسارع وتيرة المحادثات بين سوريا وإسرائيل برعاية أمريكية، وسط ضغوط مباشرة من واشنطن للتوصل إلى اتفاق أمني قبل شهر آذار المقبل.

وتشير تقارير إعلامية غربية وإسرائيلية إلى إحراز تقدم ملموس في هذا المسار، مع بقاء ملف الوجود العسكري الإسرائيلي على جبل الشيخ العقبة الأبرز أمام إتمام أي اتفاق محتمل.

وبحسب مصادر غربية وسورية، تقود الولايات المتحدة، بضغط من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، جهودًا مكثفة لدفع الطرفين نحو اتفاق أمني قد يشكّل مدخلًا لتعاون أوسع، وربما يفتح الباب أمام خطوات دبلوماسية غير مسبوقة، تشمل بحث ترتيبات خاصة بالجولان ومشاريع اقتصادية مشتركة.

ويأتي ذلك في ظل انقسام داخل الإدارة الأمريكية، تستفيد منه إسرائيل لتكريس موقفها القائل إن جبل الشيخ مسألة أمن قومي وخط أحمر لا يمكن التراجع عنه، مقابل تفاؤل سوري بإمكانية تحقيق اختراق قريب.

في هذا السياق، أفادت تسريبات إسرائيلية بأن سوريا وإسرائيل تقتربان من إبرام اتفاق أمني برعاية أمريكية، وسط تسارع لافت في التطورات، وذهبت بعض هذه التسريبات إلى الحديث عن سيناريوهات ذات سقف عالٍ، من بينها ما وُصف بـ"إيجار الجولان لمدة 25 عامًا" و"فتح سفارة إسرائيلية في دمشق".

ووفقًا لمصدر مقرب من الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، من المتوقع أن يجتمع مسؤولون سوريون وإسرائيليون قريبًا بوساطة أمريكية، وربما في باريس، لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية أمنية بين الطرفين، بحسب ما نقله الإعلام الإسرائيلي.

هذه المعطيات فتحت الباب أمام تساؤلات سياسية حول مدى واقعية هذه التسريبات، وحدود جديتها، وما إذا كانت تعبّر عن تحوّل فعلي في مسار العلاقات أم أنها مجرد أدوات ضغط وجسّ نبض في مرحلة تفاوضية حساسة.

روايات متفاوتة

يرى أستاذ القانون الدولي في الجامعة الأمريكية بالإمارات والخبير في العلاقات الدولية الدكتور عامر فاخوري، أن التسريبات المتعلقة باتفاق أمني بين سوريا وإسرائيل لا يمكن التعامل معها على أنها مجرد خيال سياسي، ولا يمكن في الوقت نفسه اعتبارها وقائع منجزة.

ووضع فاخوري هذه التسريبات في منطقة "الاحتمال المشروط"، حيث لا مجال للجزم ولا للاستبعاد.

وأشار إلى أن الصحافة الدولية قدمت روايات متفاوتة حول طبيعة هذا الحراك، فقد تحدثت وكالة "رويترز" عن قنوات تواصل ومحادثات أمنية غير مباشرة بوساطة أمريكية، يُرجّح أن يكون بعضها قد جرى أو سيجري في باريس، وتركّز على خفض التصعيد وترتيبات أمنية مرتبطة بالجبهة الشمالية.

في المقابل، ذهبت وسائل إعلام إسرائيلية مثل "i24NEWS" و"Israel Hay-om"، أبعد من ذلك، متحدثة عن أفكار تشمل ترتيبات طويلة الأمد في الجولان، واستخدمت توصيفات من قبيل "إيجار" أو "ترتيبات زمنية ممتدة"، إلى جانب سيناريوهات تطبيع تدريجي.

وأكد فاخوري أن الفرق الجوهري يكمن في أن وكالات دولية كبرى تتحدث عن واقع تفاوضي أمني محدود، بينما يرفع الإعلام الإسرائيلي السقف ويدخل في سيناريوهات مستقبلية غير مؤكدة.

وخلص إلى أنه لا يمكن الجزم بأن سيناريو "إيجار الجولان" أو خطوات تطبيع دبلوماسي قريبة هو مجرد وهم، كما لا توجد حتى الآن مؤشرات رسمية تؤكد أنه خيار مطروح فعليًا على طاولة اتفاق نهائي، فما هو قائم ومثبت، بحسب توصيفه، هو مسار أمني محدود، بينما تبقى العناوين الكبرى في إطار الاحتمال النظري والتسريب السياسي أكثر من كونها سياسة معتمدة.

طروحات لا تعكس واقع المفاوضات

من جانبه، يرى الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن عمار جلو، أن الاتفاق الأمني، في حال كان هو المقصود، يعد "تحصيل حاصل" بعد التفاهمات التي تم التوصل إليها، ولا سيما تلك المرتبطة بتفاهم باريس، حيث كان متوقعًا تشكيل لجنة تنسيق مشتركة برعاية أمريكية، معتبرًا أن جديّة هذا المسار مرتفعة، وأن المسألة مسألة وقت قصير.

في المقابل، وصف جلو الحديث عن اتفاق سلام أو تطبيع واسع بأنه لا يزال مرتفع السقف وبعيد المنال، موضحًا أن الطروحات المتعلقة بإيجار الجولان أو فتح السفارات لا تعكس واقع المفاوضات الحالي.

وأشار إلى أن ما يُقصد بإيجار الجولان، يرتبط بترتيبات أمنية قد تكون بديلًا عن اتفاقية "فض الاشتباك" لعام 1974، من دون أن تنهي واقع الاحتلال.

دمشق تتفادى المخاطر وإسرائيل تحتوي الخصوم

يأتي التقدم في مسار الاتفاق الأمني بين سوريا وإسرائيل في سياق إقليمي ودولي متغير، تدفعه اعتبارات أمنية وسياسية تسعى لإعادة ترتيب ملفات الاستقرار في المنطقة.

وهنا، قال الخبير في العلاقات الدولية الدكتور عامر فاخوري، إن هذه التسريبات تخدم عدة أهداف، أبرزها اختبار ردود الفعل داخل سوريا وفي الإقليم، وفتح نقاش داخلي إسرائيلي حول مستقبل الجبهة الشمالية، إضافة إلى استخدامها كأداة ضغط تفاوضي، حيث يُطرح الحد الأقصى إعلاميًا بينما يُفاوض عمليًا على الحد الأدنى.

ويأتي التقدم في مسار الاتفاق الأمني بين سوريا وإسرائيل في سياق إقليمي ودولي متغير، بحسب فاخوري، تدفعه اعتبارات أمنية وسياسية متبادلة، إلى جانب ضغوط ورهانات أمريكية تسعى لإعادة ترتيب ملفات الاستقرار في المنطقة.

وفي ظل تشابك المصالح وتعدد الملفات العالقة، ينطلق الطرفان من حسابات براغماتية تهدف إلى ضبط التوتر وتفادي التصعيد، أكثر من السعي إلى تسوية شاملة.

ويعتقد أن سوريا ليست في وارد فتح جبهة مواجهة مباشرة مع إسرائيل في هذه المرحلة، وتسعى إلى خفض المخاطر الأمنية وتفادي ضربات متكررة قد تخلخل الاستقرار الهش، كما تتعامل دمشق ببراغماتية مع الوقائع الميدانية عبر ترتيبات تقلل الخسائر دون الدخول في مسار سياسي عالي التكلفة، إلى جانب رغبتها في فتح نوافذ غير مباشرة مع واشنطن، ومنع تحول أراضيها إلى ساحة صراع إقليمي مفتوح.

في المقابل، ترى إسرائيل أن تثبيت الهدوء على الجبهة الشمالية عبر تفاهمات أمنية أقل تكلفة من استمرار نمط الضربات المفتوحة، كما تسعى، وفق التحليلات الإسرائيلية والغربية، إلى احتواء النفوذ الإيراني، وتحقيق مكاسب أمنية طويلة الأمد حتى دون اتفاق سلام، فضلًا عن تسويق إنجاز سياسي داخلي عبر رفع سقف الخطاب الإعلامي، أضاف فاخوري.

> تُظهر قراءة الأدوار أن الولايات المتحدة تمسك بالخيط الأساسي بوصفها الراعي الفعلي وصاحبة أدوات الضغط والضمان، فيما يقتصر دور فرنسا على توفير منصة دبلوماسية أقل حساسية، تتيح عقد لقاءات بعيدًا عن الأضواء. وبهذا المعنى، تُدير واشنطن المسار من الخلف، بينما تؤمّن باريس البيئة السياسية التي تساعد على تقدم التفاهمات خطوة بخطوة.
>
> الدكتور عامر فاخوري
> أستاذ القانون الدولي في الجامعة الأمريكية بالإمارات

أما الولايات المتحدة فتركز على منع انفجار إقليمي واسع، وإعادة هندسة التوازنات دون الدخول في مسارات سلام شاملة، وتُستخدم الوساطة الأمريكية كأداة لإثبات الحضور الدبلوماسي وتقليص الفراغ الدولي، في إطار مقاربة تقوم على "إدارة النزاعات" لا حلها.

دمشق.. "تصفير المشكلات"

الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن عمار جلو، يرى أن التفاهمات بلغت مراحل متقدمة، بدليل نجاحها في تحييد أي تصعيد إسرائيلي أو استثمار للأحداث الداخلية، مشددًا على أن الدور الأمريكي كان حاسمًا في الوصول إلى هذه المرحلة، من خلال ضغوط وُضعت أمام الحكومة الإسرائيلية للحفاظ على استقرار سوريا.

هذا المسار يعكس قناعة سورية بضرورة تصفير المشكلات مع الجوار كمدخل لإعادة بناء الدولة، في إطار واقعي وبراغماتي، رغم استمرار واقع الاحتلال، أضاف جلو.

فرص النجاح واحتمالات الفشل

تطرح التسريبات المتداولة حول الاتفاق الأمني المحتمل بين سوريا وإسرائيل تساؤلات جدية بشأن فرص تحولها من مجرد معطيات إعلامية إلى تفاهمات قابلة للتنفيذ، فبينما تعكس كثافة التسريبات وجود حراك فعلي وضغوط سياسية نشطة، تبقى إمكانية نجاح هذه المساعي مرهونة بمدى قدرة الأطراف المعنية على تجاوز الملفات الخلافية.

وفي هذا السياق، أكد الدكتور عامر فاخوري، أن فرص نجاح هذه التسريبات لا تبدو متساوية، بل تعتمد على مستوى السقف السياسي المطروح، فبحسب التحليلات التي نشرتها صحف دولية ووكالات كبرى، هناك واقعية أعلى لنجاح مسار أمني محدود بين سوريا وإسرائيل بوساطة الولايات المتحدة، يهدف إلى خفض التصعيد وضبط الاشتباك على الجبهة الشمالية.

هذا النوع من التفاهمات لا يحتاج إلى إعلان سياسي ولا تنازلات سيادية، ويخدم مصلحة الطرفين في إدارة المخاطر ومنع الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة، وهو ما يجعل فرصه العملية أعلى نسبيًا.

في المقابل، كلما ارتفع سقف التسريبات نحو عناوين كبرى مثل "إيجار الجولان" أو خطوات تطبيع دبلوماسي، تراجعت فرص تحققها على أرض الواقع، وفق تعبيره، مضيفًا أن التحليلات ترى أن هذه العناوين تُستخدم غالبًا كأدوات اختبار وضغط إعلامي أكثر من كونها بنودًا تفاوضية ناضجة، نظرًا إلى حساسيتها القانونية والسياسية وتعقيداتها الداخلية والإقليمية.

لذلك، خلص فاخوري إلى أن من المرجح أن يبقى ما يمكن أن ينجح محصورًا في ترتيبات أمنية هادئة ومحدودة، بينما تظل السيناريوهات الأكبر مؤجلة أو مجرد تسريبات أكثر من قابليتها للتنفيذ.

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يلتقي مع المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا توم براك للتفاهم حول سوريا – 15 كانون الأول 2025 (توم براك/ إكس)

اتفاق دمشق– "قسد".. بنود أكثر تحديدًا وخلافات مؤجلة

عناصر من قوات سوريا الديمقراطية في مدينة عين العرب (كوباني شرقي حلب – 23 كانون الثاني 2026 (AFP)

عنب بلدي – موفق الخوجة

اتفاق جديد بين الحكومة السورية و"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) يوضع على خارطة الطريق التي تُرسم لمصير شمال شرقي سوريا، والعلاقة هناك بين الدولة والكيان الذي تحاربه تارة، وتفاوضه تارة أخرى، إما بضغط دولي أو بحسب ما يفرضه واقع المعركة.

الاتفاق الذي أعلن عنه في 30 من كانون الثاني الماضي ببيان مشترك، بعد اتفاقيات سبقته، أُعلنت بشكل أحادي، يبدو كغيره من الجولات التي أُجريت منذ 10 من آذار 2025 بين الحكومة و"قسد"، ويدور حول نفس البنود، إلا أنه جاء أكثر تحديدًا، وبظروف ميدانية مغايرة، فالقوات التي كانت تسيطر على نحو ثلث سوريا، خسرت معظم مناطقها، بفعل عملية عسكرية أطلقتها الحكومة السورية في حلب شمال غربي سوريا، وامتدت إلى شرق الفرات، حيث استحوذ الجيش السوري على كامل مدينة الرقة وريف دير الزور الواقع شرق نهر الفرات، وتمددت سيطرته شرقي حلب لتصل إلى تخوم مدينة عين العرب/ كوباني، ذات الرمزية عند المكوّن الكردي.

وعند كل اتفاق، تُثار الأسئلة نفسها، حول إمكانية تطبيقه واستمراره، وسط اتهامات تلاحق تيارات "معرقلة" داخل "قسد" بالوقوف وسط الطريق، لتمديد أجل التنظيم عمرًا إضافيًا.

بنود الاتفاق

الاتفاق الذي جرى في 30 من كانون الثاني الماضي، تضمن وقف إطلاق نار شاملًا بين الجانبين، إضافة إلى التفاهم على عملية دمج متسلسلة للقوات العسكرية والإدارية.

وبحسب النص المشترك الذي نشرته كل من الحكومة و"قسد"، يشمل الاتفاق انسحاب القوات العسكرية من نقاط التماس، ودخول قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية إلى مركز مدينتي الحسكة والقامشلي لتعزيز الاستقرار وبدء عملية دمج القوات الأمنية في المنطقة.

عسكريًا، تم الاتفاق على تشكيل فرقة عسكرية تضم ثلاثة ألوية من "قسد" إضافة إلى تشكيل لواء لـ"قوات كوباني" (عين العرب) ضمن فرقة تابعة لمحافظة حلب.

وتضمن الاتفاق دمج مؤسسات "الإدارة الذاتية" (الذراع الحوكمية لقسد) ضمن مؤسسات الدولة السورية مع تثبيت الموظفين المدنيين.

وأشار الاتفاق إلى تسوية الحقوق المدنية والتربوية للمجتمع الكردي وضمان عودة النازحين إلى مناطقهم.

الهدف من هذا الاتفاق، هو توحيد الأراضي السورية وإنفاذ القانون وتحقيق عملية الدمج الكامل في المنطقة عبر تعزيز التعاون بين الأطراف المعنية وتوحيد الجهود لإعادة بناء البلاد، وفق ما ذُكر في البيان المشترك.

وعقب ساعات قليلة من الإعلان، خرجت شخصيات حكومية وأخرى من قيادات "قسد" لتوضح بعض النقاط الضبابية في الاتفاق، الذي من المفترض أن يتم تطبيقه عمليًا في 2 من شباط الحالي، عقب انسحاب القوات العسكرية من نقاط التماس، ودخول قوات الأمنية.

ورغم التوضيحات التي صدرت من الجانبين، ما زالت هناك نقاط تطرق إليها طرف دون آخر، ما يشي باحتمالية خروج المفاوضات بنقاط لم يتم الاتفاق عليها بشكل واضح.

وفي حين أقر الاتفاق بدخول الأمن الداخلي إلى مركز مدينتي الحسكة والقامشلي، ذكرت قيادات في "قسد" أن دخول القوات الأمنية الحكومية سيكون مؤقتًا بغرض التنسيق لإتمام عملية الدمج، وليس وجودًا دائمًا.

أما الاندماج العسكري، فما زالت التصريحات الصادرة من الشخصيات الحكومية، تشير إلى إصرار دمشق على الدمج الفردي لعناصر "قسد" ضمن الجيش السوري، وسيتم ضمن هيكلية وزارة الدفاع العسكرية.

هل يستمر الاتفاق؟

مع كل اتفاق بين الحكومة و"قسد"، تُعقد الآمال لحل لهذا الملف العالق منذ فترة، وإنهاء أزمة شمال شرقي سوريا، إلا أن المعطيات على أرض الواقع تشير دائمًا إلى الذهاب لحسم عسكري، والابتعاد عن الحلول السياسية التوافقية.

بالمقابل، فإن أصابع الاتهام غالبًا ما تُوجه إلى "قسد" بالمماطلة، أو الالتفاف إلى توجيهات التنظيم الأم حزب "العمال الكردستاني" (PKK) الذي يحمل مشروعًا قوميًا، يبتعد عن إرادة السوريين بوطن موحد يجمع كل أطيافهم.

الباحث السياسي بسام السليمان، يعتقد أن الحكومة السورية جادة بتنفيذ الاتفاق، في حين أن "قسد" تواجه تحديات كبيرة لتنفيذه، أهمها التيار "المتطرف" (يشير إلى التشكيلات العسكرية التي توالي حزب العمال الكردستاني)، إضافة إلى عدم وجود قيادة واحدة، معتبرًا أن التصريحات التي صدرت عن قياداتها لتوضيح الاتفاق خرجت "مرتبكة".

وقال الباحث في شؤون الشرق السوري سامر الأحمد، إن قيادة "قسد" حاولت تضليل الرأي العام من خلال الادعاء بتفصيلات غير موجودة، لافتًا إلى نفي الحكومة بعض النقاط التي أشارت إليها قيادات "قسد" خلال توضيحها لبنود الاتفاق.

ويرى الباحث السياسي بسام السليمان، أن الحكومة لا تريد الدخول في الحروب الأخيرة التي يحاصر فيها العناصر، فبالتالي يقاتلون بشراسة أكبر، ما يؤدي إلى وقوع ضحايا بين المدنيين.

من جانبه، قال الباحث سامر الأحمد، إن الاتفاق 30 من كانون الثاني، هو استكمال لسلسلة الاتفاقات التي حصلت بين الحكومة و"قسد" منذ 10 من آذار 2025 حتى الآن.

وأضاف الأحمد، لعنب بلدي، أن جميعها لم يتم الالتزام بها، إلا أن الواقع الميداني فرض شروطًا جديدة وتنازلات من "قسد".

ولكن بالمقابل، يفترض الباحث، الأحمد، أن يبصر الاتفاق النور، مرجعًا ذلك لطبيعة الترحيب والارتياح الدولي، حيث يرى أن الاتفاق "جيد" ومقبول لجميع الأطراف. ولاقى اتفاق 30 من كانون الثاني ترحيبًا ودعمًا دوليًا، ولا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وحكومة إقليم كردستان العراق واليابان وهولندا والسعودية والأردن.

الجيش يقلب الموازين

استطاع الجيش السوري، خلال الأيام القليلة الماضية، إحداث تغيير كبير في واقع السيطرة، ففي حين أن نحو ثلث الأراضي السورية كانت تحت سيطرة "قسد"، انحسرت مناطق الأخيرة للتركز في مركز مدينتي الحسكة والقامشلي، إضافة إلى مدن وبلدات ذات غالبية كردية ضمن المحافظة.

وفي شرقي حلب، تراجع أيضًا نفوذها، ابتداء من دير حافر ومسكنة، وصولًا إلى التمركز في مدينة عين العرب/كوباني، التي في حين أن "قسد" تواجه تحديات كبيرة لتنفيذه، أهمها التيار "المتطرف" (يشير إلى التشكيلات العسكرية التي توالي حزب العمال الكردستاني)، إضافة إلى عدم وجود قيادة واحدة، معتبرًا أن التصريحات التي صدرت عن قياداتها لتوضيح الاتفاق خرجت "مرتبكة".

وقال الباحث في شؤون الشرق السوري سامر الأحمد، إن قيادة "قسد" حاولت تضليل الرأي العام من خلال الادعاء بتفصيلات غير موجودة، لافتًا إلى نفي الحكومة بعض النقاط التي أشارت إليها قيادات "قسد" خلال توضيحها لبنود الاتفاق.

ويرى الباحث السياسي بسام السليمان، أن الحكومة لا تريد الدخول في الحروب الأخيرة التي يحاصر فيها العناصر، فبالتالي يقاتلون بشراسة أكبر، ما يؤدي إلى وقوع ضحايا بين المدنيين.

من جانبه، قال الباحث سامر الأحمد، إن الاتفاق 30 من كانون الثاني، هو استكمال لسلسلة الاتفاقات التي حصلت بين الحكومة و"قسد" منذ 10 من آذار 2025 حتى الآن.

وأضاف الأحمد، لعنب بلدي، أن جميعها لم يتم الالتزام بها، إلا أن الواقع الميداني فرض شروطًا جديدة وتنازلات من "قسد".

ولكن بالمقابل، يفترض الباحث، الأحمد، أن يبصر الاتفاق النور، مرجعًا ذلك لطبيعة الترحيب والارتياح الدولي، حيث يرى أن الاتفاق "جيد" ومقبول لجميع الأطراف. ولاقى اتفاق 30 من كانون الثاني ترحيبًا ودعمًا دوليًا، ولا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وحكومة إقليم كردستان العراق واليابان وهولندا والسعودية والأردن.

لا يزال الجيش السوري على تخومها، وسط تفاهمات تقضي ببقاء القوات الكردية في المدينة، ضمن الاتفاق الجديد.

الباحث السليمان، لا يعتقد أن الاتفاق رضيت به "قسد"، مرجعًا ذلك إلى الظروف الصعبة وحالة الانهيار التي مرت بها، في حين يرى أن من الطبيعي أن ترضى الدولة السورية به، رغم قدرتها على الحسم العسكري، إذ إنها تريد أن تنهي الملف سياسيًا.

وقال إن الاتفاق الأخير هو بمثابة إعلان وفاة لـ"قسد"، معتبرًا أنها انتهت إلى جانب مشاريع "روج آفا" (كردستان سوريا) واللامركزية السياسية، وأن الفترة الحالية هي مرحلة الإنهاء و"التشطيب".

يطول لأشهر

بالمقابل، يعتقد الباحث في شؤون الشرق السوري سامر الأحمد، أن إنهاء "قسد" وشمال شرقي سوريا، من المبكر الحديث عنه، ويحتمل عدة أشهر أخرى، ويرى أن احتمالات التنفيذ ضئيلة، وفرص نجاحها لا تتجاوز نسبتها 50% أو أقل.

ويرجع الأحمد ذلك إلى حزب "العمال الكردستاني" (PKK) وما وصفه بـ"تخبط" قياداته ومماطلته ومحاولته كسب الوقت.

ويتساءل الباحث، الأحمد، هل يتم فعلًا الإعلان عن حل "وحدات حماية الشعب" و"وحدات حماية المرأة" و"الشبيبة الثورية" (جوانن شورشكر) وغيرها من التشكيلات المسلحة، إلى جانب عدد من المؤسسات العسكرية والاستخباراتية، مرجحًا أن الاتفاق لن ينجح فعليًا لأن هذه التشكيلات هي من تحكم المنطقة بقوة الحديد والنار، وفق تعبيره.

ولم يتم التطرق إلى مصير هذه التشكيلات، خلال جولة المفاوضات الأخيرة، وفق ما تحدثت عنه الرئيسة المشتركة للمجلس التنفيذي لـ"الإدارة الذاتية".

الأيام المقبلة ستكشف فيما إذا كانت "قسد" صادقة في نياتها تجاه وضع حل جذري أم أنها ستدخل في مماطلة قد تطول عدة أشهر.

ويذهب الأحمد إلى أن السيناريو الأقرب، هو ما حصل في الشيخ مقصود والأشرفية، بمدينة حلب، حيث تم عقد عدة اتفاقات ثم تم الإخلال بها ما أدى إلى اللجوء للحل العسكري وإخراجه بالقوة.

الحيان اللذان تحدث الأحمد عنهما يقعان ضمن الأحياء الشمالية في مدينة حلب، وكانت "قسد" تسيطر عليهما منذ عام 2013 حتى إخراجها بعملية عسكرية نفذتها الحكومة في 6 من كانون الثاني الماضي، واستطاعت حسم الملف في 10 من الشهر ذاته.

ومنذ دخول "إدارة العمليات العسكرية" (الفصائل التي أسقطت نظام الحكم في سوريا) إلى حلب، في أواخر تشرين الثاني 2024، بقي ملف الحيين دائرًا ما بين اتفاقات لم تنفذ، إلى حين الحسم العسكري، الذي تم في 10 من كانون الثاني.

ينص الاتفاق على انسحاب قوات الجيش السوري و"قسد" من كامل خطوط التماس في مدينتي عين العرب (كوباني) والحسكة، مطلع شباط الحالي، ويتضمن النقاط التالية:

- **بقاء "أسايش"؛ تتولى قوات الأمن الداخلي (أسايش)، التابعة لـ"قسد"، حماية أمن واستقرار المدن الكردية، مع الحفاظ على "خصوصيتها".**
- **دخول محدود للأمن؛ تدخل عناصر محدودة من "الأمن الداخلي لدمشق" إلى المربعات الأمنية في الحسكة والقامشلي، لمهام تتعلق بـ"الدمج" فقط، ثم تنسحب لاحقًا.**
- **هيكلية "قسد"؛ تبقى قوات "قسد" على شكل ألوية عسكرية في منطقة الجزيرة وعين العرب (كوباني)، وتتمركز في نقاط محددة قرب المدن دون دخولها.**

قائد "قسد" مظلوم عبدي
قناة "رووناهي"

خبيران يشرحان المسارات القانونية

مسار معقد أمام سوريا لمواجهة ديون إيران "البغيضة"

عنب بلدي – ركان الخضر

تتفاوت أرقام الدَّين الإيراني على سوريا، فبينما تشير التقارير إلى أنها تصل إلى 50 مليار دولار، نوه المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، في 17 من كانون الأول 2024، بعيد سقوط نظام الأسد بأيام قليلة، إلى أن الرقم مبالغ به، دون أن يفصح عن رقم دقيق لحجم الدَّين، لكن المسؤول الإيراني قال حينها، إن الديون المترتبة على نظام الأسد ستتحملها الحكومة السورية الجديدة، وفقًا لاتفاقيات ومعاهدات تستند إلى مبدأ "خلافة الدول"، وهو مبدأ معتمد في القانون الدولي.

ورغم قدم التصريح، فإن الملف لم يُغلق إلى الآن، فلا تكاد تتوقف التقارير الإعلامية التي تشير إلى بعض التصريحات أو الأحاديث في أروقة السياسة الإيرانية عن ضرورة المطالبة بهذه الديون.

عدة طرق قانونية يمكن أن تتبعها إيران للمطالبة بديونها على سوريا التي يعتبرها مسؤولون سوريون ديونًا بغيضة (تعديل عنب بلدي)

مطالبات أسفرت عن تصريحات لبعض المسؤولين السوريين خلال الإجابة عن بعض الاستفسارات الإعلامية حول الخطوات السورية للرد على هذه المطالب، كان أحدثها تصريح وزير المالية السوري، محمد برنية، خلال مقابلة على منصة "سوريا الآن" نشرتها في 4 من كانون الثاني الماضي، وصف فيها الديون الروسية والإيرانية على بلاده بـ"البغيضة"، مشيرًا إلى أن الحكومة السورية تعمل على إعداد مطالبات مالية مضاعفة ومضادة، لمسؤولية البلدين عن تدمير سوريا.

تحاول عنب بلدي فتح الملف من خلال دراسة أبعاده ومآلاته من وجهة نظر قانونية بحتة، محاولة الوقوف على الإجراءات التي يمكن أن تتبعها إيران في مطالبات كهذه، والخيارات المطروحة أمام الحكومة السورية لدحض المطالب الإيرانية ورفضها.

خيارات إيران في المطالبة بالديون

قال مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، فضل عبد الغني، لعنب بلدي، إن المطالب الإيرانية بديونها على سوريا أيام حقبة الأسد، إذا كانت تقوم على ديون ناشئة عن خطوط ائتمان أو اتفاقات مصرفية وتجارية، فإن المسار الأكثر مباشرة يتمثل في المطالبة التعاقدية والمالية التقليدية.

وفي هذا الإطار، تُعامل المطالبة، بحسب عبد الغني، بوصفها دَيْنًا سياديًا أو تجاريًا وفقًا لشروط العقد، بما يشمل أصل الدَّين والفوائد وآجال الاستحقاق وأحكام التعثر، مع الاستناد إلى الوثائق التعاقدية والمراسلات المالية وسجلات السداد أو الإخلال به.

أما في حال تضمنت الاتفاقات ذات الصلة بنودًا للتحكيم أو آليات للتسوية المنازعات أو إسناد اختصاص إلى محاكم محددة، فأوضح عبد الغني أن الاحتمال الأرجح سعي إيران إلى تفعيل هذه المسارات للحصول على حكم أو قرار نهائي قابل للتنفيذ خارجيًا، مشيرًا إلى أنه غالبًا ما يُنظر إلى هذا الطريق بوصفه وسيلة لإكساب المطالبة طابعًا قضائيًا نهائيًا يسهّل متابعتها في ولايات قضائية أخرى، مع مراعاة الشروط الإجرائية والموضوعية التي قد تفرضها بنود الاختصاص أو القواعد الناظمة للاعتراف بالأحكام وتنفيذها.

وبيّن مدير "الشبكة السورية" أنه لو صدر حكم أو قرار لمصلحة إيران، ستظل خطوة التنفيذ على أصول أو إيرادات سوريا خارج الإقليم مسألة معقدة بسبب حصانة الدولة وممتلكاتها.

وأضاف أن ذلك لا يمنع محاولة إيران استهداف أصول أو إيرادات ذات طابع "تجاري" لا "سيادي"، وفقًا للقواعد المعمول بها في بعض الأنظمة القانونية التي تميّز بين الأعمال السيادية والأعمال ذات الطبيعة التجارية، مما يجعل نجاح هذا المسار يتوقف على وجود أصول قابلة للحجز أصلًا، وعلى توفر الشروط التي يضعها قانون الدولة التي تقع فيها تلك الأصول، فضلًا عن قدرة إيران على إثبات الصلة بين الأصل المستهدف والصفة التجارية المطلوبة لتجاوز عائق الحصانة.

من جانبه، أوضح المحامي المختص بالقانون الجنائي الدولي المعتصم الكيلاني، أن الأصل في القانون الدولي أن تستمر الدولة قانونيًا رغم تغيّر الحكومات، لكن إلزام الدولة بديون أو التزامات يتوقف على طبيعة المطالب الإيرانية، من كونها اتفاقيات مالية موثّقة، أم تكاليف دعم سياسي وعسكري، لأن الثانية غالبًا لا تكون بَيِّنًا قابلًا للتقاضي بذاته، ما لم تتحول إلى التزام تعاقدي واضح.

وأشار الكيلاني إلى عدة طرق قانونية يمكن أن تتبعها إيران للمطالبة بديون على سوريا، تشمل التفاوض والتسوية الثنائية، وهو الأكثر شيوعًا، أو التحكيم وفق شروط اختصاص موجود بالعقد، إذا كانت هناك عقود قروض تتضمن شرط تحكيم أو اختصاص محكمة معيّنة، يمكن لإيران تفعيل هذا المسار الذي يعتمد نجاحه على وجود شرط يوضح الطرف المتعاقد من حيث كونه الدولة أو شركة حكومية، والقانون الواجب تطبيقه.

ويتضمن الطريق الثالث الذي يمكن لإيران اتباعه، وفق الكيلاني، اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، مبيّنًا أنه يشترط توفر أساس اختصاص يشمل قبولًا خاصًا من الطرفين أو بند اختصاص في معاهدة نافذة بينهما، أو إعلان قبول الولاية الإلزامية الذي يعد احتمالًا نادرًا.

وأضاف الكيلاني طريقًا رابعًا من خلال رفع دعاوى أمام محاكم وطنية خارج سوريا ومحاولة تنفيذ الأحكام على أصول سورية بالخارج، وهو ممكن نظريًا، لكنه يصطدم بحصانات الدولة، والاستثناءات تختلف من دولة لأخرى.

ونوه الكيلاني إلى أن احتمالية الاستناد إلى "خلافة الدول" التي تلمح إليها إيران خلال تصريحات مسؤوليها عن الموضوع، تتطلب الانتباه إلى اتفاقية "فيينا" الخاصة بخلافة الدول في الديون التي لا تعتبر نافذة أصلًا، وبالتالي لا تعتبر قاعدة تعاقدية ملزمة بحد ذاتها.

الآثار القانونية والعملية على سوريا

قال المحامي المختص بالقانون الجنائي الدولي المعتصم الكيلاني، إن الآثار القانونية المترتبة على سوريا تجاه الديون الإيرانية من وجهة نظر قانونية، تتطلب التمييز في ماهية هذه الديون، إن كانت أموالًا مقترضة ومثبتة بأدوات قانونية سليمة، فمبدئيًا قد تُعد التزامًا على الدولة بغض النظر عن تغيّر الحكومة، لكن إذا كانت المطالبات هي "تكلفة دعم سياسي/ عسكري" بلا سند تعاقدي، فغالبًا لا تُعامل كَدَين.

ونوه الكيلاني إلى أثر قانوني غير مباشر نتيجة هذه النزاعات، قد يؤثر في قدرة سوريا على إعادة الاندماج المالي وفتح قنوات تمويل دولية، لأن مطالبات الديون والنزاعات العابرة للحدود تؤثر على مخاطر التعامل.

مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، فضل عبد الغني، أوضح أن القاعدة العامة في القانون الدولي تشير إلى أن تغيّر الحكومة أو تبدّل السلطة السياسية لا يؤدي إلى إسقاط التزامات الدولة تلقائيًا، فالدولة تُعامل دوليًا باعتبارها "الشخص الدولي ذاته" رغم تغير الحكومات، الأمر الذي يُنشئ افتراضًا أوليًا باستمرار الديون، متى ثبتت قانونًا من حيث المصدر والاختصاص وصحة الالتزام، وبناء عليه، فإن أي نقاش حول انقضاء الديون أو عدم نفاذها لا يُبنى على مجرد التغير السياسي، بل على دفوع قانونية محددة تتصل بصحة السند وحدود الصلاحية، أو عيوب جوهرية في تكوين الالتزام.

دفوع سوريا في مواجهة المطالب الإيرانية

أشار مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، فضل عبد الغني، إلى أن الحكومة السورية يمكنها أن تبدأ بدفع تأسيسي، يتمثل في الطعن على قيام الدَّين من حيث الأصل، عبر التركيز على عبء الإثبات والتوثيق، موضحًا أن موقف الجهة المطالبة يضعف بصورة ملحوظة إذا كانت الأرقام المتداولة ذات طابع تقديري أو سياسي، أو إذا غابت "الحسابات الرسمية" والوثائق التعاقدية الكاملة التي تُحدد نطاق الالتزام بدقة، فالنزاعات المالية كثيرًا ما تكون في اكتمال السندات وقدرتها على إنتاج التزام قانوني محدد وواضح، وليس في الرواية السياسية.

ونوه إلى أن الخطوة الثانية يمكن من خلالها أن يُطرح دفع "الديون البغيضة" بوصفه دفعًا سياسيًا-قانونيًا، على أساس أن بعض التزامات الحقبة السابقة وُظّفت ضد مصلحة السكان أو لتغذية آلة الحرب والقمع، غير أن فاعلية هذا الدفع تظل محدودة من زاوية التقاضي الصرف، لأن مفهوم "الديون البغيضة" لا يُعد إطارًا دوليًا مُقننًا مستقرًا يفرض نتائج تلقائية أمام محاكم أو هيئات دولية، لذا قد يكون أثره الأبرز في المجال التفاوضي وإعادة صياغة شروط التسوية، أكثر من كونه أساسًا مضمونًا لإبطال الدَّين قضائيًا.

وأضاف عبد الغني إمكانية اعتماد سوريا على دفوع تتعلق بالبطلان الداخلي أو عدم الاختصاص أو غياب الإجازات الدستورية التي قام بها نظام الأسد باعتباره حليفًا تابعًا لإيران، فإثبات أن اتفاقات القروض أو الضمانات لم تستوفِ متطلبات القانون الداخلي السوري، مثل التصديق البرلماني أو التفويض الصحيح أو الإجراءات الإلزامية لإبرام التزامات مالية سيادية، يمكن الدفع ببطلانها أو بعدم قابليتها للاحتجاج بها.

وأوضح مدير "الشبكة" أن نجاح هذا المنحى خارجيًا ليس تلقائيًا، إذ يتوقف عادة على توفر شروط محددة تتصل بكون المخالفة "جسيمة" وتمس قواعد داخلية جوهرية في إبرام الالتزامات، وعلى إمكانية إثبات علم الطرف الآخر بهذه المخالفة أو عدم معقولية جهله بها، الأمر الذي يجعل المسألة شديدة الارتباط بالتدقيق الوثائقي في كل اتفاق على حدة، بدل الاتكاء على تعميمات عامة.

وأضاف عبد الغني أنه بيّن احتمالية دفع سوريا بعدم قابلية فصل المطالبة المالية عن سياق عدم المشروعية، عبر الربط بين الدَّين المزعوم وبين ما قد تُثيره من مساهمة إيران في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وثقتها "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" بشكل مفصل، وهي جرائم ترتبت عليها أضرار جسيمة قد تفوق بمراحل حجم الديون الإيرانية، موضحًا أن الربط بين المسألتين قد يعزز موقف سوريا في المساومة على شروط التسوية أو في الضغط السياسي والقانوني المتبادل، حتى وإن كان تحويله إلى دفع قضائي "حاسم" يقطع بالمطالبة أو يُسقطها أمرًا غير مضمون في جميع المسارات.

المحامي المختص بالقانون الجنائي الدولي المعتصم الكيلاني، أشار إلى أن سوريا تملك عدة خيارات لرفض المطالب الإيرانية قياسًا بالوقائع والوثائق المتاحة، تشمل الطعن في الأساس القانوني والرقمي للمطالبة، من خلال مطالبة إيران بعقود وجداول سحب وسعر فائدة وتوضيح الجهة الموقعة وآلية السداد، فغياب هذه الوثائق يمكّن من الدفع بعدم ثبوتيتها.

ويمكن أن تذهب سوريا، بحسب الكيلاني، إلى مفهوم "الديون البغيضة" كحجة دفاعية، موضحًا أنه مفهوم مطروح في الأدبيات خصوصًا في فترات الانتقال السياسي، مع الإشارة إلى أنه ليس قاعدة مستقرة مُعترفًا بها قطعًا كقانون ملزم، يُستخدم غالبًا كحجة لتقوية موقف التفاوض أو في نزاعات شرعية الديون.

وأشار الكيلاني إلى إمكانية الاعتماد على الدفوع المتعلقة بالإكراه في إبرام الالتزامات، إذا وُجدت قرائن على أن بعض الاتفاقيات أُبرمت تحت إكراه جسيم، أو خارج صلاحيات الجهة الموقعة، الأمر الذي يجعل إمكانية الدفع بقابلية الإبطال وفق مبادئ عامة في قانون العقود الدولية تتطلب ملف أدلة قويًا.

كما يمكن لسوريا، وفق الكيلاني، الدفع باتجاه تسوية شاملة تربط الديون بالمطالبات المضادة والتعويضات، بدل "رفض مطلق" قد يفتح باب نزاعات تنفيذية.

تهديدات "الحشد" وخطاب المالكي تنذر بتوتر العلاقات السورية– العراقية

عنب بلدي – محمد كاظم

ظهر المرشح الأوفر حظًا لرئاسة الوزراء في العراق، نوري المالكي، في مقطع يتهم فيه الحكومة السورية بالإرهاب، وأنها ترزح تحت سلطة تركيا وإسرائيل. ونقلت قناة "آفاق" العراقية عن المالكي قوله، "كيف انتهت سوريا تحت إدارة تركية، وكيف أصبح الحكم بيد من كانوا يمارسون العمل الإرهابي عندنا، وكانوا سجناء، وهل من المعقول أن الإرهابيين يمكنهم حكم بلد مثل سوريا متنوع الأعراق والأديان".

وبالرغم من توازن الموقف العراقي الرسمي في الوقت الحالي، ممثلًا برئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، فإن قادة وعناصر من قوات "الحشد الشعبي العراقي" ظهروا في مقاطع مصورة يهددون باقتحام الحدود السورية والتصدي لأي هجمات محتملة، فهل سوريا والعراق مقبلان على علاقة متوترة بعد صعود تيار نوري المالكي المدعوم من إيران إلى الحكم، أم أن "الفيتو" الأمريكي الذي أطلقه الرئيس دونالد ترامب سيقيّد وصول المالكي إلى السلطة.

توتر على الحدود العراقية– السورية

استقدم الحشد الشعبي تعزيزات وأرتالًا إلى الحدود العراقية- السورية، وأجرى تدريبات بالذخيرة الحية في المناطق الحدودية، كما خرج قادة وعناصر من "الحشد" يهددون باقتحام الحدود السورية والاشتباك مع الجيش السوري، دون صدور أي موقف رسمي عراقي تصعيدي تجاه سوريا.

يرى الباحث والمحلل السياسي محمد السليمان، أن بعض الشخصيات السياسية والدينية تنظر إلى الحكومة السورية وسياساتها نظرة سلبية وعدائية، بالرغم من تعاون الحكومة العراقية مع الحكومة السورية على تعزيز الأمن على الشريط الحدودي بين العراق وسوريا من أجل منع انتشار الإرهاب.

وفي حديث إلى عنب بلدي، قال السليمان، إن التهديدات التي يرسلها "الحشد الشعبي" بشكل مستمر للحكومة السورية هي في الغالب فردية وغير مدعومة بمواقف رسمية من بغداد، لأن "الحشد" يعلم بأنه عند الانتهاء من المشكلات الداخلية في سوريا، سيتم استئصاله في العراق، ولهذا بغداد دائمًا تؤكد التعاون والحوار للحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وتجاوبت في ملف نقل الآلاف من معتقلي تنظيم "الدولة الإسلامية" من سوريا إلى العراق، من أجل ألا تحدث فوضى في حال هروبهم.

ويرى المحلل السياسي نادر الخليل، أنه حتى الآن يتعامل العراق مع الملف السوري بقدر كبير من الحذر، ويتصف بالبراغماتية والتوازن.

ورغم تهديدات بعض قادة "الحشد الشعبي" بخطابات نارية ضد قوات السلطة السورية الجديدة، فإنه لم تصدر عن الحكومة العراقية أي تصريحات تصعيدية في الفترة الأخيرة، وهذا يُفهم منه أن بغداد تحاول أن تنأى بنفسها عن الدخول في مواجهة مباشرة مع دمشق، خصوصًا في ظل التعقيدات الداخلية التي يعيشها العراق.

وبحسب الخليل، هذا نابع من إدراكها (الحكومة العراقية) أن أي انزلاق وتصعيد لصراع مع سوريا سيُدخل العراق في أزمة إقليمية جديدة هو بغنى عنها، وعليه يمكن القول، إن الموقف العراقي الرسمي يتسم بالتوازن والبراغماتية على عكس تصريحات "الحشد الشعبي"، التي تؤكد وجود تيار داخلي له ارتباطات بحسابات إقليمية وهي لا تعكس بالضرورة سياسة الدولة الرسمية.

المالكي ومستقبل العلاقة مع سوريا

مع بدايات الثورة السورية، كان رئيس الوزراء العراقي، آنذاك، نوري المالكي، ينصح الرئيس السوري المخلوع، بشار الأسد، بضرورة إجراء إصلاحات سياسية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإشراك المعارضة في السلطة، والتحضير لانتخابات حقيقية، والتخلي عن حزب "البعث" وحكم الحزب الواحد، إلا أن المالكي وبعد تشكل "المجلس الوطني السوري"، مطلع تشرين الأول 2011، سمح بتدفق الميليشيات العراقية وعبور الميليشيات الإيرانية إلى سوريا، للمشاركة في القتال إلى جانب النظام السوري السابق، وتحفّظ على قرار جامعة الدول العربية، الذي علق عضوية سورية بالجامعة، في 12 من تشرين الثاني 2011، ولم يقطع علاقاته مع دمشق، ولم يلتزم بالعقوبات العربية أو الدولية التي فُرضت على النظام، على خلفية إفراطه في استخدام العنف.

ومع اقتراب عودته إلى رئاسة الوزراء العراقية، اتهم المالكي السلطة الجديدة في سوريا بالإرهاب، وقال إنها تتبع للإدارة التركية والإسرائيلية، ويرى الخبراء أن مستقبل العلاقة السورية- العراقية ستأخذ شكلًا آخر في حال وصول المالكي إلى السلطة، وذلك بحكم مواقفه القديمة من الثورة السورية، وعلاقته المقربة بالنظام الإيراني.

يرى الباحث والمحلل السياسي محمد السليمان، أن هناك تقاربًا أمريكيًا سوريًا في الوقت الحالي لمكافحة الإرهاب ودعم الاستقرار في المنطقة، وهذا يتسبب في توتر العلاقات بين واشنطن وبغداد، خصوصًا إذا كان هناك إصرار من قبل العراق على تولي المالكي رئاسة الحكومة، وهذا قد يعرض البلاد لعقوبات وتقليص التعاون الأمني، ولزيد من الضغط الأمريكي عليها من أجل إنهاء النفوذ الإيراني بالمنطقة، وتحييد كل شركائه السابقين والمتعاطين معهم والمالكي هو جزء منهم.

بدوره، يرى المحلل السياسي نادر الخليل، أنه لو عاد المالكي إلى رئاسة الوزراء، فمن المرجح أن العلاقة بين بغداد ودمشق ستدخل مرحلة أكثر توترًا، خصوصًا أن المالكي كان لا يُخفي عداءه للسلطة السورية الجديدة، إذ وصفها بالإرهاب وتوعدها بخطاب يتماشى مع مواقف "الحشد الشعبي" الذي يرتبط معه بعلاقات وثيقة، وعليه قد يتبنى العراق في عهد المالكي سياسة أكثر تشددًا وعدائية تجاه سوريا، وقد نشهد تراجع في مستوى التنسيق الأمني والسياسي بين البلدين.

وفي المقلب الآخر، الحكومة السورية التي تفتح قنوات اتصال وتقارب مع واشنطن، ستنظر إلى المالكي باعتباره امتدادًا للنفوذ الإيراني، كما يراه دونالد ترامب، وهذا ما سيزيد من حدة التباعد، ونتيجة لذلك ستكون العلاقة بين البلدين مضطربة على الأغلب، وقد تصل إلى القطيعة السياسية، أو حتى الصدام غير مباشر على الحدود المشتركة، وفق الخليل.

"فيتو" أمريكي على عودة المالكي

قال الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، عبر منصة "تروث"، في 28 من كانون الثاني الماضي، "سمعت أن الدولة العظيمة العراق قد تتخذ خيارًا سيئًا للغاية بإعادة تنصيب نوري المالكي رئيسًا للوزراء"، وأضاف، "إذا تم انتخابه، فإن الولايات المتحدة لن تقدم مستقبلًا أي مساعدة للعراق"، وأن "العراق، من دون مساعدة الولايات المتحدة، لن يكون لديه أي فرصة للنجاح".

ورد عليه المالكي بتمسكه بموقف الترشح لمنصب رئاسة الوزراء، وقال إن "الحياة السياسية والديمقراطية في العراق وُلدت بعد مخاض عنيف وتضحيات جسيمة ودماء الشهداء".

وأضاف المالكي، "نحن نحترم إرادتنا الوطنية وقرارنا المستقل، ونتطلع إلى أن يحترم الآخرون هذا القرار كما نحترم إرادتهم في إدارة شؤونهم".

ويرى الباحث والمحلل السياسي محمد السليمان، أن الرؤية الأمريكية تجاه تولي نوري المالكي منصب رئاسة الوزراء سلبية ورافضة، وذلك بسبب قرب المالكي من إيران، ونظرة المالكي السلبية للحكومة السورية المدعومة من الولايات المتحدة من أجل فرض الاستقرار في المنطقة هي محط تهديد للاستقرار، ولهذا هدد الرئيس ترامب صراحة بسحب الدعم الأمريكي للعراق، لأنه يعتبر الفترة التي سيتولاها المالكي تشبه الفترة السابقة التي وصفها ترامب بأنها فوضوية ومدمرة.

ويرى المحلل الخليل، أن واشنطن تعتبر المالكي شخصية مرتبطة بشكل وثيق بالمحور الإيراني، وهذا يتعارض مع مساعيها لتقليص نفوذ طهران في العراق والمنطقة، فمن المرجح أن حكومة المالكي ستواجه ضغوطًا أمريكية كبيرة حال تسلمه المنصب، وقد تشمل عقوبات اقتصادية أو تقييد الدعم المالي والسياسي للعراق، وهذا سيضع بغداد في موقف صعب بين مواجهة واشنطن من جهة، والتعامل مع سوريا التي باتت أقرب إلى أمريكا من جهة أخرى.

تأسس "الحشد الشعبي" مع صعود تنظيم "الدولة الإسلامية" وسيطرته على أراضٍ واسعة في العراق عام 2014، ومع انهيار جزء من القوات المسلحة العراقية صيف 2014، نزل مسلحو الفصائل العراقية الشيعية برافقهم مستشارون إيرانيون إلى نقاط التماس بين المناطق التي يسيطر عليها التنظيم والمناطق ذات الأغلبية الشيعية.

أقر مجلس النواب العراقي، في 26 من تشرين الثاني 2016، قانون "هيئة الحشد الشعبي"، وسط مقاطعة نواب تحالف القوى العراقية السني الذي اعتبر إقرار هذا القانون "نسفًا للشراكة الوطنية".

وشارك "الحشد الشعبي" في العمليات العسكرية للنظام السوري السابق من خلال "كتائب حزب الله" العراقية، ومنظمة "عصائب أهل الحق"، وحركة "النجباء"، وغيرها من الألوية والفصائل التي ارتكبت مجازر طائفية في العديد من المناطق السورية منذ وقت مبكر من تاريخ الثورة، إذ وثقت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" منذ آذار 2011 حتى كانون الأول 2014 ما لا يقل عن عشر مجازر ارتكبتها الميليشيات العراقية إلى جانب القوات الحكومية، قتل فيها ما لا يقل عن 1005 أشخاص.

حين يبتلع "الفرد" مفهوم "الدولة"

خالد المطلق

في تاريخ السياسة والحضارات، ثمة حقيقة ثابتة لا تتغير وهي أن الدولة كائن ينمو بالمؤسسات ويموت بالأشخاص، وأن السلطة التي تُبنى حول الأفراد لا حول المؤسسة، وحول الأقوال لا الأفعال، وحول الرمز والمشهدية لا حول الشرعية، قد تستقر زمنًا بفعل القوة أو البروباغندا لكنها تظل سلطة "مؤقتة" وهشة، وفي نهاية المطاف يجد أصحابها أنفسهم عراة تمامًا أمام محكمة التاريخ الصارمة.

يكمن الفرق الجوهري بين نظام "الفرد" ونظام "المؤسسة" في مفهوم الاستمرارية والقدرة على التنبؤ، ففي نظام الفرد (سلطة الظل) تصبح الدولة "عقارًا" شخصيًا، والقوانين تُفصّل على مقاس الحاكم والقرارات تنبع من مزاجه الشخصي أو دائرة ضيقة من المحيطين به، وهنا ستكون المؤسسات ليست سوى "ديكورات" وظيفية هدفها تجميل القبح أو شرعنة الرغبات الشخصية، والخطر هنا بأن سقوط الفرد يعني بالضرورة انهيار الهيكل بالكامل لأن الدولة لم تُبنَ لتعيش دونه، أما في نظام المؤسسة (سلطة العقد) فتكون السلطة "وظيفة" لا "هبة"، والمؤسسة تعني القواعد والشفافية وتداول السلطة، وفي هذا النظام الدولة قوية لأنها لا تتأثر برحيل الأشخاص، فالماكينة تعمل وفق قوانين ثابتة والشرعية تُستمد من الإنجاز والرضا الشعبي لا من صورة الحاكم أو خطاباته.

تلجأ الأنظمة الفردية دومًا إلى "المشهدية" لتعويض غياب الشرعية الحقيقية، وعندما تعجز السلطة عن تقديم "الفعل" مثل التنمية والعدالة والحرية"، فإنها تفرط في تقديم "القول" و"الرمز" وهذا يسمى بلاغة السراب، وهنا يتحول الحاكم إلى "رمز مقدّس" لا يخطئ، وتصبح الاحتفالات والقصور والتماثيل هي الدليل الوحيد المدعى على العظمة، ويحل "الخطاب العاطفي" محل "الخطة الاستراتيجية"، لكن المشكلة في المشهدية أنها كالمخدر تحتاج إلى جرعات أكبر دائمًا لضمان المفعول، وفي اللحظة التي يواجه فيها النظام أزمة حقيقية "اقتصادية أو عسكرية" تتبخر الرموز وتظهر الدولة في حالتها البدائية مجرد أجهزة قمعية بلا روح وبلا ظهير شعبي.

وعندما نعود إلى تاريخ سقوط الأقنعة في الدول التي تعتبر المعمل الكبير الذي أثبت فشل الرهان فيها على الأفراد، ولنذهب إلى نموذج لويس الرابع عشر في فرنسا الذي لخص فلسفة الفردية بقوله "أنا الدولة"، وجعل من قصر فرساي مسرحًا عالميًا لمشهدية الحكم لكنه عندما مات ترك فرنسا غارقة في الديون ومؤسساتها مشلولة، مما مهد الطريق لثورة أكلت الأخضر واليابس لأن "الدولة-الفرد" لم تترك مكانًا لـ"الدولة-المؤسسة"، أما نيكولا تشاوشيسكو في رومانيا فقد بنى "قصر الشعب" الذي يعد من أضخم مباني العالم وصورته كانت تملأ الأفق كقائد عبقري إلا أنه في عام 1989 وخلال خطابه في حشد "مؤيد" بلحظة واحدة تحولت الهتافات إلى صيحات استهجان وفي غضون أيام وجد نفسه وحيدًا بلا جيش يحميه ولا مؤسسات تدافع عنه وانتهى به الأمر أمام مفرزة إعدام ليثبت أن "المشهد" كان مجرد وهم، أما شاه إيران الذي أقام عام 1971 "احتفالية "ألفية فارس" الأسطورية ليثبت أنه وريث قوروش العظيم تجسيدًا للرمزية القصوى، وبينما كان ينفق الملايين على المشهد كانت شرعيته تتآكل في أزقة طهران، وعندما قامت الثورة غادر بـ"حفنة من تراب" ولم تشفع له كل تلك المشهدية في البقاء يومًا واحدًا إضافيًا، أما النموذج الماثل أمامنا اليوم هو حافظ الأسد الذي حول الدولة والشعب السوري إلى مزرعة يقودها بالبسطار العسكري، فصوره التي كانت تملأ الجدران، وفرض نفسه القائد الأوحد الذي يجب أن يسبح باسمه الجميع حتى أسماء الصروح الوطنية الثقافية والعلمية والتاريخية أطلق عليها اسمه أو اسم أحد أفراد عائلته مثل مكتبة "الأسد" ومستشفى "الأسد" ومعاهد "الأسد لتحفيظ القرآن" ومستشفى "الباسل" ومضمار "الباسل"، والشعارات التي ابتدعها لتأليه نفسه حيث كان يردد الجميع بعد ترديد الشعار الحزبي أوأي اجتماع عسكري أو مدني "قائدنا إلى الأبد الأمين حافظ الأسد"، ناهيك بإحكام قبضته على مفاصل الدولة ومؤسساتها والتحكم فيها بيد من حديد، لكن هذا كله لم ينفعه بعد أن سلّم الحكم لابنه المعتوه الذي كان سببًا رئيسًا في سقوط حكم آل الأسد إلى الأبد في مشهد سيسجله التاريخ كنموذج لحكم الفرد الدكتاتور الذي يتلاشى بسرعة البرق، وفي المقابل نجد نموذج جورج واشنطن الذي رفض "تأليه الفرد" بوضعه أسس المؤسسة وتخليه عن السلطة طواعية، وهو ما خلق دولة استمرت مئات السنين، فواشنطن لم يترك "صورًا" بل ترك "دستورًا"، لذا لم يقف يومًا عاريًا أمام التاريخ بل مكرمًا كبناء.

ختامًا، إن السلطة التي تفتقر للشرعية المؤسساتية هي سلطة "عارية" وإن لبست تيجان العالم، لأنها تعيش في حالة خوف دائم من "الحقيقة"، لذا تحيط نفسها بالأسوار والبروباغندا، لكن التاريخ يخبرنا أن لحظة الحقيقة آتية لا محالة، فإما أن تترك خلفك مؤسسات تحمي وطنك واسمك وإما أن تترك خلفك رمادًا وذكرى لنظام ظن أن الخطابات تبني دولًا وأن القمع يصنع ولاء، وفي نهاية المطاف يرحل الأشخاص وتصمت الأقوال وتتحطم التماثيل ولا يبقى واقفًا إلا ما بُني على أساس المؤسسة والعدل والشرعية الحقيقية، أما البقية فمصيرهم "عراء التاريخ".

أزمة السكن في حماة.. كابوس يرفع الإيجارات ويعوق العودة

حماة – عدي الحاج حسين

تعيش مدينة حماة أزمة سكن حادة تحولت إلى كابوس يومي للسكان، في ظل ارتفاع جنوني بالإيجارات وأسعار العقارات، يفوق قدرة ذوي الدخل المحدود.

وتفاقمت الأزمة بشكل ملحوظ، بعد عودة أعداد كبيرة من النازحين من الشمال السوري، وكذلك عودة قسم من اللاجئين من دول الجوار إلى المدينة، بحسب ما رصدته عنب بلدي، ما خلق فجوة بين عدد العائدين ووحدات السكن المتاحة تقترب من ضعف العرض المتوفر حاليًا، وفقًا لتقديرات صرح بها نائب محافظ حماة، محمد جهاد طعمة، في حديث إلى عنب بلدي.

شقق سكنية قيد الإنشاء في ضاحية أبي الفداء بحماة – 24 كانون الثاني 2026 (عنب بلدي/ عدي الحاج حسين)

إيجارات تفوق الدخل

يعيش آلاف المواطنين تحت وطأة إيجارات خانقة، حيث تتجاوز قيمة الإيجار الشهري في كثير من الأحيان دخل المواطن الأساسي.

عبد الله السرميني (35 عامًا)، أحد سكان مدينة حماة قال لعنب بلدي، "أدفع مليونًا و200 ألف ليرة سورية شهريًا مقابل استئجار غرفتين بمساحة لا تزيد على 40 مترًا مربعًا في حي الفراية، وهذه القيمة تمثل نسبة كبيرة من دخلي".

بينما قال سعد حليلو (41 عامًا)، وهو أب لخمسة أطفال ويعيش في منزل والده، "لا أستطيع شراء منزل ولا الاستئجار بسبب ضعف دخلي. الحل هو تخفيض أسعار مواد البناء والتراخيص، وفتح مناطق سكنية جديدة".

"عندما حاولت العودة إلى مدينتي حماة وجدت أن أسعار الإيجارات تفوق الخيال بما يقارب 150 إلى 200 دولار شهريًا، مقارنة بـ40 دولارًا أدفعها هنا، ما جعلني أنسى العودة في الوقت الحالي"، هكذا لخص حمزة الحسين حاله لعنب بلدي، وهو الذي يقيم حاليًا في شمالي سوريا بعد محاولته العودة إلى مدينته.

أسهمت سياسات النظام السابق في تفاقم الأزمة، حيث هُدمت أحياء كاملة بحجة المخالفات، مثل مشاع الأربعين ومشاع وادي الجوز عام 2013، دون الاكتراث لمصير سكانها من الطبقات الفقيرة.

أيمن حسن البستاني (60 عامًا)، أحد سكان مشاع الأربعين الذي تم هدمه سابقًا، وهو موظف في دائرة حكومية، قال، "فقدت منزلي بعد هدمه وتهجر كامل سكان الحي، وأنا الآن أستأجر منذ 14 سنة بإيجار مليون ونصف مليون ليرة، وراتبي لا يكفيه".

الأسباب والحلول المطروحة

مدير مؤسسة "المستشار" للتسويق العقاري، فخر شيخ الغنامة، ذكر لعنب بلدي أن هناك طلبًا كبيرًا بسبب عودة الناس من الخارج بعد التحرير، ونزوح أهالي الريف سابقًا بحثًا عن الأمان خلال سنوات الحرب.

وقال، "هناك أحياء عشوائية تم هدمها بالكامل بسبب الحركات الثورية التي حصلت فيها، فقام النظام البائد بتدمير هذه الأحياء ومسحها بشكل كامل مثل مشاع الأربعين ومشاعات أخرى".

أضاف الغنامة أن الإيجارات الآن تبدأ من 150 دولارًا للأحياء العادية، وقد تتجاوز 1000 دولار في الأحياء الراقية مثل البرناوي والشريعة.

وتابع، "هناك جهود رسمية، ورغم أنها إيجابية من ناحية ضبط البناء، فإنها غير كافية وحدها لمواجهة أزمة سكنية متراكمة منذ عقود، ولا تعالج جذور المشكلة المتمثلة في نقص العرض السكني".

الغنامة يرى ضرورة إقامة ضواحٍ سكنية جديدة، كأحد أبرز الحلول الهيكلية المطروحة رسميًا وشعبيًا، داعيًا مجلس بلدية حماة إلى قيادة هذا المشروع عبر بناء مجمعات سكنية بمواصفات متوسطة وبمساحات وأسعار مقبولة، تهدف إلى تمكين الموظف ذي الدخل المحدود والتاجر الصغير والعامل من دفع أقساط شهرية مقابل تملك مسكن.

وأردف أن على المجلس طرح رؤية استراتيجية طويلة الأمد، تؤدي إلى ضبط وترشيد أسعار الإيجارات والبيع في الأحياء القائمة داخل المدينة وإجبارها على أن تصبح أكثر عقلانية.

وفق رؤية الغنامة، يجب استغلال المخزون الهائل من الأراضي المملوكة للدولة، خاصة تلك الواقعة على أطراف المدينة وعلى طرق الربط بين المحافظات كطريق حماة- حمص وحماة-حلب، وطرح هذه الأراضي للبيع بأسعار رمزية وتشجيعية للمستثمرين العقاريين.

ويتوقع أن يؤدي هذا التوسع العمراني المنظم خارج نطاق المركز إلى امتصاص الطلب المتزايد.

وبحسب خبراء، أدى تراجع الاقتصاد السوري بشكل كبير خلال السنوات الماضية إلى ضعف القوة الشرائية وهبوط الليرة السورية أمام العملات الأجنبية، وبالتالي أدى إلى تضخم أسعار العقارات بالليرة السورية وخصوصًا في المناطق الآمنة التي زاد الطلب عليها.

جهود المحافظ والتحديات القائمة

نائب محافظ حماة، محمد جهاد طعمة، أكد لعنب بلدي وجود "خطة متكاملة لوضع عقارات كبيرة ضمن برنامج هيئة الاستثمار، بهدف تحويلها إلى مناطق تطوير عقاري".

ويُقدَّر عدد الشقق المخطط بناؤها خلال عامي 2026 و2027 بنحو 35 ألف شقة، تستهدف الشرائح المتضررة والعائدين وذوي الدخل المحدود، بحسب طعمة.

"لا يوجد قانون يلزم المالك بسقف إيجاري محدد"، قال طعمة، لكنه يشير إلى جهود التوعية عبر الجوامع والجمعيات الأهلية، لحث المواطنين على "التراحم وخفض أسعار الإيجارات".

أما في ملف العشوائيات والقوانين المعوقة فقال طعمة، إن البناء العشوائي "مرفوض من حيث المبدأ"، وألقى باللوم على النظام السابق لتشجيعه العشوائيات.

وذكر أن مقترحات رُفعت لتعديل القوانين وإلغاء البلاغات التي تعوق التطوير العقاري، وجرى بحث تسوية المخالفات القائمة بآليات أكثر عدالة، بانتظار مناقشتها في مجلس الشعب.

كما أعلنت محافظة حماة، في 7 من آب 2025، وفق ما نقلته وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا)، عن مشاريع استثمارية طموحة مثل "مشروع الياسمين" في حي مشاع وادي الجوز، الذي يهدف لإنشاء 2600 وحدة سكنية باستثمار يتجاوز 250 مليون دولار. ومع الضجة الإعلامية حوله، تثير التفاصيل التنفيذية تساؤلات حول جدواه وموعده.

اتفاقيات جزئية

نائب محافظ حماة، محمد جهاد طعمة، ذكر أن المحافظة تسعى إلى فتح عدة مسارات لحل أزمة السكن، وقد وقع المحافظ أكثر من اتفاقية تعاون مع منظمات محلية وإقليمية في مجال إعادة الإعمار، لكن المبادرات الحالية "تبقى خجولة وجزئية ولا تتناسب مع حجم الكارثة السكنية".

وحدد طعمة أبرز العوائق بالقوانين والأنظمة التي وضعها النظام السابق لخدمة مصالحه، وضعف التمويل كأهم التحديات أمام التطوير العقاري، إضافة إلى جمود القوانين وعدم تحديثها بما يتناسب مع المرحلة الراهنة، ما يستدعي تعديلًا شاملًا.

دير حافر بعد المعارك.. الكهرباء والمياه في صدارة الاحتياجات

حلب – محمد ديب بظت

بعد استعادة القوات الحكومية السيطرة على مدينة دير حافر وريفها الشرقي، بدأت المدينة تشهد تحولًا تدريجيًا نحو الاستقرار المحلي، وسط جهود حكومية لتحسين الوضع الخدمي وإعادة تأهيل البنية التحتية المتضررة.

وتبقى التحديات الخدمية أمام الأهالي كبيرة، فبعض الأحياء بدأت تستعيد التيار الكهربائي تدريجيًا، لكن الشبكات المتضررة بحاجة إلى وقت طويل للترميم. كما تواصل فرق المياه والصرف الصحي عملها لتأهيل شبكات المياه التي تعرضت للتخريب خلال الأشهر الماضية، ورغم هذه الجهود، ما زالت العودة إلى الحياة الطبيعية تحتاج إلى مزيد من الوقت والموارد.

تراجع الخدمات خلال سيطرة "قسد"

قال إبراهيم المحمد، من سكان مدينة دير حافر، إن الأوضاع الخدمية خلال الفترة السابقة كانت "صعبة جدًا"، مشيرًا إلى أن المدينة بقيت لأكثر من عام تحت سيطرة "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) وسط تراجع واضح في الخدمات الأساسية.

وأضاف إبراهيم، لعنب بلدي، أن الطرق كانت مغلقة في كثير من الأحيان، وشبكة الاتصالات السورية مقطوعة، بينما اقتصر عمل البلدية على أحياء دون أخرى، في حين بقيت طرق كثيرة مدمّرة من دون إصلاح.

"قسد" لم تعمل على تحسين الواقع الخدمي، وكان همّها الأساسي نهب صوامع الحبوب وبعض المراكز الحكومية، على حد تعبيره.

وبخصوص الوضع الحالي، أشار إبراهيم إلى أن المياه متوفرة عمومًا، لكن الأعطال في بعض المناطق قد تؤدي إلى انقطاعها لفترات طويلة تصل أحيانًا إلى شهر كامل، لافتًا إلى أن الكهرباء تخضع حاليًا لنظام تقنين يبلغ نحو ساعتين وصل مقابل 12 ساعة قطع.

أما الوضع في ريف دير حافر فيعتبر أسوأ مما عليه في المدينة ذاتها، حيث قال ياسين الكريم، من سكان بلدة المالكية في ريف دير حافر الشرقي، إن الواقع الخدمي في بلدته لم يشهد أي تحسن يُذكر، مشيرًا إلى استمرار معاناة الأهالي في معظم القطاعات الأساسية.

وأضاف ياسين، لعنب بلدي، أن مياه الشرب غير متوفرة داخل البلدة، ما يضطر السكان إلى جلبها من مدينة دير حافر، في ظل غياب أي حلول محلية.

التيار الكهربائي يمر عبر البلدة باتجاه دير حافر، "لكننا محرومون منه بالكامل"، بحسب تعبيره، ما يدفع الأهالي للاعتماد على أنظمة طاقة شمسية تقتصر على الإنارة فقط، وتتوقف عن العمل في ساعات مبكرة من المساء.

وحول الواقع التعليمي، أشار إلى أن المدارس بحاجة ماسة إلى خدمات ومراقبة، لافتًا إلى أن الصفوف عبارة عن غرف غير مبنية بالأسمنت، ما يزيد من صعوبة العملية التعليمية.

مزارعون يشتكون
درعا.. انخفاض مفاجئ في سعر الحليب مقابل غلاء الأعلاف

درعا – محجوب الحشيش

تسبب تراجع أسعار الحليب في محافظة درعا، جنوبي سوريا، بخسائر مالية للمربين، خاصة أن أسعار الأعلاف بقيت مرتفعة، مع استمرار غلاء التبن الذي يشهد ندرة بشكل غير مسبوق.

ودفعت الظروف المتردية في السنوات السابقة المربين لبيع مواشيهم من الأبقار أو التخفيف من أعدادها، لتجنب الخسارة جراء ارتفاع الأعلاف والجفاف.

كما أن مشتقات الحليب من الألبان والأجبان ما زالت تحافظ على سعرها، ولم تتأثر بانخفاض أسعار الحليب.

سوق للمواشي في بلدة المزيريب في ريف درعا الغربي– 9 أيلول 2025 (عنب بلدي/ محجوب الحشيش)

هبوط مفاجئ

توقع شادي الخطيب، وهو أحد مربي الماشية في ريف درعا الغربي ولديه ثلاثة رؤوس من البقر، ارتفاع أسعار الحليب وليس انخفاضها.

ووصل سعر كيلو حليب الأبقار إلى 4500 ليرة سورية (نحو 0.38 دولار أمريكي)، بعد أن كان 5500 ليرة (نحو 0.47 دولار)، وذلك مطلع كانون الثاني الماضي.

وقال شادي، لعنب بلدي، إنه لم يعد قادرًا على شراء الأعلاف والتبن، إذ بلغ سعر الكيلو من العلف 5000 ليرة سورية (نحو 0.42 دولار)، وسعر كيلو التبن 4000 ليرة سورية (نحو 0.34 دولار).

ويرى أن سعر الحليب يجب أن يتجاوز 6000 ليرة سورية (نحو 0.51 دولار)، ليوازي تكاليف الأعلاف والتبن.

وينوي شادي بيع بقرتين إذا استمر انخفاض سعر الحليب.

واعتاد شادي تغذية كل بقرة لديه بما يقارب ثمانية كيلوغرامات علف يوميًا، إلا أن الكمية تراجعت مؤخرًا إلى خمسة كيلوغرامات بعد انخفاض أسعار الحليب.

من جهته، اضطر محمد الحشيش لبيع بقرته الوحيدة بعد نفاد كمية التبن المخزنة لديه، لعجزه عن شرائه في موسم الحصاد.

وقال محمد، لعنب بلدي، إن ميزان الربح والخسارة أصبح هو المتحكم في مصير المربين، إذ عمّق انخفاض أسعار الحليب من خسائره، ولم يعد بمقدوره تأمين تكاليف الأعلاف والتبن من عائد بيع الحليب.

قاسم كيوان، وهو تاجر حبوب في ريف درعا الغربي، قال لعنب بلدي، إن سعر العلف يرتبط بأسعار الدولار، في حين يُسعّر الحليب بالليرة السورية، ويخضع لقانون العرض والطلب، موضحًا أن من النادر انخفاض سعره في هذا التوقيت من العام.

ووصل سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية إلى 11700 ليرة لكل دولار واحد في السوق السوداء.

وأضاف قاسم أن بعض المربين بدؤوا يقتصدون في شراء الأعلاف، وهو ما لوحظ في تراجع مبيعاته.

تحذير من الاقتصاد في الأعلاف

حذر الطبيب البيطري إياد ذيب من نقص كميات الأعلاف، لا سيما في فصل الشتاء، حيث تحتاج المواشي إلى الطاقة الموجودة في الشعير والذرة والنخالة.

وشدد ذيب على ضرورة الحفاظ على نسب متوازنة من الأعلاف، لتجنب تراجع صحة الأبقار أو إنتاجها من الحليب.

وقال الطبيب البيطري، لعنب بلدي، إن إنتاج الحليب يقل في فترة "مربعانية" الشتاء ومن النادر أن ينخفض سعره.

وقدّر حاجة البقرة إلى عشرة كيلوغرامات من الأعلاف، مشيرًا إلى أن أي نقص في الكميات قد يؤثر على صحة الأبقار ويسبب هزالها، ويؤثر أيضًا على كميات الإنتاج.

المربي خاسر قبل هبوط سعر الحليب، الأمر الذي دفع بعض المربين لتخفيف عدد الأبقار والاكتفاء في بقرة واحدة، لتأمين مؤونة البيت من الحليب ومشتقاته، بحسب الطبيب ذيب، داعيًا الحكومة السورية والمنظمات الدولية إلى توزيع أعلاف على المربين بسعر مدعوم من أجل المحافظة على القطيع.

ووفقًا لإحصائيات دائرة الصحة الحيوانية في درعا، بلغ عدد قطيع الأبقار 43,264 رأسًا، وعدد الأغنام 779,139 رأسًا، والماعز 119,054 رأسًا.

موسم وفير

استبشر مربو المواشي في درعا بموسم وفير من "العليقة الخضراء" (نباتات موسمية تتغذى عليها المواشي) إثر هطول كميات وافرة من المطر، ما انعكس إيجابًا على توفر المراعي وكثرتها، ما يخفف من استهلاك العلف والتبن.

وقال شادي الخطيب، إنه أصبح يعتمد على محصول البرسيم لتخفيف تكلفة العلف، إلا أن كميات الحليب مرتبطة بكميات العلف التي يزود بها أبقاره يوميًا، ولذلك شهد إنتاجه من الحليب تراجعًا.

من جهتها، نشرت مديرية زراعة درعا، على صفحتها في "فيسبوك"، أحدث تقديرات هطول الأمطار حتى 12 من كانون الثاني الماضي، موضحة أن كمية الهطول في المنخفض الجوي الأخير بلغت 24.2 ملم.

ووصل مجموع كميات الأمطار هذا الموسم إلى 157.4 ملم، مقارنة بـ67.1 ملم في التوقيت ذاته من الموسم الماضي.

ويأمل عدد من مربي المواشي في درعا أن تُغني وفرة المراعي عن استهلاك التبن، الذي شهد ارتفاعًا ملحوظًا هذا العام بسبب الجفاف الذي أثر على موسم القمح في الشتاء الماضي، حيث وصل سعر كيلو التبن في السوق المحلية إلى 4000 ليرة سورية، فيما لم يتجاوز 1000 ليرة سورية في المواسم السابقة.

أسعار مشتقات الحليب لم تهبط

على الرغم من انخفاض أسعار الحليب، لا تزال أسعار مشتقات الألبان تحافظ على مستوياتها، إذ بلغ سعر كيلو الجبن البلدية 45 ألف ليرة سورية (نحو 3.8 دولار)، وهو السعر الذي استمر لأكثر من ستة أشهر سابقة، وكذلك وصل سعر كيلو اللبن المصفى إلى 35 ألف ليرة سورية (نحو ثلاثة دولارات)، وكيلو اللبن الخاثر إلى 11 ألف ليرة سورية (أقل من دولار واحد).

وقال محمد الحشيش، إن انخفاض الأسعار يسري على المربي، الذي يمثل الحلقة الأضعف التي يتحكم بها التاجر الذي يشتري الحليب مباشرة منه، مشيرًا إلى أن انخفاض سعر الحليب لم يؤثر على منشآت صناعة الألبان والأجبان التي ما زالت تحافظ على سعرها.

كما يتخوف المربون من هبوط إضافي في سعر الحليب مع زيادة إنتاج حليب الأغنام، الذي يبدأ دخوله في الإنتاج في شهر آذار من كل عام.

ويدخل حليب الأغنام في صناعة الأجبان والألبان، مما يؤدي إلى قلة الطلب على حليب الأبقار.

شادي الخطيب قال لعنب بلدي، إن انخفاض سعر حليب الأبقار متوقع في شهر آذار بسبب وفرة المراعي وزيادة إنتاج حليب الأغنام، لكنه غير متوقع في هذه الفترة الزمنية التي يقل فيها إنتاج الحليب عادة بسبب برودة الطقس، ما يعني أن سعره قد يشهد انخفاضًا آخر بعد دخول حليب الأغنام إلى السوق المحلية.

وبدأ قطاع تربية المواشي في الجنوب السوري بالتعافي التدريجي بعد عام 2018، لكنه واجه تحديات متمثلة في غلاء مكونات التربية وارتفاع تكاليف الإنتاج.

كما أدى ارتفاع سعر اللحوم إلى ذبح إناث المواشي، بما فيها الأبقار، مما أثر سلبًا على حجم القطيع.

استمرار انخفاض أسعار الحليب قد يدفع المربين إلى العزوف عن تربية الأبقار، الأمر الذي قد يؤثر على عدد القطيع.

عامل يرحّل القمامة في مدينة دير حافر بريف حلب الشرقي – 18 كانون الثاني 2026 (محافظة حلب/ فيسبوك)

البنية التحتية في البلدة شبه معدومة، إذ إن جميع الطرق ترابية وتتحول إلى أوحال في فصل الشتاء، معتبرًا أن المنطقة بحاجة إلى كهرباء، وخدمات أساسية، ومتابعة فعلية وانضباط إداري، على حد قوله.

الصحة والتعليم الأكثر ضررًا

رئيس مجلس مدينة دير حافر، حسين أحمد الأحمد، ذكر لعنب بلدي أن البلدية وضعت مجموعة من الخطط والإجراءات بالتعاون مع الجهات الأمنية والمحلية، بهدف استعادة الأمن في المدينة بعد التغييرات الأخيرة.

وأوضح أن هذه الإجراءات شملت تسلّم مراكز المدينة والإدارة المحلية، وتأمين السجلات والمعلومات والممتلكات العامة، بما فيها الأبنية والآليات، بالتنسيق مع جهاز الشرطة والأمن الداخلي.

وأضاف الأحمد أن البلدية تعاونت مع فرق الدفاع المدني لإزالة السواتر الترابية والحفر التي تشكل خطرًا على حياة المدنيين، بعد الكشف عليها وتأمينها من قبل وزارة الدفاع.

وفيما يتعلق بملف الألغام ومخلّفات الحرب، أشار رئيس المجلس إلى أنه جرى تحديد المواقع التي تحتوي على ألغام ومخلّفات قتالية بالتعاون مع جهات محلية في المدينة، مؤكدًا أن عمليات الإزالة تتم من قبل الفرق المختصة التابعة لوزارة الدفاع في الجيش السوري، وبالتوازي مع عمل بعض المنظمات الدولية العاملة في المنطقة.

وحول واقع الخدمات الأساسية، قال الأحمد، إن البلدية باشرت بإجراءات إسعافية لإصلاح شبكات المياه المتضررة وإعادة ضخ المياه إلى المدينة، كما جرى إصلاح جزئي لشبكات الكهرباء، إلى جانب تنفيذ حلول ميدانية لإعادة تأهيل المحولات وتزويد المدينة بالطاقة الكهربائية.

قطاعا الصحة والتعليم يعدان من أكثر القطاعات تضررًا، بحسب الأحمد، موضحًا أنه جرى تشغيل بعض المراكز الصحية بشكل جزئي، إضافة إلى تزويد المدينة بمراكز صحية متنقلة بمعدات طبية وكوادر من قبل محافظة حلب، بهدف تغطية النقص الحاصل في الخدمات الصحية.

وأشار الأحمد إلى أن البلدية تعمل على إعداد خطط مستقبلية لتحسين البنية التحتية ودعم النشاط التجاري، بالتعاون مع الحكومة والمنظمات الدولية، وتشمل هذه الخطط مرحلة العودة التدريجية التي تركز على إعادة تأهيل الأسواق، وتعزيز الخدمات، وتوفير الأمن لضمان الاستقرار.

كما تشمل الخطط، بحسب الأحمد، إعادة بناء البنية التحتية عبر إصلاح الطرق، وتجديد شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، إلى جانب تشييد منشآت حيوية تخدم قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية.

البلدية، وفقًا للأحمد، تسعى إلى دعم النشاط التجاري والزراعي من خلال إنشاء أسواق محلية ودعم المشاريع التنموية في القطاعات الصناعية والزراعية، والعمل على استقطاب الاستثمارات المحلية والدولية بما يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مدينة دير حافر.

قراءة أولية للموسم المطري..

هل تجاوزت سوريا أزمة الجفاف

عنب بلدي – شعبان شاميه

شهدت عدة محافظات في سوريا، لا سيما بشمالها ووسطها وبالمنطقة الساحلية، هطولات مطرية عالية الغزارة خلال الفترة الماضية، أنهت فترة طويلة من الانحباس المطري، رافقتها هطولات ثلجية على أقصى الشمال وبعض المرتفعات الجبلية.

وأعادت هذه الهطولات الحياة إلى الأودية والينابيع، ورفعت منسوب التفاؤل لدى المزارعين، غير أن هذا التفاؤل لا يخلو من حذر، في ظل تساؤلات مشروعة حول قدرة هذه الأمطار على إنقاذ الموسم الزراعي وتعويض سنوات الجفاف والاستنزاف المائي.

رئيس مركز التنبؤ المركزي في المديرية العامة للأرصاد الجوية، التابعة لوزارة الطوارئ وإدارة الكوارث السورية، شادي جاويش، قال لعنب بلدي، إن بداية الموسم المطري الحالي كانت ضعيفة نسبيًا خلال فصل الخريف في معظم المناطق، كما كان من المتوقع تأخر الهطولات حتى بداية فصل الشتاء مع وصول عدة كتل ماطرة إلى منطقة بلاد الشام خلال كانون الثاني الماضي.

وتوزعت النسب المئوية لكميات الهطول حتى الآن، بحسب جاويش، على الشكل التالي: المنطقة الجنوبية 65%–60، المنطقة الساحلية والوسطى 55–60%، المنطقة الشمالية 50%–45، المنطقة الشرقية والجزيرة 45%–35 من المعدل العام للهطولات.

وأوضح جاويش أنه بحسب المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، يُعرف الجفاف بأنه حالة من النقص في المياه، والتي يمكن أن تكون نتيجة لنقص هطول الأمطار لفترة طويلة.

وأشار الراصد الجوي إلى وجود أنواع أخرى من الجفاف، مثل الجفاف الهيدرولوجي المرتبط بنقص المياه في مصادرها مثل الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية، مبينًا أنه يحدث عندما تستمر فترات الجفاف المناخي لمدة طويلة، بالإضافة إلى الجفاف الزراعي، تابع جاويش، الذي يحدث عندما تكون كمية المياه المتاحة للنباتات أقل من الكمية المطلوبة لنموها.

أما بالنسبة لتعويض مواسم الجفاف من خلال موسم مطري جيد، فإن ذلك يعتمد على عدة عوامل، بحسب جاويش، تشمل:

• مدة الجفاف: الجفاف طويل الأمد بحاجة لمزيد من الوقت لتعويض النقص في المياه.

• نوع التربة: بعض الترب تحتفظ بالمياه بشكل أفضل من غيرها، مما يؤثر على قدرة النباتات على الاستفادة من الأمطار.

• البنية التحتية: وجود أنظمة تخزين المياه مثل السدود والخزانات يمكن أن يساعد في تخزين المياه خلال مواسم الأمطار الجيدة.

• الاحتياجات الزراعية: قد تحتاج المحاصيل إلى كمية معيّنة من المياه، وقد لا تكون الأمطار الغزيرة كافية لتعويض النقص السابق إذا كانت غير موزّعة بشكل جيد.

وبحسب جاويش، يمكن لموسم مطري جيد أن يساعد في تخفيف آثار الجفاف، لكنه قد لا يعوّض بالكامل عن العجز الذي حدث بسبب فترة الجفاف السابقة، معتبرًا أن الأمر متشعب وبحاجة لدراسة إضافية من قبل "الموارد المائية" و"الزراعة".

ويعتبر رئيس مركز التنبؤ المركزي في المديرية العامة للأرصاد الجوية، أن الأمور "مبشرة" حتى نهاية الشتاء على الأقل فيما يتعلق بالهطولات المطرية والثلجية، وفق ما ذكره لعنب بلدي.

وتراجعت حصة الفرد من المياه المتجددة في سوريا من نحو 1700 متر مكعب سنويًا عام 2003 إلى أقل من 700 متر مكعب حاليًا، وفق معطيات البنك الدولي، في حين يعد خط الندرة المائية عند أقل من 1000 متر مكعب للفرد سنويًا، ما يضع البلاد ضمن خانة الندرة المائية المطلقة، الأمر الذي يفتح نقاشًا ضروريًا حول آلية الاستفادة القصوى من كل قطرة ماء في ظل واقع مائي متدهور وتغيّرات مناخية متسارعة.

قال المحاضر في المعهد العالي للتخطيط الإقليمي وخبير إدارة الموارد المائية والطبيعية، الدكتور معن دانيال داود، لعنب بلدي، إن الهطولات المطرية تأخرت في كافة المناطق حتى الأيام الأخيرة من شهر كانون الأول، مُنذرة بتكرار كارثي للموسم المطري الاستثنائي للعام الهيدرولوجي 2024–2025، الذي تميّز بأنه الأكثر جفافًا منذ بدء التسجيل المناخي في منطقة شرق البحر المتوسط.

ولفت داود إلى حصول تأخر عام للهطول لا يقل عن شهرين ونصف من بداية موسم الأمطار المعتاد حتى في السنوات الجافة.

أوضح داود أن الأمطار والهطولات كانت عاصفة متقطعة، وبعد موسم حرائق صعب في المناطق الجبلية وجفاف مديد في السهول الداخلية أتت نتائج ذلك في جريانات سطحية فيضانية لحظية، مبينًا أن هذه الجريانات أظهرت مدى تأثر سوريا ومناطقها المناخية المختلفة بمفرزات تغيرات المناخ العالمي والإقليمي.

وأضاف داود أن سوريا مرت كدولة، وإقليم جغرافي، بسلسلة موجات جفاف عميقة تؤكد أن التغير المناخي العالمي يلقي بمخرجاته من خلال تبدلات جذرية واسعة في مواعيد الهطولات وشداتها وتتالي سلاسلها، وعلى مكوّنات توزع أجزاء الدورة الهيدرولوجية من جريانات سطحية أو تغذية للمياه الجوفية.

أشار خبير الموارد المائية إلى أن الأهم في الوضع السوري أمور أخرى لها علاقة بتأثيرات نشاطات المجتمع البشري مكانيًا وأخطائه المتزايدة، على حدوث ظواهر بعينها، ويخص من تلك النشاطات منحيين:

• **الأول:** يرتبط بالتأثيرات الناجمة عن التوسع غير العقلاني والمجحف معرفيًا، في استثمار واستنزاف الموارد الطبيعية، خاصة موارد المياه والتنوّع الحيوي النباتي (غابوي أو مسترزع)، مما ينعكس على مورد الأرض سلبًا في إضعاف إمكانية الأخير لمواجهة التغيرات الهيدرولوجية ويعمق حدوث تغيرات عميقة في توزع نسب الجريان السطحي وتغذية المياه الجوفية سلبًا، مع منعكس إضافي في تزايد الجريانات الصلبة المؤدية إلى تدهور الترب وانغسال المغذيات منها ومضاعفة إمكانيات الانزلاقات الأرضية في البيئات الهشّة.

• **الثاني:** يتعلق بأضرار الكوارث المجتمعية المختلفة (حروب ونزاعات مسلحة) المرتبطة بتراجع استعمالات الأراضي الرشيد وتلويثها بأشكال مختلفة من مفرزات الأعمال القتالية والأنقاض وسوء استخدام موارد الطاقة، وانعكاس ذلك على تزايد سرعة انتقال وتركّز الملوثات والمواد المضرّة بالأحياء كافة (وليس فقط البشر).

تنامى التراكم الكمي والنوعي لاستنزاف المجتمعات البشرية للمورد الطبيعي الرئيس الحاد لنشاطهم، المورد المائي، باعتباره معوقًا بل ومانعًا لأي نشاط عقلاني لاحق حال وجود عجز في تأمينه، خلال الفترة منذ أواسط ثمانينيات القرن الـ20، بحسب داود، ليتحول هذا التراكم تدريجيًا من جفاف هيدرولوجي (قسم أساسي منه مرتبط بتغيرات مناخية فوق وطنية، لكن قاعدته الأساس سوء تخطيط واستخدام مستنزف للموارد المائية المتاحة، سطحية أم جوفية) إلى جفاف اقتصادي ممتد لأعوام.

أضاف داود أن هذا الأمر عمّق تدهور الأحواض المائية السطحية الفرعية وجفّف حوامل وخزانات مائية جوفية رئيسة، مثل ينابيع الخابور وقسم كبير من مناطق جنوبي سوريا.

وذكر داود أن لهذا أثارًا كثيرة برزت في خروج أراضٍ تزايدت مساحاتها باستمرار من الاستثمار الزراعي النباتي المروي، وفي ارتفاع مطّرد لتكاليف تأمين وإتاحة مورد المياه متزايد النزرة.

هذا الجفاف الاقتصادي تحول في مناطق الجزيرة السورية وأرياف حلب والمناطق المحيطة بالبادية السورية، إلى جفاف اجتماعي تعمّق على فترات، وفق الخبير، ليتسبب في:

• نزاعات عميقة ودموية على الموارد الطبيعية، الأرض ومصادر المياه، بين مكونات سورية أصيلة متجاورة ومترابطة تاريخيًا خاصة بين العاملين في منظومتي إنتاج الغذاء القائمتين على زراعة نباتية مروية مستقرة وإنتاج زراعي حيواني مرتكز على الرعي المتنقّل.

• هجرات بيئية واسعة من أرياف محافظات الجزيرة الثلاث وجبل العرب وجبل الحص وسهول الحمرات وصرّين سواء ضمن الداخل السوري أو إلى خارجه، شملت تلك الهجرات مئات ألوف السوريين حتى نهاية العقد الأول من القرن الـ21.

كان ذلك في خلفية انفجار الأزمة البنيوية الوطنية متعددة الأطياف بشكل ثورة ضد نظام استغلال غولي متعدد الرؤوس، بحسب الخبير المائي، وهو الآن أيضًا أحد أسباب التشظي العميق للمجتمعات المحلية وفقدان الهوية الوطنية الجامعة.

تابع داود أنه لا يمكن من خلال بوادر موسم مطري لم ينتهِ بعد إلا القول، غير جازمين وإنما بشكل أولي، إن الواردات المطرية الجيدة نسبيًا يمكن لها تحسين الوضع المائي والبيئي العام جزئيًا، لكن التحسن بمجمله مرتبط بكيفية تعامل المجتمع البشري تاليًا مع موارده الطبيعية النزرة بشكل عقلاني.

ويرى داود أن هذا الكلام ليس تعبيرًا عن تشاؤم، بل هو دعوة للفعل العاقل القائم على العلم أولًا، وعلى استخدام أفضل الممارسات المجتمعية الرشيدة للموارد المتاحة، والتي برزت في تاريخنا الجمعي من خلال القول المأثور: "لا تُسرف ولو كنت على نهر جارٍ".

تبرز في هذا المجال أدوات وآليات علمية مجتمعية متخصصة لتحقيق ذلك، بحسب داود، لكنها محصورة أولًا بالمخططين والمديرين لعمليات تخصيص وإدارة واستثمار الموارد، ليكون نتاجها نظامًا مستدامًا أكثر كفاءة اجتماعيًا واقتصاديًا وحقوقيًا ليس فقط على المستوى الوطني بل وحتى على مستوى الأفراد والجماعات.

ويتحتم على أولئك (بصفتهم عاملين في الشأن العام، موظفين حكوميين، باحثي مراكز البحث العلمي متعددي الاختصاصات، وناشطين مجتمعيين) إيفاء العملية التخطيطية أسسها ومحددات استخدام مواردها بشكل تشاركي معلن وواضح، أضاف الخبير، لتكون مانعة لأي تخطيط بعجز في تأمين الطلب على المورد المائي ودون أي استثناء.

ولفت داود إلى أن هذا يجب أن يكون في كل الأحواض المائية ولكامل القطاعات الإنتاجية الاقتصادية المتعلقة بنشاطات المجتمع البشري تنموية أو خدمية أو لأغراض الإصحاح البيئي.

ينعكس هذا لاحقًا وتدريجيًا من سنة لأخرى في انخفاض تكاليف إنتاج الغذاء مكانيًا ووطنيًا، وفي الحد من استنزاف الموارد المائية وصولًا إلى إعادة توازن أحواضها الصغرى وأعالي مساقطها المائية أولًا، تابع داود، إضافة إلى تحسين الغطاء الأرضي النباتي طبيعيًا أم مستزرعًا بشكل حثيث مع منعكسات ذلك على صحة المجتمعات الحية فيه.

العالم يدخل عصر "الإفلاس المائي"

كان تقرير أطلقته جامعة الأمم المتحدة، أظهر قبل أيام أن العالم دخل عصر "الإفلاس المائي العالمي"، إذ لم تعد أنظمة المياه قادرة على العودة إلى مستوياتها السابقة.

وأوضح التقرير أن مصطلحي "الإجهاد المائي" و"أزمة المياه" لم يعودا كافيين لوصف واقع المياه الجديد في العالم، فقد تجاوزت العديد من الأنهار والبحيرات والخزانات الجوفية والأراضي الرطبة والأنهار الجليدية نقاط التحوّل، ولا يمكنها العودة إلى مستوياتها السابقة، مما يعني أن مصطلح الأزمة المؤقتة لم يعد دقيقًا في العديد من المناطق.

وكشف رئيس مركز التنبؤ المركزي في المديرية العامة للأرصاد الجوية، شادي جاويش، لعنب بلدي، أن توقعات الشتاء في سوريا لا تزال تشير إلى استمرار الحالات الجوية حتى شهر آذار المقبل، متوقّعًا أن تضعف الفعالية في شهر شباط خاصة بالثلثين الثاني والثالث منه، على أن تعود خلال آذار.

كمية الأمطار للموسم الحالي في سوريا

نسبة إلى المعدل السنوي العام

حتى 31 من كانون الثاني 2026

المنطقة	معدل الموسم الحالي	المعدل السنوي العام
اللاذقية	433 مم	741 مم
طرطوس	426 مم	837 مم
حلب	166 مم	324 مم
دمشق	136 مم	207 مم
حمص	295 مم	423 مم
حماة	201 مم	337 مم
الحسكة	171 مم	260 مم
دير الزور	66 مم	153 مم
الرقة	113 مم	741 مم
إدلب	290 مم	500 مم
القنيطرة	404 مم	640 مم
السويداء	204 مم	328 مم
درعا	202 مم	247 مم

المصدر: المديرية العامة للأرصاد الجوية السورية التابعة لوزارة الطوارئ وإدارة الكوارث

لا معلومات دقيقة حول امتدادها ومساراتها

أنفاق "قسد"..
تركة تحت الأرض تقلق سكان الرقة

الرقة – أحمد الحمدي

على أعتاب البناء السكني الذي يتألف من خمسة طوابق، يقف سامر المفضي (38 عامًا)، وهو يراقب فوهة نفق كانت قد حفرته "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، خلال فترة سيطرتها على الرقة.

قال سامر لعنب بلدي، إن فوهة النفق التي أمام البناء الطابقي الذي يسكنه في حي الفردوس بمدينة الرقة، هي نقطة بداية لنفق من شبكة الأنفاق التي تمتد تحت كثير من الأبنية الطابقية في المدينة.

وأضاف أن زوال حكم "قسد" عن المدينة لم يكن حدثًا عابرًا، إذ إنه يشكل نقطة بداية لكثير من القضايا التي تحتاج إلى حل، وأبرزها على ما يبدو خلال الوقت الحالي، الأنفاق التي باتت تركة ثقيلة تضاف إلى ما خلّفته "قسد" بالرقة بعد سنوات من السيطرة.

شبكات واسعة من الأنفاق

خضعت مدينة الرقة وأجزاء كبيرة من المحافظة لسيطرة "قسد" بدءًا من تشرين الأول عام 2022، حتى منتصف كانون الثاني الماضي، حيث خرجت القوات باتجاه محافظة الحسكة شمال شرقي سوريا، بعد تصعيد عسكري استمر عدة أيام، سيطر خلاله الجيش السوري على محافظتي الرقة ودير الزور وريف حلب الشرقي، باستثناء مدينة عين العرب/كوباني.

وخلال سيطرتها على الرقة، لجأت "قسد" إلى حفر شبكة من الأنفاق حالها حال عدة مناطق خضعت لسيطرتها ولا سيما في المناطق الحدودية في ريفي الحسكة وحلب، إلا أن وجود تلك الأنفاق بات يقلق سكان المدينة وخصوصًا في الأحياء السكنية التي تحوي أبنية طابقية.

وتتوزع شبكات الأنفاق على معظم أحياء مدينة الرقة وريفها، وقد اعتمدت "قسد" في حفرها على مقاولين مقربين منها كانوا يشكلون ورشات من العمال بأجر يومي قد يصل أحيانًا إلى 20 دولارًا أمريكيًا لكل عامل.

وكشفت معطيات ميدانية عن قيام "قسد" بحفر شبكة واسعة من الأنفاق في مدينة الرقة وريفها خلال فترة سيطرتها على المنطقة، شملت أحياء المشلب والدرعية والسباهية وحطين والفردوس، إضافة إلى مناطق ريفية شمالًا وشرقًا وجنوبًا.

وبحسب مصادر محلية، جرى تقديم هذه الأنفاق آنذاك على أنها جزء من "إجراءات أمنية" أو "تحصينات عسكرية"، غير أن تداعياتها تجاوزت البعد العسكري لتتحول إلى خطر مباشر على حياة المدنيين وسلامة البنية التحتية في المدينة.

وأفادت المصادر بأن عددًا كبيرًا من هذه الأنفاق حُفر أسفل منازل مأهولة بالسكان أو بمحاذاة مدارس ومساجد، من دون الالتزام بأي معايير هندسية أو اتخاذ تدابير وقائية لحماية الأهالي، ما تسبب بحدوث انهيارات أرضية جزئية وتشققات في عدد من الأبنية السكنية.

وأكد سكان متضررون أن وجود فراغات تحت منازلهم خلق حالة من القلق الدائم، خاصة في ظل عدم معرفتهم بمسارات الأنفاق أو مدى استقرار الأرض التي يعيشون فوقها، وسط مخاوف من انهيارات محتملة في أي وقت.

وتشير الوقائع إلى أن هذه الشبكة شكّلت تهديدًا مباشرًا للنسيج العمراني في الرقة وريفها، مع تزايد الأضرار التي لحقت بالمنازل، في ظل غياب أي إجراءات لمعالجة آثار هذه الأنفاق أو تعويض المتضررين.

وأظهرت مشاهد متداولة وبعض التقارير التي نشرتها وسائل إعلام دخلت إلى بعض الأنفاق في الرقة شبكات كبيرة منها، إضافة إلى وجود بعض الأنفاق المجهزة بوسائل التهوية والإضاءة أو حتى وجود غرف للنوم ومطابخ داخلها.

وبعد دخول الجيش السوري إلى الرقة، أصدرت وزارة الداخلية السورية تعميمًا شفويًا منعت بموجبه السكان والإعلاميين من دخول الأنفاق الموجودة في محافظة الرقة، مرجعة ذلك إلى وجود مخاطر قد تصل في بعض الأحيان إلى تفخيخ الأنفاق من قبل "قسد" قبل خروجها من الرقة.

خطر هندسي

الأنفاق المحفورة تحت الأبنية السكنية والطرق في مدينة الرقة، تشكل خطرًا هندسيًا كبيرًا، بحسب ما قاله المهندس المدني عبد الهادي السمير، لعنب بلدي، مشيرًا إلى أنها تسبب تغيّرات في خصائص التربة ودعم الأساسات، ما يؤدي إلى هبوط أرضي، وتصدعات في الجدران، وتشقق الأرضيات، وقد يصل الأمر إلى انهيار جزئي أو كامل لبعض المباني.

وأوضح السمير أن أخطر أنواع الضرر تتمثل في هبوط التربة المفاجئ تحت الأحمال الثقيلة، وانهيار الأساسات القديمة أو غير المصممة لتحمل الفراغات أسفلها، إضافة إلى تدهور شبكات المياه والصرف الصحي، ما يزيد من مخاطر الانهيارات ويعوق مشاريع إعادة الإعمار.

وأشار إلى أن الحلول الهندسية تتطلب أولًا إجراء مسح دقيق لتحديد مواقع الأنفاق وأبعادها وحالة التربة المحيطة، ثم ردمها بمواد داعمة مثل الرمل "المدكوك" أو الخرسانة الخفيفة، مع استخدام دعامات مؤقتة لحماية المباني في أثناء العمل.

ولفت إلى ضرورة تثبيت الأرضيات والأساسات المتأثرة قبل إعادة النشاط السكاني الكثيف.

وأكد أن الإجراءات العاجلة تشمل تقييم المخاطر لكل حي، وإغلاق الأنفاق غير الآمنة، وتعزيز شبكات المياه والصرف الصحي، ووضع خطة مراقبة مستمرة لمنع حدوث هبوطات إضافية، لضمان سلامة المباني واستقرار التربة وإتاحة إعادة الإعمار بشكل آمن.

مجلس المدينة يبدأ العمل

بدأ مجلس مدينة الرقة الذي تولى زمام الأمور الخدمية عقب دخول الجيش السوري إلى المحافظة في 19 من كانون الثاني الماضي، بإجراء دراسات للكشف عن مخاطر الأنفاق الحالية والمستقبلية.

وكشف مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة الرقة، وليد الأحمد، عن رصد فوهات تعود لأنفاق قديمة في عدد من المواقع الحيوية داخل المدينة، وذلك خلال جولات كشف ميدانية أُجريت مؤخرًا لتقييم الأضرار والمخاطر المحتملة.

وأوضح الأحمد، في تصريح لعنب بلدي، أن فرقًا فنية وثّقت وجود فتحات لأنفاق في مواقع متفرقة، من بينها حديقتا "الرشيد" و"البجعة"، إضافة إلى محيط قصر المحافظة، مشيرًا إلى أن هذه المواقع تشكّل نقاطًا حساسة نظرًا إلى أنها مناطق عامة يرتادها المواطنون بشكل يومي.

وبيّن مدير الشؤون الفنية أن مجلس مدينة الرقة لا يمتلك حتى الآن معلومات دقيقة حول الامتداد الحقيقي لهذه الأنفاق، أو مساراتها، أو أعماقها تحت الأرض، لافتًا إلى أن غياب هذه البيانات يزيد من صعوبة تقدير حجم المخاطر التي قد تترتب عليها، سواء على المباني المجاورة أو على السلامة العامة.

وأشار الأحمد إلى أن من المقرر عقد اجتماع قريب مع نقابة المهندسين في الرقة، بهدف دراسة واقع هذه الأنفاق ووضع تصوّر فني لمعالجة آثارها، إضافة إلى بحث آليات الوقاية من أي أخطار مستقبلية قد تنجم عنها.

وأكد أن المجلس يعمل حاليًا على جمع أكبر قدر ممكن من المعطيات الفنية تمهيدًا لإطلاق خطة شاملة للتعامل مع هذا الملف، مشددًا على أن سلامة المواطنين وحماية البنية التحتية في المدينة تمثل أولوية قصوى في المرحلة المقبلة.

وفي نهاية تشرين الثاني 2025، قال المتحدث باسم المجلس المحلي لمدينة رأس العين، زياد ملكي، إن أعمال صيانة شبكات المياه والصرف الصحي في رأس العين وتل حلف لم تُستكمل بعد، بسبب الأضرار الواسعة التي خلّفتها الأنفاق التي حفرتها "قسد" في البنية التحتية.

وأوضح في تصريح لعنب بلدي، أن المجلس أنفق نحو 1.3 مليون دولار على ردم وإغلاق الأنفاق داخل المدينة، لكنه لم ينجز سوى 35% من الأعمال حتى تاريخه، مؤكدًا استعداد المجلس لردم الأنفاق في الأراضي الزراعية عند توفر الإمكانيات اللازمة، حفاظًا على التربة والمحاصيل.

وأضاف ملكي أن المجلس بحاجة ماسة إلى دعم حكومي ومنظمات دولية، نظرًا إلى محدودية إمكانياته، ما يجعل استمرار إصلاح البنية التحتية وإنقاذ الأراضي الزراعية أمرًا بالغ الصعوبة دون تدخل عاجل.

مدخل أحد الأنفاق التي بنتها قوات سوريا الديمقراطية في مدينة الرقة شمالي سوريا - 23 كانون الثاني 2026 (عنب بلدي/ أحمد الحمدي)

محاربة خطاب "الكراهية".. ليس بالإعلام وحده

علي عيد

سقوط نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا لم يكن دفعة واحدة، وعانى البلد كثيرًا في ظروف تشبه إلى حد معقول ما يحصل في سوريا، مع اختلاف طبيعة الوضع في سوريا، الذي بدأ بحراك ثوري عام 2011، وانتهى بسقوط النظام نهاية عام 2024.

خلال الفترة التي أعقبت هروب الرئيس المخلوع، بشار الأسد، ورموز نظامه وأدواته، بقيت الهواجس على الأرض، لأن حقبة الأسد امتدت طويلًا بآلامها، على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ليس من السهل تفكيك بنية الجريمة والفساد، وتحقيق العدالة والجبر، وربما يحتاج الأمر إلى سنوات بل عقود، وتجربة نظام الفصل العنصري في إفريقيا مثال حي عن أثر تركه الظلم والتمييز، إذ بدأ سقوط نظام "بريتوريا" العنصري عام 1990، عندما تم الإفراج عن نيلسون مانديلا، ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الإفريقي.

وجاء السقوط الرسمي والنهائي في 27 من نيسان عام 1994، حيث جرت أول انتخابات ديمقراطية عامة بمشاركة جميع الأعراق، وانتخاب نيلسون مانديلا رئيسًا، لتكون نهاية نظام الفصل العنصري قانونيًا وسياسيًا بالمعنى الدستوري الصارم.

أما بالمعنى الاجتماعي- الاقتصادي فاستمرت آثار ذلك النظام حتى اليوم، وكانت البلاد بحاجة إلى قانون "قانون تعزيز المساواة ومنع التمييز غير العادل" (PEPUDA / Equality Act) الذي صدر عام 2000.

أسوق هذه المقدمة الضرورية للقول، إن أكبر أثر خلّفه نظام الفصل العنصري، في مجتمع متنوع (أقل تنوعًا من المجتمع السوري)، هو أزمة عدم الثقة وخطاب الكراهية.

مثال جنوب إفريقيا يمكن أن يعطي مؤشرات على حجم التحديات في سوريا، وهي تحديات لا تتعلق بالسلطة بقدر ما تتعلق بالمجتمع نفسه، إذ يتصور كثيرون أن العدالة تتحقق بمجرد قرار، بينما تجد السلطة نفسها أمام عقدة ملف العدالة الانتقالية والمصالحة وأزمة خطاب الكراهية، وتسير بخطى غير واضحة المعالم لتفكيك هذه العقدة.

يظن البعض أو الكثيرون، لا أعلم، أن المسألة تبدأ وتنتهي بالإعلام، وهذا أمر غير محسوم، قياسًا بتجربة جنوب إفريقيا، لأن "قانون تعزيز المساواة ومنع التمييز غير العادل" ربما تعثر في تحقيق أهداف الضحايا، على الرغم من أنه نجح في تفكيك إرث العنف قانونيًا ورمزيًا، من دون إعادة إشعال حرب أهلية.

وجاءت محتويات القانون الذي صدّق عليه الرئيس، ثابو مبيكي، مكملًا لأدوات أخرى، عدالة انتقالية، هندسة دستورية، تشريعات ضد التمييز، وسياسات "بناء أمة" مع كثير من التوترات والنتائج المختلطة.

في سوريا، يحتاج الوضع إلى مسار طويل، وإن كان غير مضمون النتائج كليًا، لأن طبيعة المجتمع السوري، والموقع الجغرافي، خلقت تداخلًا يزيد من التحديات أمام أي سلطة، إذ يتغلب الشعور الشعبوي أو العرقي أو الإثني أو المذهبي على كثير من الأولويات دون وعي، وتغذي هذا التناقض عوامل مختلفة منها الولاءات "ما دون الوطنية" وتدخلات الجوار القريب.

هناك تركة ثقيلة تحتاج إلى حزم السلطة، حتى ولو اعتبرت نوعًا من الإكراه و"الهيمنة"، دون عنف، إذا كان هدفها بناء هوية الأمة، كما فعلت جنوب إفريقيا، بهدف تجفيف مستنقع الكراهية والتناقض المجتمعي، فمع الدعوة للتسامح هناك سقف للمسموح به علنًا عندما يصبح الكلام تحريضًا أو أذى أو تمييزًا مؤسسيًا.

وسياسات ""التماسك الاجتماعي" وبناء الأمة، ركزت على "الهوية الجامعة" (أعياد وطنية، ذاكرة عامة، برامج ثقافية/تعليمية، مبادرات حوار مجتمعي).

وقامت الحكومة بصياغة وثائق واستراتيجيات حول التعافي المجتمعي (social cohesion) وبناء الأمة (nation-building)، للتحول من فكرة التعايش والهدنة إلى نمط حياة.

لا يبدو أن هناك من يستطيع إقناع السوريين بأن يحبوا بعضهم بعد كل هذه الأسوار الشاهقة التي بنتها الحرب، والعقم السياسي، والأيديولوجيات، والنزعات الانفصالية، ولا ينبغي التعويل على الإقناع، بل على القوانين التي تحاصر مظاهر نزعات "ما قبل المجتمع"، بعد نجاح تفكيك جماعات "ما دون الدولة".

بالعودة إلى الإعلام، الذي يشكل أبرز أدوات الصراع وتفكيك الأمم، ليس هناك جدوى من أن يعمل منفردًا، ولا أن تبث برامج لردم الهوة، طالما أن عوامل أخرى تحفر تحت أساسات الثقة بين السوريين.

هل المطلوب من هذا الكلام أن يستقيل الإعلام؟ بالطبع لا. المطلوب هو أن توضع خطة متكاملة يشارك فيها الجميع. وطالما أن هذا الجميع غير منسجم، فالخطوة الأولى تبدأ من توحيد المفاهيم وسن القوانين وتطبيق العدالة على الجناة السابقين واللاحقين، وجبر الضرر للجميع.

مع أن الطريق طويل، أخشى أن تأخير ما سبق يبقي الإعلام خارج دائرة الثقة، مهما قال أو فعل.. وللحديث بقية.

سوريا.. لا حوامل لمشروع تحول ديمقراطي

غزوان قرنفل

يخطئ من يظن أن التحول الديمقراطي يمكن أن يكون قرارًا سياسيًا يُتخذ من أعلى، أو شعارًا يُرفع في لحظة سياسية عابرة، أو استجابة شكلية لضغوط خارجية.

التحول الديمقراطي هو مسار تاريخي معقد لا يمكن التأسيس له ولا بناؤه في الفراغ، بل يحتاج إلى حوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وقانونية حقيقية، تشكل مجتمعة الأرضية التي تسمح لهذا التحول أن يولد وينمو ويترسخ، لكن مع الأسف فإنه في الحالة السورية، تبدو هذه الحوامل حتى اللحظة غائبة أو مدمرة أو مشوّهة إلى حد يجعل الحديث عن مشروع تحول ديمقراطي أقرب إلى التمني منه إلى السياسة الواقعية.

الحامل الاقتصادي هو أول هذه الحوامل، حيث لا ديمقراطية بلا اقتصاد قادر على تأمين الحد الأدنى من العيش الكريم للمواطنين، ولا مشاركة سياسية حقيقية في ظل الفقر المدقع وانعدام الأمان المعيشي، وكما هو معلوم فإن الاقتصاد السوري اليوم في حالة يُرثى لها، فهو منهك، ومشلول، وقائم في جوهره على الزبائنية وشبكات الفساد المتغلغلة والمتشعبة تأذرع الأخطبوط، وعلى محدثي النعمة من أثرياء الحرب الذين راكموا ثرواتهم من الدمار والتهريب والاحتكار.. هذه البنية الاقتصادية لا تنتج طبقة وسطى مستقلة، بل تنتج تبعية وخوفًا وارتهانًا، وفي ظل اقتصاد كهذا، يتحول المواطن من فاعل سياسي محتمل إلى فرد منشغل حصرًا بالبحث عن لقمة البقاء، فاقد للقدرة على التفكير في الشأن العام أو المطالبة بحقوقه السياسية.

والحامل السياسي بدوره معدوم، فلا يزال العمل السياسي في سوريا مؤمم ومصادَر بالكامل لمصلحة السلطة وحدها، فلا أحزاب ولا تعددية سياسية، ولا تنافس سلمي على السلطة، ولا تداول لها، فالفضاء العام مصادَر تمامًا لمصلحة هيئة سياسية أنشأتها السلطة لتكون بمثابة حزب ملثّم ومقنّع يستنسخ تجربة قرينه "البعث" الذي طوّب قائدًا للدولة والمجتمع.. في ظل هذا الواقع، لا يمكن الحديث عن انتقال ديمقراطي لأن السياسة نفسها مفرغة من معناها، ومختزَلة في إدارة الولاءات لا في تمثيل المصالح أو بلورة البرامج العامة.

الحامل الاجتماعي بدوره، والذي يفترض أن يكون الرافعة الأعمق لأي تحول ديمقراطي، ليس هشًا فحسب، بل معطوب ومحطّم تمامًا، فالمجتمع السوري خرج من سنوات طويلة من العنف والحرب مثقل بكل أشكال الانقسامات الطائفية والمناطقية والإثنية والعشائرية، والروابط الوطنية الجامعة تآكلت وأُعطبت، وتراجعت فكرة المواطنة لحساب الهويات الفرعية التي لجأ إليها الأفراد بحثًا عن الملاذات الآمنة التي تشكل وفق اعتقادهم طوف نجاتهم.. إن مجتمعًا بهذا القدر من التشظي لا يمكن أن يكون حاملًا لمشروع ديمقراطي، لأن الديمقراطية تفترض حدًا أدنى من الثقة المتبادلة، ومن الإحساس بالمصير المشترك، وكل ذلك ما زال مفقودًا.

أما المجتمع المدني، الذي يعوّل عليه كثيرًا في أدبيات التحول الديمقراطي، فحاله في سوريا لا تقل إشكالية، لأن معظم منظمات المجتمع المدني الموجودة اليوم تعاني من هشاشة بنيوية، وتغلب عليها النزعة الشعاراتية والارتجال، وهي في كثير من الأحيان لا تنطلق في معظم برامجها من احتياجات المجتمع الفعلية، بقدر ما هي استجابة لشروط الجهات الممولة وبرامجها وأولوياتها، فيتحول العمل المدني في هذه الحالة من أداة تمكين اجتماعي إلى وسيلة تأمين تمويل واستدامة مؤسسية شكلية منفصلة عن الواقع الاجتماعي واحتياجاته وموجبات تطوره، وبالتالي تصبح غير قادرة على إحداث أثر تراكمي في الوعي أو في البنية الاجتماعية.. واستتباعًا فإن الحامل الثقافي والمعرفي، الذي هو ربما الأخطر والأعمق، وبعد عقود من الاستبداد وعقد ونصف من الحرب، فإن المجتمع السوري لم يشهد تحولات جدية في بنيته الفكرية والثقافية، بل على العكس تكوّر على نفسه، وأخذ يجتر تراثًا مجتمعيًا ودينيًا مثقلًا بالأوهام، ويستعيد أنماط تفكير غيبية، ترفض النقد وتخشى العقل وتسعى إلى اليقين المغلق ولا شك بأنه في بيئة كهذه، لا تجد قيم الديمقراطية التربة اللازمة والكافية للنمو.

ولا يقل بؤسًا عن الحوامل الأخرى الحامل القانوني، الذي بدوره يعاني من تقادم شديد وعيث واضح، فالمنظومة القانونية السورية لم تُبنَ أصلًا لخدمة المواطن أو لحماية الحقوق والحريات، بل صيغت لتكون أداة ضبط وسيطرة بيد السلطة، فالقوانين لا تقوم بوظيفة الارتقاء بالمجتمع بقدر ما هي استجابة جبانة لتراكمات العادات والموروث الاجتماعي المعطوب، وحتى في ظل وجود قوانين جيدة تلبي حاجات المجتمع وارتقاءه فإن غياب مبدأ سيادة القانون عمليًا يجعل من عبارة "دولة القانون" نكتة سمجة، وبالتالي تصبح الديمقراطية بلا أسنان، لأن الحقوق تبقى نصوصًا بلا آليات حماية.

إن مشروع التحول الديمقراطي في سوريا ليس مستحيلًا من حيث المبدأ، لكنه سيكون كذلك طالما كانت حوامله غائبة، فالديمقراطية ليست صندوق اقتراع، ولا دستورًا يُكتب على عجل، ولا انتخابات تُجرى على أنقاض مجتمع محطم، هي مسار طويل، يبدأ بإعادة بناء الإنسان والاقتصاد والبنى المعرفية والثقافية والقانونية للمجتمع، وما لم يتم الاشتغال على معالجة هذه الأعطاب البنيوية العميقة، سيبقى الحديث عن التحول الديمقراطي مجرد خطاب جميل لكنه منفصل عن الواقع، وعاجز عن إنتاج أي تغيير حقيقي، فالمشكلة باختصار ليست في غياب الرغبة المعلنة بالديمقراطية، بل في غياب الشروط الموضوعية التي تجعلها ممكنة، وكل قفز فوق هذه الحقيقة لن تقود إلا إلى إعادة إنتاج نموذج جديد للفشل لا أكثر.

فواتير تلتهم الدخل..

الكهرباء تضغط المجتمع وتختبر الدولة

يعاني السوريون من أزمة كهرباء حادة منذ سنوات، تتجسد في انقطاع التيار لساعات طويلة يوميًا، حيث وصلت ساعات التقنين في عهد النظام السابق إلى ست ساعات قطع ونصف ساعة وصل، ومع سقوط النظام بدأت تشهد المناطق تحسنًا تدريجيًا في ساعات الوصل إلى ساعتين مقابل أربع ساعات قطع، أو ثلاث وصل وثلاث قطع.

وتواجه سوريا عجزًا كبيرًا في إنتاج الكهرباء، بعد سنوات من الصراع وتدمير البنية التحتية في ظل أعطال كبيرة في الشبكة وسرقة الكوابل وارتفاع معدل الفاقد الكهربائي.

وقبل الحرب، كانت سوريا تنتج نحو 9.5 جيجاواط (9500 ميجاواط)، لكن الحرب أدت إلى تراجع كبير في الإنتاج ليصل إلى حوالي 1.5 و1.6 جيجاواط في السنوات الأخيرة، أي ما يقل كثيرًا عن الحاجة الفعلية التي تقدر بنحو 6.5 جيجاواط أو أكثر، ليصل الإنتاج مؤخرًا بعد عقد الغاز السوري- الأردني إلى 3 جيجاواط.

ارتفاع حجم الإنتاج ترافق مع زيادة في التسعيرة، ما أثار احتجاجات واعتراضات من قبل المواطنين على غلاء الفواتير.

عنب بلدي توجهت بمجموعة من الأسئلة حول احتجاجات المواطنين على غلاء أسعار الكهرباء، إلى وزارة الطاقة والمؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء، وتواصلت مرارًا مع مديري دائرة الإعلام في كل من الوزارة والمؤسسة.

وكان الصمت هو الجواب الحكومي، لصدور توجيهات من وزارة الطاقة لجميع الجهات التابعة لها بالامتناع عن الإدلاء بأي تصريح، ورفض الإجابة عن أي تساؤلات، بما فيها قيمة الدعم الحكومي للكهرباء (كما تقول الحكومة السورية) وقيمة الفيول والغاز المستخدم في توليد الكهرباء، وحجم الاستجرار من حقول النفط والغاز للمحطات، وقيم الفاقد الكهربائي وحجم أضرار الشبكة الكهربائية وعدد محطات التوليد واحتياجاتها من الفيول والغاز وحجم إنتاجها.

عنب بلدي
ملف العدد 728
الأحد 1 شباط/ فبراير 2026

إعداد:
مارينا مرمج
وسيم العدوي
أمير حقوق

تواصل احتجاجات السوريين على توفير الكهرباء للمرتبة الرابعة وسط مطالب بحلول تعيد نظام التوزيع الجيد - كانون الثاني 2026 (عنب بلدي)

مواطنون بين الفاتورة والبدائل

الكهرباء تلتهم الدخل

استطلعت عنب بلدي خلال الأسبوع الأخير آراء المواطنين في كل من دمشق وحماة وحلب، والتي أشارت إلى حالة واسعة من القلق والاستياء بين المواطنين على خلفية الارتفاع الكبير في فواتير الكهرباء، إذ أظهرت الإفادات فجوة واضحة بين قيم الفواتير المسجلة ومستويات الاستهلاك الفعلي، في ظل ساعات تغذية محدودة وتراجع القدرة الشرائية.

كما عكست هذه الشهادات صورة أوسع عن الضغوط المعيشية المتزايدة، وتساؤلات متكررة حول آليات حساب الاستهلاك وعدالة التعرفة المعتمدة، وسط لجوء متزايد إلى بدائل كهربائية أقل تكلفة.

وبحسب ما رصدته عنب بلدي، تراوحت قيم الفواتير بين 600 ألف ليرة سورية قديمة وأكثر من مليوني ليرة (الدولار يقابل12 ألف ليرة قديمة وسطيًا)، حتى في منازل يقتصر استخدامها على الأجهزة الأساسية، أو تعتمد جزئيًا على الطاقة الشمسية، أو كانت مغلقة لفترات طويلة، وهو ما أثار استغراب المواطنين، خاصة في ظل ساعات تغذية كهربائية لا تتجاوز ست ساعات يوميًا في عدد من المناطق.

وفيما يتعلق بعدم تسديد الفواتير، أكد عدد ممن التقتهم عنب بلدي أنهم لن يدفعوا هذه المبالغ، معتبرين أن الاستمرار بذلك بات مستحيلًا، غير مكترثين بإجراءات محتملة كإزالة العدادات الكهربائية، والعودة إلى بدائل بدائية، معتبرين أن الاعتماد على الطاقة الشمسية أو "الأمبيرات" أو حتى الاعتماد على البطاريات والإضاءة المحدودة، بات خيارًا أقل تكلفة من فواتير وصفوها بـ"غير المنطقية".

وأشار مواطنون إلى أن تكلفة الاشتراك بـ"الأمبيرات"، رغم ارتفاعها، تبقى أقل من دفع فواتير كهرباء تتجاوز المليون أو المليون ونصف المليون ليرة شهريًا، لافتين إلى أنها توفر تغذية أكثر استقرارًا تتيح تشغيل الحد الأدنى من الاحتياجات مقابل مبالغ يرونها أكثر قابلية للتحمل.

ويجد كثير من المواطنين، ولا سيما من ذوي الدخل المحدود والمتقاعدين، أنفسهم عاجزين عن دفع هذه الفواتير، في ظل رواتب لا تتجاوز في أفضل حالاتها مليونًا ونصف المليون ليرة للعاملين ونحو مليون ليرة للمتقاعدين، ما يجعل فواتير الكهرباء تستنزف جزءًا كبيرًا من الدخل الشهري.

"نريد أن نعيش"

شهد يوما 29 و30 من كانون الثاني الماضي وقفتين احتجاجيتين، لمواطنين سوريين، الأولى أمام وزارة الطاقة السورية، والأخرى انطلقت من جانب مستشفى "الأطفال" باتجاه قصر "الشعب".

وخلال الوقفة الأولى، تلا المنسقون للوقفة الاحتجاجية بيانًا أكدوا فيه الرفض القاطع للقرار الصادر عن وزارة الكهرباء رقم "666" القاضي برفع أسعار الكهرباء، واعتبروه "مجحفًا" ويتجاهل الواقع الاقتصادي المتردي.

وجاء في البيان أن الكهرباء "ليست ترفًا أو رفاهية، بل حق إنساني واحتياج أساسي لا يقل أهمية عن الغذاء والدواء"، مستنكرًا تصريحات وزير الطاقة المتعلقة بقدرة المواطن على الدفع، والتي رأى فيها "انفصالًا عن واقع الشارع".

وتضمن البيان جملة مطالب، أبرزها:

- إعادة هيكلة نظام الشرائح وزيادة الشريحة المدعومة من 300 إلى 600 كيلوواط في الدورة الواحدة.
- رفع عدد الشرائح إلى أربع أو ست شرائح متدرجة لمنع القفزات الحادة في الفواتير.
- ربط الأسعار بمستويات الدخل في القطاعين العام والخاص.
- تخفيز استخدام الأجهزة الموفرة للطاقة عبر إعفاءات ضريبية وجمركية.
- عدم تحميل تكاليف إصلاح الشبكة للمواطنين ونقلها إلى القطاعات الصناعية والتجارية الكبرى.

وأكد البيان أن الحراك "ينبع من الحرص على مساندة الدولة الجديدة"، مع رفض أي محاولة لاستغلال الوقفة ضد كيان الدولة.

قرار غير قانوني؟

في وقفة احتجاجية ثانية، عبّر المشاركون عن رفضهم لرفع أسعار الكهرباء، معتبرين القرار غير منصف ويجهل الواقع المعيشي لمعظم السوريين، خصوصًا المتقاعدين وذوي الدخل المحدود، ورفعوا شعارات تطالب بعزل وزير الطاقة.

وقال المحامي باسل سعيد مانع، المنظم للوقفة الاحتجاجية الثانية، إن القرار الصادر عن وزارة الطاقة برفع تعرفة الكهرباء يُعد قرارًا غير شرعي وغير قانوني، مستندًا إلى مجموعة من الأسباب القانونية والدستورية.

وأوضح مانع أن أول هذه الأسباب هو غياب السلطة التشريعية، حيث لا يوجد مجلس شعب منتخب يمارس دوره الدستوري في التشريع والرقابة، وأضاف أن أي قرار يحمل طابعًا سياديًا أو ماليًا عامًا، كالتعرفة أو الضرائب أو الرسوم، يحتاج إلى قانون صادر عن سلطة تشريعية أو مرسوم صادر ضمن صلاحيات دستورية مكتملة، وهو ما يفتقده القرار الحالي.

كما شدد مانع على طبيعة السلطة الحالية، معتبرًا أن الحكومة تصنّف كحكومة انتقالية أو حكومة تصريف أعمال، والتي وفق المبادئ الدستورية المستقرة لا تملك حق إصدار قرارات استراتيجية طويلة الأمد مثل فرض تعرفة كهرباء جديدة.

وأضاف أن القرار يخالف صراحة الدستور ومبدأ المشروعية الذي ينص على: "لا ضريبة ولا رسم ولا التزام مالي إلا بقانون"، معتبرًا أن المبرر السابق لرفع التعرفة أصبح معدومًا بعد عودة إدارة الدولة إلى حقول الجزيرة السورية النفطية والغازية، مما يلغي حجة العجز في الموارد.

وختم مانع تصريحه أمام المحتجين بالتأكيد على استمرار التحركات الاحتجاجية إذا لم تتم الاستجابة لمطالب المواطنين، مشيرًا إلى أن المرات المقبلة ستشهد نقل التجمع إلى داخل دمشق، وتحديدًا أيام الجمعة بعد صلاة المغرب من جامع "الإيمان"، لضمان حضور أوسع ومشاركة أكبر.

وقفة احتجاجية بالقرب من قصر الشعب ضد ارتفاع أسعار الكهرباء – 30 كانون الثاني 2026 (عنب بلدي/ أحمد العساعاني)

"حماية المستهلك" تدعو الحكومة لإعادة النظر

أمين سر جمعية حماية المستهلك، عبد الرزاق حبزة، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن ملف الكهرباء بات اليوم الشغل الشاغل للمواطن والحكومة على حد سواء، إلا أن المفارقة تكمن في أن المطالب التي كانت ترفع سابقًا بزيادة ساعات التغذية ورفع التقنين، انقلبت رأسًا على عقب، إذ أصبح المواطن اليوم لا يطالب بالمزيد من الكهرباء، بل بات يفضل التقنين كما هو، في ظل الواقع الحالي.

وأشار إلى أن خدمات الكهرباء لم تشهد أي تحسن يُذكر، موضحًا أن مقارنة أسعار الكهرباء المفروضة على المواطنين بمستوى الخدمة المقدّمة تكشف عن فجوة كبيرة وشاسعة بين الطرفين، ما يعني أن المواطن يطالب بدفع مبالغ مقابل خدمات شبه وهمية، لا ترقى إلى مستوى الخدمة الحقيقية.

وانتقد حبزة التصريحات الصادرة عن بعض المسؤولين، واصفًا إياها بالاستفزازية بحق المواطنين، ولا سيما تلك التي تدعو إلى "ترشيد الاستهلاك" أو "عدم استخدام الكهرباء" أو "الانتقال إلى بدائل أخرى"، وتساءل عن ماهية هذه البدائل، موضحين أن المقصود بها في الواقع هو اللجوء إلى المولدات التي تعمل على البنزين، في ظل أسعار مرتفعة لا يمكن تحملها، مؤكدًا أنه لا توجد بدائل حقيقية متاحة أمام المواطن.

وأضاف أنه لو توفرت بدائل فعلية للكهرباء، لكان المواطن قد انتقل إليها منذ زمن، مبينًا أن الفواتير التي تصل إلى المواطنين اليوم غير منطقية ولا تتناسب إطلاقًا مع مستوى الدخل، معتبرًا أن ما يجري هو استغلال واضح للمواطن مقابل خدمة أساسية، مؤكدًا أن الحكومة لم تفرق في تعاملها بين المواطن والتاجر، في ظل موجة واسعة من الانتقادات.

وراسلت جمعية حماية المستهلك وزارة الطاقة بشأن الشكاوى الواردة من المواطنين، ولا سيما ما يتعلق بعدم القدرة على تسديد الفواتير، منوهة إلى أن الواقع الحالي لا يسمح إلا لنحو 10% من المواطنين بدفع قيمة الفاتورة، في حين يعجز 90% عن ذلك، بحسب حبزة.

ولفت إلى أن الإجراءات التي اتخذت مؤخرًا شكّلت "صدمة" للمواطن، سواء من حيث التوقيت غير المناسب، خصوصًا مع دخول فصل الشتاء وازدياد الحاجة إلى الكهرباء، أو من حيث الأعباء الإضافية التي فرضت على المواطن، موضحًا أن المواطن يعيش تحت ضغط الحاجة اليومية، بدءًا من الخبز، مرورًا بالنقل والاتصالات، وهي قطاعات تعاني جميعها من أزمات متراكمة، معتبرًا أن "الضربة القاضية" كانت في ملف الكهرباء.

ودعا المواطنين إلى الاستمرار في تقديم الشكاوى ومراسلة الجهات المعنية، ومحاولة تسليط الضوء على هذا الملف، مشيرًا إلى أن تركيب الطاقة الشمسية بات حكرًا على كبار التجار وبعض المسؤولين أو من يتقاضون رواتب بالدولار، في حين لا يمكن للمواطن العادي، بعد أكثر من 14 عامًا من المعاناة، التأقلم مع هذا الواقع.

وختم حديثه، بالتأكيد أن المواطن لم يعد قادرًا على تحمّل المزيد من الأعباء، في ظل غياب حلول حقيقية، داعيًا الجهات المعنية إلى إعادة النظر الجدية في سياسات الكهرباء بوصفها حقًا أساسيًا لا رفاهية.

توزع الشرائح والأسعار بحسب ما نشرته الوزارة عبر "فيسبوك":

1. **الشريحة الأولى بسعر 600 ليرة سورية للكيلوواط الواحد، حتى كمية استهلاك 300 كيلوواط خلال دورة شهرين بنسبة دعم حكومي 60% من سعر التكلفة.**
2. **الشريحة الثانية بسعر 1400 ليرة للكيلوواط الواحد، وتضم أصحاب الدخل المتوسط والمرتفع والمشاريع الصغيرة التي تستهلك أكثر من 300 كيلوواط خلال دورة شهرين.**
3. **الشريحة الثالثة بسعر 1700 ليرة للكيلوواط الواحد، وتضم المعفيين من التقنين، مثل المؤسسات الحكومية والشركات والمصانع التي تحتاج إلى كهرباء على مدار الساعة.**
4. **الشريحة الرابعة بسعر 1800 ليرة، وتضم المعامل والمصانع والاستهلاك الكهربائي العالي، مثل معامل الصهر وغيرها.**

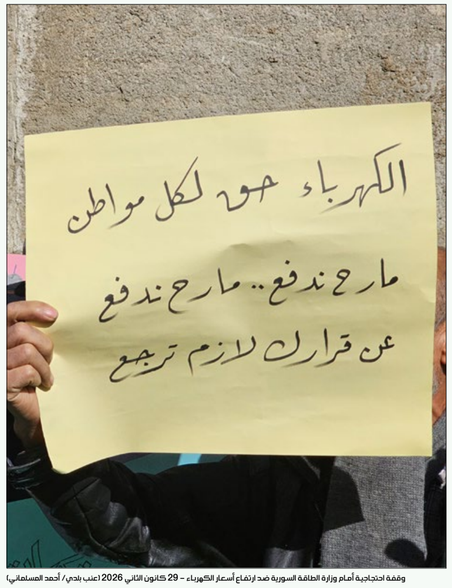

وقفة احتجاجية أمام وزارة الطاقة السورية ضد ارتفاع أسعار الكهرباء – 29 كانون الثاني 2026 (عنب بلدي/ أحمد العساعاني)

75 % من الجمهور غير راضٍ

في استطلاع أجرته عنب بلدي عبر موقعها الإلكتروني شارك فيه 2000 مستخدم، عبّر 75% منهم عن عدم رضاهم عن فواتير الكهرباء الجديدة، بينما وافقت النسبة المتبقية عليها.

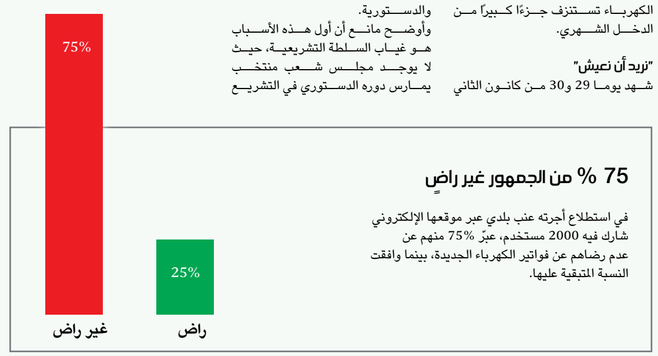

قراءة اقتصادية في الشرائح

تشهد قضية تسعير الكهرباء نقاشًا واسعًا في الأوساط الاجتماعية والاقتصادية، لما لها من تأثير مباشر على حياة المواطنين والنشاط الإنتاجي.

وأثار تقسيم التعرفة الكهربائية إلى شرائح حالة من الجدل الشعبي، إذ يرى كثير من المواطنين أن هذه الشرائح لا تتناسب مع مستويات الدخل السائدة ولا تراعي تفاقم معدلات الفقر لدى شريحة واسعة من السوريين، معتبرين أن آلية التسعير المعتمدة لا تعكس الواقع المعيشي ولا تلبّي الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية.

وأصدرت وزارة الطاقة السورية، في 30 من تشرين الأول 2025، تفاصيل قرار رفع أسعار الكهرباء وفقًا لأربع شرائح، قالت إنها "تراعي الفئات الاجتماعية ومستويات الاستهلاك المختلفة"، وذلك كجزء من خطة حكومية تهدف إلى إصلاح قطاع الكهرباء وتحسين الخدمة، في وقت يعاني فيه هذا القطاع من خسائر تقدّر بمليار دولار سنويًا، وسط تحديات في التمويل والبنية التحتية في معظم المناطق، بحسب ما ذكرته الوزارة.

تناقض بين المبررات والنتائج

الخبير الاقتصادي والأستاذ الجامعي في جامعة "حماة" عبد الرحمن محمد، يرى أن القراءة الاقتصادية للشرائح الجديدة تكشف عن تناقض جوهري بين مبرراتها النظرية ونتائجها العملية المباشرة، وفق:

أولًا، منطق الإصلاح المزعوم: يفترض النظام التصاعدي للشرائح ترشيد الاستهلاك وحماية محدودي الدخل عبر شريحة أولى مدعومة، بينما يتحمل ذوو الاستهلاك المرتفع أو القطاعات التجارية التكلفة الحقيقية، ونظريًا، يؤدي هذا إلى تخفيف العبء المالي عن الدولة (التي تخسر 0.14 دولار مقابل كل كيلوواط تُنتجه) وتوجيه الدعم للفئات المستحقة.

ثانيًا، صدمة الواقع المجتمعي: يصطدم هذا المنطق بعنف مع الواقع السوري، لعدة أسباب: القدرة الشرائية منهارة، إذ يُظهر تحليل مقارن أن الحد الأدنى للأجور في سوريا اليوم يستطيع شراء حوالي 707 كيلوواط/ساعة فقط شهريًا بموجب الأسعار الجديدة، وهو تراجع كارثي بنسبة تتجاوز 60% عن قدرته الشرائية في سبعينيات القرن الماضي، حتى الاستهلاك "المدعوم" ضمن الشريحة الأولى أصبح يشكل عبئًا كبيرًا. فواتير لا تُطاق: بعض فواتير تجاوزت أربعة أو خمسة ملايين ليرة لأسر لا تملك أساسيات الكهرباء، بسبب أخطاء في قراءة العدادات أو مشكلات تقنية، كما أن فاتورة متوسطة بقيمة 500 ألف ليرة لشهرين تمثل نصف راتب موظف يتقاضى مليون ليرة، وهذا يفسر الشعار المتداول في الشارع: "خليهن يجوا يفكوا عداد الكهربا".

غياب البدائل والخدمة: الغضب يتضاعف، لأن هذه الزيادة الصادمة (التي وصلت لنسبة 800% في بعض الحالات) لم تقترن بتحسن ملموس في جودة الخدمة، التي لا تزال تتسم بالتقنين.

فكر إداري لا ينسجم مع إدارة الملف

في حديثه إلى عنب بلدي، انتقد الخبير الاقتصادي والأستاذ الجامعي في جامعة "دمشق" مجدي الجاموس، آلية تسعير الكهرباء المطروحة، معتبرًا أنها تعكس فكرًا إداريًا لا ينسجم مع طبيعة المجتمع السوري ولا مع الأسس السليمة لإدارة هذا الملف، لا اجتماعيًا ولا اقتصاديًا.

وأوضح الجاموس أن التعامل مع الكهرباء كسلعة تجارية بهدف زيادة الإيرادات سيؤدي إلى نتائج عكسية، إذ ستواجه الحكومة احتجاجات شعبية وعزوفًا عن الدفع، ما يدفع المواطنين إلى تقليل الاستهلاك أو البحث عن بدائل، وبالتالي انخفاض الإيرادات بدلًا من زيادتها.

وأكد أن الكهرباء في جميع دول العالم تُعد حقًا أساسيًا للمواطن، ودعمها واجب على الدولة، مشيرًا إلى أن إنارة الشوارع والطرق والمرافق العامة غير مدفوعة في معظم الدول، ما يرسخ فكرة أن الكهرباء حق عام لا يجوز النظر إليه بمنطق الربح.

أما اقتصاديًا، فحذّر الجاموس من أن ارتفاع أسعار الكهرباء سيؤدي إلى توسع اقتصاد الظل وزيادة حالات سرقة الكهرباء، لافتًا إلى أن الاقتصادات الخارجة من الأزمات تعتمد بشكل أساسي على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، التي تشكل نحو 37% من اقتصادات العالم.

وبيّن أن رفع تكلفة الكهرباء على هذه المشاريع سيجعلها خاسرة، ما قد يدفع أصحابها إلى إغلاقها أو الهجرة أو اللجوء إلى أساليب غير نظامية لتأمين الدخل، وهو ما يضعف أحد أهم أعمدة التعافي الاقتصادي.

الدعم الحكومي.. "شكلي"

وفيما يخص الدعم الحكومي، اعتبر الجاموس أن الحديث عن دعم بنسبة 60% لذوي الدخل المحدود غير واقعي، خاصة أن شريحة الاستهلاك المدعومة لا تتجاوز 300 كيلوواط في الدورة، وهي كمية لا تكفي لتأمين الحد الأدنى من المعيشة.

وشدد على أن ذوي الدخل المحدود، الذين يشكلون نسبة كبيرة من المجتمع في ظل تجاوز معدلات الفقر 80%، هم مسؤولية الدولة ويجب أن يحظوا بدعم كامل، محذرًا من أن هذه السياسات تمس الشعور بالانتماء الوطني وتنعكس سلبًا على الوحدة الاجتماعية.

بينما قال الدكتور عبد الرحمن محمد، في حديثه لعنب بلدي، إن تقييم الدعم الحالي يستلزم النظر إليه من زاويتين: الكفاية النسبية والفعالية.

فشكليًا، بحسب الدكتور محمد، الدعم موجود لكنه غير كافٍ، شارحًا، "هناك دعم تعلن عنه الحكومة بنسبة 60% على الشريحة الأولى (300 كيلوواط/ساعة بـ600 ليرة)، والمشكلة أن هذا السقف المدعوم (300 كيلوواط/شهرين) غير واقعي، لأن أدنى متطلبات أسرة متوسطة (ثلاجة، وإضاءة، وتلفاز، وشحن أجهزة) في بلد تعاني من أزمات متكررة تتجاوز هذا الحد بسهولة، مما يدفعها تلقائيًا للشريحة الأعلى سعرًا (1400 ليرة)، وهنا يتحول الدعم إلى "خدعة دعائية"، لأن الأسرة تدفع غالب استهلاكها بسعر شبه كامل التكلفة.

واعتبر أن الدعم الحالي غير موجه بالمعنى الاقتصادي الصحيح، فهو دعم عام للاستهلاك (على أول 300 كيلوواط) بغض النظر عن دخل الأسرة، والأغنياء والذين يستهلكون أقل من السقف يستفيدون منه، بينما الأسر الكبيرة أو التي تعتمد على الكهرباء للتدفئة أو تشغيل مضخات الماء (بسبب انهيار البنى التحتية) تدفع الثمن الباهظ.

الدعم الحقيقي يجب أن يستهدف الفئات الهشة، تحديدًا بناء على معايير دخل واضحة، وليس على أساس استهلاك يعجز الفقير نفسه عن التحكم فيه بالكامل.

كما تطرق إلى أن المقارنة الإقليمية تكشف الهوة، في حين تُظهر المقارنة مع دول الجوار حجم المأساة، بحسب تعبيره، بينما يشتري الحد الأدنى للأجور في العراق أو تركيا آلاف الكيلوواط/ساعة، فإن نظيره السوري بالكاد يشتري 771 كيلوواط/ساعة (مستوى مشابه للبنان في أزمته).

وهذا يؤكد أن المشكلة ليست في سعر الكيلوواط المجرد، بل في العلاقة بين السعر والأجر، مما يجعل ادعاء "أن الكهرباء في سوريا لا تزال من الأرخص" خطابًا مضللًا يتجاهل الأساسيات الاقتصادية، أضاف محمد.

> ما يتعين على الحكومة اليوم ليس التمسك الحرفي بالقرار، بل اتخاذ إجراءات عاجلة لاحتواء الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزها:
>
> التوضيح الفوري والشفافية: يجب تقديم تفسير واضح وشامل للرأي العام عن حسابات التكلفة الحقيقية وعقود الشركات الخارجية المزعومة، ونسب الفاقد الفني والهدر في الشبكة التي تصل إلى 40–50%.
>
> إصلاح فوري لمنظومة الفوترة: معالجة الأخطاء الفادحة في قراءات العدادات القديمة، ووضع آلية شكاوى سريعة وشفافة، وتجميد تحصيل الفواتير المشكوك في دقتها حتى الفصل فيها.
>
> إطلاق حوار مجتمعي جاد: كما دعا بعض المثقفين، إذ يجب "التروي" ودراسة الملف بعناية أكبر، والاستماع إلى مقترحات الخبراء والمواطنين لإعادة هيكلة النظام بشكل عادل.

عبد الرحمن محمد
خبير اقتصادي وأستاذ جامعي

أولها إعادة هيكلة الشرائح..
مقترحـــات وبدائـــل

يتطلب الإصلاح الحقيقي بحسب الخبراء الذين قابلتهم عنب بلدي، تجاوز الترقيع المؤقت إلى سياسة متكاملة تعالج الجذور.

وبناء عليه، قدم الدكتور عبد الرحمن محمد سلسلة اقتراحات، لإعادة هيكلة نظام الشرائح والدعم الحكومي، وهي:

أولًا: إعادة هيكلة عادلة للشرائح والأسعار (على المدى القصير والمتوسط):

- زيادة السقف المدعوم واقعيًا: رفع سقف الشريحة الأولى المدعومة بشكل جوهري (مثلًا، إلى 500 كيلوواط/شهرين) مع الإبقاء على سعر منخفض (300-150 ليرة) لضمان تغطية الحد الأدنى من الاحتياجات المعيشية للأسر.

- تفصيل الشرائح وتصاعدها التدريجي: اعتماد نظام ثلاثي أو رباعي أكثر تدرجًا للمنازل، بحيث لا تكون القفزة بين شريحة وأخرى صادمة (مثلًا: شريحة أولى حتى 250 ك.و.س/شهر بـ150 ليرة، ثانية حتى 500 ك.و.س بـ500 ليرة، ثالثة لأعلى من ذلك بـ700 ليرة)، هذا يحقق عدالة أكثر ويشجع الترشيد دون عقاب.

- ربط الأسعار بالأجور وتعليق الزيادات: يجب تجميد أي زيادات مستقبلية (مثل الزيادة المتوقعة بنسبة 15% منتصف 2026) ريثما يُعاد بناء القدرة الشرائية عبر رفع الأجور الحقيقية، وليس الرسمية فقط، فالكهرباء سلعة أساسية ولا يمكن فصل سعرها عن مستوى دخل المجتمع.

ثانيًا: توجهات إصلاح هيكلي (على المدى الطويل):

- تحسين كفاءة القطاع قبل تحميل المواطن: الأولوية القصوى هي خفض الفاقد الفني الهائل (50%-40) في الشبكة عبر صيانة وترميم البنية التحتية، وكل ليرة تُنفق هنا ستوفر أضعافها من الدعم وتُحسن الخدمة.

- تسريع التحول للطاقة المتجددة والدعم الموجه: تشجيع تركيب الأنظمة الشمسية المنزلية عبر قروض ميسرة أو دعم جزئي، وهذا يخفف العبء عن الشبكة وعن فاتورة المواطن على المدى البعيد.

- العدادات الذكية والشفافية: يجب أن يكون تطوير البنية التحتية أولوية، ولكن تركيب العدادات الذكية يجب أن يكون على حساب الدولة أو المؤسسة كاستثمار في الإصلاح، وليس على حساب المستهلك كما هو مُقترح (بتكلفة 70-60 دولارًا للعداد)، وهذه العدادات ستحد من الأخطاء والفساد في القراءة.

- دعم القطاع الإنتاجي: يجب أن تختلف سياسة دعم الكهرباء للصناعة والزراعة، فالكهرباء ركيزة إنتاج وليست سلعة استهلاكية فقط، دعم مُوجه للقطاعات الإنتاجية هو استثمار في التعافي الاقتصادي وخلق فرص العمل، وليس هدرًا.

مضاعفة تدريجية

الدكتور مجدي الجاموس، قدم مقترحًا أيضًا يقوم على توسيع الشرائح المدعومة منزليًا حتى 600 كيلوواط بسعر منخفض، ثم مضاعفة السعر تدريجيًا مع ارتفاع الاستهلاك، مع اعتماد تسعيرة تجارية أعلى للصغيرة والصناعية ولا تتجاوز حدودًا تضر بجدواها الاقتصادية.

واعتبر أن هذا النموذج يحقق توازنًا بين شعور المواطن بعدالة التسعير، ومساهمته في تغطية تكلفة الخدمة، وبين الحفاظ على بيئة استثمارية جاذبة وداعمة للإنتاج الوطني.

وختم الجاموس بالتأكيد على ضرورة أن تعيد الحكومة النظر بشكل كامل في إدارة هذا الملف، وأن تنطلق من اعتبار الكهرباء حقًا أساسيًا وعنصرًا جوهريًا من عناصر البنية التحتية، لا أداة جباية، لما لذلك من أثر مباشر على التعافي الاقتصادي وبناء اقتصاد وطني منتج.

القدرة الشرائية يجب أن تكون معيار الزيادة

الخبير الاقتصادي محمد بكر قال لعنب بلدي، إن "نسبة الزيادة غير مبررة، وغير واقعية ولا تستند إلى دراسة فعلية، بل هي إجراء خاطئ لامتصاص و استرداد زيادة الرواتب، التي تم صرفها بناء على وعود الحكومة ولم تصل الزيادة المصروفة سوى إلى 50% من الزيادة الموعودة، مبينًا أن هناك عدة معايير مثل التكلفة، والاستدامة ، والتطوير و تحسين كفاءة الشبكة... ولكن ضمن الظروف الاقتصادية الحالية لا يمكن تطبيق هذه المعايير، والمعيار الأساسي الوحيد الذي يجب الاستناد إليه في تحديد نسبة الزيادة هو القدرة الشرائية للمواطن السوري.

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن حامل الطاقة الأكثر تكلفة لإنتاج الكهرباء هو الديزل، والغاز أرخص وأفضل، أما الطاقة الشمسية ضمن تكاليفها العالية حاليًا فليست أقل، إذا أخذنا التكلفة البديلة لمساحات الأرض التي تتطلبها الألواح وتكاليف التجهيزات من ألواح و"إنفيرترات" وكوابل ومنصات وتكاليف تنظيف الألواح واستبدال الألواح التالفة وغيرها من التكاليف الأخرى.

خبير: صندوق النقد قد يكون سبب رفع الكهرباء

الخبير الاقتصادي السوري محمد بكر، اعتبر أن أسباب رفع الأسعار قد تكون بناء على طلب من جهة تمويلية، وعلى الأغلب صندوق النقد الدولي، وقال، "هذه الوصفات معروفة تمامًا، وليس كما يشاع بأن الشركات التي ستقوم بالاستثمار في مجال توليد وتوزيع الكهرباء هي من حدد هذه الأسعار".

وأشار إلى أن تكاليف إنتاج الكهرباء هي سبب أيضًا لرفع الأسعار وخاصة أن أسعار المشتقات النفطية العالمية ترتفع يوميًا، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن، وكذلك تكاليف الصيانة لمحطاتنا المتهالكة والمستهلكة تمامًا، أيضًا لها تأثير مباشر برفع أسعار الكهرباء، ولكن كل ذلك ليس مبررًا كافيًا لهذا الارتفاع المجحف بحق 90% من الشعب السوري الذي يقبع تحت خط الفقر.

ورشة كهرباء تبدأ تركيب محولات كهربائية لأبار الشومرية في ريف حماة – 12 كانون الثاني 2026 (وزارة الطاقة/تلجرام)

ادفع وإلا نحجز على أموالك وعقاراتك
ماذا يقول القانون؟

في ظل دعوات المحتجين ضد غلاء أسعار الكهرباء إلى عدم دفع الفواتير، سألت عنب بلدي الخبير القانوني المحامي عمار ناصر، حول الجزاءات المتعلقة بعدم دفع فاتورة الكهرباء، فأجاب أن تحصيل فواتير الكهرباء في سوريا يخضع لأحكام قانون الكهرباء رقم "32" لعام 2010، لا سيما المواد المتعلقة بالتزامات المشترك، إضافة إلى العقد الإداري المبرم بين المشترك والمؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء باعتبارها جهة عامة.

وأوضح أن التخلف عن دفع فاتورة الكهرباء لا يُعد جرمًا جزائيًا بحد ذاته، وإنما يُصنف قانونيًا كمخالفة إدارية ومالية، طالما لم يقترن بفعل جرمي آخر، وذلك وفق القواعد العامة في الالتزامات والعقود وأحكام قانون الكهرباء، مشيرًا إلى أن فاتورة الكهرباء توصف بأنها مثل عقد الإذعان الذي يجب فيه على المشترك دفع الفاتورة دون مناقشة تفاصيلها أو قيمتها وما جاء فيها.

ويفرّق المحامي ناصر بين الامتناع عن الدفع وسرقة التيار الكهربائي، مشيرًا إلى أن عدم الدفع هو إخلال بالتزام مالي فقط، بينما تُعد سرقة الكهرباء أو التلاعب بالعداد أو كسر الأختام أفعالًا مجرّمة جزائيًا بموجب قانون العقوبات السوري وأحكام قانون الكهرباء التي جرّمت أيضًا الاستجرار غير المشروع.

وحول العقوبات، أوضح ناصر أن الإجراء القانوني الأساسي المترتب على عدم الدفع هو قطع التيار الكهربائي، مع إلزام المشترك بتسديد الذمم المالية والغرامات الإدارية المنصوص عليها في الأنظمة التنفيذية، مؤكدًا أنه لا يجوز قطع التيار مباشرة دون توجيه إنذار أصولي ومنح مهلة قانونية للسداد، وفق التعليمات النافذة.

وأضاف أن الغرامات المفروضة وبدلات إعادة الوصل تستند إلى قرارات وزارة الكهرباء الصادرة تنفيذًا للقانون، ولا تُعد عقوبات جزائية، لافتًا إلى أن المؤسسة العامة للكهرباء تستطيع، في حال استمرار الامتناع عن الدفع، اللجوء إلى القضاء لتحصيل الذمم باعتبارها ديونًا مالية مستحقة وفق أصول تحصيل الديون العامة.

وفي هذه الحالة، في حال طالبت شركة الكهرباء المشترك قضائيًا بسداد الالتزامات المالية المترتبة عليه، فإن العقوبة القانونية في حال التخلف المتكرر، وفق القوانين السورية النافذة:

في حال صدور حكم قضائي ولم يلتزم المشترك بالتنفيذ:

1. لا توجد عقوبة حبس، ولا يُعاقب المشترك بالحبس لمجرد رفضه أو امتناعه عن تسديد المبلغ المحكوم به، وذلك لأنه:

- لا يوجد نص في قانون العقوبات السوري يجرّم الامتناع عن سداد دين كهرباء.

- الامتناع عن الدفع يُعد إخلالًا بالتزام مدني لا جرمًا جزائيًا.

2. الانتقال إلى مرحلة التنفيذ الجبري

إذا صدر حكم قطعي واكتسب الدرجة القطعية، وامتنع المشترك عن التنفيذ، تطبق بحقه إجراءات التنفيذ الجبري وفق قانون أصول المحاكمات المدنية وقانون التنفيذ، وتشمل:

- الحجز التنفيذي على الأموال المنقولة (نقد، سيارات، بضائع).

- الحجز على الحسابات المصرفية إن وجدت.

- الحجز على العقارات وبيعها بالمزاد العلني عند الاقتضاء.

- منع السفر بقرار قضائي في بعض الحالات التنفيذية.

3. الاستمرار بقطع التيار الكهربائي

ويحق للمؤسسة، وفقًا للمحامي ناصر:

- الإبقاء على قطع التيار الكهربائي.

- عدم إعادة الوصل إلا بعد تسديد الذمم وبدلات إعادة الوصل.

وفي حال العجز عن السداد، قال المحامي السوري، إنه إذا ثبت عجز المشترك عن الوفاء:

- لا يترتب عليه حبس.

- تبقى المطالبة قائمة كدين مدني.

- يمكن طلب التقسيط أو الجدولة إن وافقت الجهة الدائنة.

وفيما يتعلق بحقوق المشترك، أكد المحامي أن للمواطن الحق في التبليغ والإنذار، والاطلاع على الفاتورة، ومعرفة سبب القطع، إضافة إلى حقه في الاعتراض الإداري استنادًا إلى قانون حماية المستهلك رقم "14" لعام 2015، كما يحق له طلب إعادة الكشف على العداد في حال وجود خطأ في الفاتورة.

وحول الظروف الاستثنائية، أوضح المحامي ناصر أنه لا يوجد نص قانوني صريح يعفي من الدفع بسبب الوضع المعيشي، لكن يمكن للإدارة اتخاذ قرارات استثنائية بالتأجيل أو التقسيط، كما تُعامل المرافق الحيوية كالمستشفيات والأفران ومؤسسات المياه بإجراءات خاصة تستند إلى قرارات إدارية، لا إلى نصوص جزائية.

"الأرض المباركة".. قراءة نفسية أخلاقية

أحمد عسيلي

قام الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، الأسبوع الماضي، بزيارة رسمية إلى موسكو، هي الثانية له منذ تولّيه السلطة في دمشق، وزيارة، كما بدا من مخرجاتها العلنية، عكست مستوى من التقارب السياسي مع الدولة الروسية، التي كانت حتى وقت قريب تُصنّف في وعي شريحة واسعة من السوريين كعدو مباشر، بحكم دورها العسكري في قصف المدن السورية ودعمها للنظام السابق، غير أن أكثر ما أثار الجدل لم يكن الزيارة بحد ذاتها، بل كلمة للرئيس السوري تحدّث فيها عن صعوبة احتلال موسكو عبر التاريخ، وعن بردها القارس، وتراجع الجيوش الغازية عنها، واصفًا إياها بـ"الأرض المباركة"، كلمات كهذه فجّرت موجة واسعة من الاستياء، تفاوتت ردود فعل السوريين حيالها بين السخرية والاتهام، أو بين التبرير أو التخوين، لا سيما أن الدولة التي قيلت فيها هذه العبارات كانت تقصف الشمال السوري منذ حوالي العام فقط.

هذا الجدل لا يمكن اختزاله بسوء اختيار كلمات أو برد فعل انفعالي، بل يطرح سؤالًا نفسيًا وفلسفيًا أعمق: كيف نحاكم خطاب السلطة؟ وهل يمكن تقييم تصرف المسؤول بالمعايير نفسها التي نستخدمها نحن كمواطنين؟ للإجابة عن هذا السؤال، قد يكون من المفيد مقاربته من زاويتين تحليليتين مختلفتين: الأولى نفسية، عبر استعارة فرويدية، والثانية اجتماعية، عبر التمييز الذي قدّمه ماكس فيبر بين أخلاقيات القناعة وأخلاقيات المسؤولية.

من زاوية قراءة فرويدية، لا بوصفها تطبيقًا حرفيًا صارمًا، بل كتشبيه استعاري، يمكن النظر إلى الدولة بوصفها جهازًا نفسيًا، في هذا الجهاز، يظهر "الهو" على شكل نزعات غرائزية جماعية تصبو العوام عادة، تتجلى في الدعوات إلى العنف، والحلول العسكرية، والقتل، وأحيانًا في الحنين إلى الدكتاتورية بوصفها طريقًا سريعًا للحسم، و هذا ما نعيشه بكثرة في هذه الأيام، في المقابل، يقوم المثقف، والناشط، والصحفي، والمواطن العادي، بوظيفة قريبة من "الأنا الأعلى"، أي الصوت الأخلاقي الذي يحتج، يرفض النسيان، يسخر، ويضع المعايير القيمية باستمرار، بين هذين القطبين، تقف الدولة في موقع "الأنا"، لا بوصفها ضميرًا أخلاقيًا، ولا بوصفها تعبيرًا عن الغرائز، بل كجهاز تنظيم وإدارة، الدولة، في هذا المعنى، لا تستطيع أن تنصت بالكامل إلى "الهو"، لأن نتائجه ستكون وبالًا عليها، ولا أن تتقمّص دور "الأنا الأعلى"، لأن تضخّم هذا الدور يقود، كما في التحليل النفسي، إلى الشلل أو العنف باسم الأخلاق، فوظيفة الدولة الأساسية هي احتواء التناقض، لا حسمه أخلاقيًا.

هذا الإطار النفسي يجد ما يقابله بوضوح في فكر ماكس فيبر، الذي ميّز بين نوعين من الأخلاق في العمل السياسي: "أخلاقيات القناعة" و"أخلاقيات المسؤولية"، الأولى تحكم مواقف من يتمسّك بالمبدأ بغض النظر عن النتائج، وهي أخلاقيات المثقف والناشط والمعارض، الذين يقولون: هذا خطأ، حتى لو لم يكن بالإمكان تغييره، أما أخلاقيات المسؤولية، فهي تلك التي تُلزم صاحب القرار بالنظر إلى عواقب أفعاله، وتحميله تبعاتها، حتى لو اضطر إلى اتخاذ قرارات لا تنسجم مع قناعاته الأخلاقية الصافية، فيبر لا يدين أيًا من الموقفين، لكنه يحذّر من الخلط بينهما أو مطالبة أحد الطرفين بالتصرف بمنطق الآخر.

في الحالة السورية، يبدو الجدل حول زيارة موسكو مثالًا حيًا على هذا الالتباس، من حق السوري العادي أن يرفض، ويسخر، ويتمسّك بسردية أخلاقية واضحة تجاه دولة شاركت في قتله أو تهجيره، هذا الحق لا ينبع من تفوق أخلاقي، بل من موقعه كغير مسؤول عن إدارة الدولة، وهو جزء أساسي من وظيفة المجتمع في حفظ الذاكرة ومنع تبييض الماضي، في المقابل، يقف المسؤول في موقع مختلف تمامًا، موقع لا يتيح له رفاهية الرفض المطلق، ولا يسمح له بإنكار واقع القواعد العسكرية أو تشابك المصالح الدولية.

المشكلة لا تكمن في هذا التباين بحد ذاته، بل في سوء فهمه، حين تطالب السلطة المجتمع بالصمت أو التماهي الأخلاقي معها، فهي تتجاوز دورها، وحين يطالب المجتمع المسؤول بأن يتصرّف كضمير أخلاقي صرف، فهو يتجاهل طبيعة الموقع الذي يشغله، الصدام هنا ليس بين وطنية وخيانة، بل بين وظائف مختلفة داخل الكيان نفسه.

سوريا اليوم مقبلة على مرحلة سياسية جديدة، مرحلة تتطلب قدرًا من النضج في فهم الأدوار لا في توحيد الأصوات، من حق المثقف والناشط والمعارض أن ينتقد، ويسخر، ويذكر السلبيات والإيجابيات بحرية كاملة، لأن هذه هي وظيفته داخل المجتمع، وفي المقابل، على المسؤول أن يدرك أن موقعه يفرض عليه أخلاقيات مختلفة، وأنه لا يمثل الضمير الجمعي بقدر ما يمثل إدارة الممكن، هذا الفهم المتبادل لا يلغي التناقض، لكنه يمنع تحوّله إلى صراع عقيم، فحتى المعارض والساخر هو جزء من الدولة، لا من موقع السلطة، بل من موقعه كحامل للذاكرة والضمير، وهي وظيفة لا تقل أهمية عن إدارة السياسة نفسها.

عسكرة الممرات البحرية وإعادة تشكيل النظام الإقليمي.. البحر الأحمر نموذجًا

لمى قنوت

منذ عملية "طوفان الأقصى"، في 7 من تشرين الأول 2023، تشهد منطقة جنوب غرب آسيا تحولات جيوسياسية مركبة، حيث تقاطعت مصالح السعودية وتركيا ومصر في مواجهة المشروع الإماراتي والمشروع التوسعي الإسرائيلي، وهي ليست معزولة عن الصراعات في كل من ليبيا والسودان واليمن وسوريا، ومرتبطة بمصادر الطاقة وخطوط الإمداد العالمية، وبضمنها التموضعات الإقليمية في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، الذي يشهد صراعًا على النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية، ويشعل خطر التصعيد بالوكالة في المنطقة.

ومن ضمن تلك التحولات في البحر الأحمر، الاعتراف الإسرائيلي بإقليم "أرض الصومال" في 26 من كانون الأول 2025، الذي أعلن انفصاله عن الصومال من جانب واحد في عام 1999 حين انهارت الحكومة المركزية، مع غياب إجماع دولي على عدم الاعتراف بالإقليم. وأدانت الاعتراف ورفضته بشكل قاطع معظم الدول العربية، باستثناء الإمارات، واعتبره بيان منظمة التعاون الإسلامي سابقة خطيرة في الاعتراف باستقلال أجزاء من أراضي الدول، وتهديدًا للسلم والأمن الدوليين، وربطه البيان بمخططات لتهجير الشعب الفلسطيني. ويندرج الاعتراف الإسرائيلي هذا في مسعى للوجود في البحر الأحمر، وشراكة مع كيانات غير رسمية تقوض وحدة الصومال وسيادته، وستؤثر على الصراعات في اليمن والسودان وما تصفه أدبيات دول الشمال بـ"اضطرابات ساحل إفريقيا"، بالإضافة إلى شرعنة منطق الكيانات الوظيفية.

ويحتل إقليم "أرض الصومال" موقعًا استراتيجيًا في البحر الأحمر، على خليج عدن، ويقع أيضًا على مدخل مضيق باب المندب، ويمثل ميناء بربرة ميناء مهمًا ذا موقع استراتيجي في خليج عدن، تديره وتطوره شركة موانئ دبي، وتدير الإمارات في الإقليم أيضًا منطقة اقتصادية خاصة، ولديها قاعدة عسكرية وشبكات نقل ومحطات طاقة، وأبرمت اتفاقيات دفاعية وأمنية مع حكومته، وتتقاطع مصالح الإمارات مع إسرائيل في دعم الإقليم، فمنذ نهاية عام 2024، تعمل الأخيرة على إقامة قاعدة عسكرية في مدينة بربرة الساحلية لمواجهة النفوذ الإيراني والتركي واستهداف "الحوثيين" من موقع قريب، باعتبارها تقع بمواجهة مع شواطئ اليمن وهو جزء من المشروع الإسرائيلي التوسعي في المنطقة.

أما مصر التي وقعت بروتوكولات تعاون عسكري مع مقديشو، وتسعى لتعزيز نفوذها ومصالحها في القرن الإفريقي، فتخشى من التحكم بحركة الملاحة في مدخل البحر الأحمر، الذي سينعكس سلبًا على موارد قناة السويس، وتخشى أيضًا من وصول أثيوبيا إلى البحر الأحمر عبر ميناء بربرة، وخاصة أنها، أي أثيوبيا، وقعت مع الإقليم مذكرة تفاهم "اتفاق ميناء بربرة 2024" للحصول على منفذ بحري وقاعدة عسكرية، ورفضته الحكومة الصومالية. وتدعم السياسات السعودية المبادرات المصرية لتعزيز الاستقرار في الصومال، ما يعكس تنسيقًا متبادلًا بين البلدين لمواجهة ما يعتبرانه تهديدًا للأمن الإقليمي، وهو يتزامن مع رفض السعودية استخدام أراضيها كمنصة للضربات الأمريكية وإندرج الاعتراف الإسرائيلي ضمن التحولات في البحر الأحمر أيضًا، صراع النفوذ وتناقض الاستراتيجيات بين السعودية والإمارات، الذي برز في كل من السودان وليبيا واليمن، حيث تميل السعودية للعمل مع دول مركزية بينما تبني الإمارات نفوذًا عبر وكلاء وجماعات محلية وإقليمية.

انتهت وظيفة العبور وبدأت معركة السيادة جذرية ضمن مناخ يتآكل فيه القانون الدولي، فبعد فضاء ملاحي أدير تقليديًا وفق نظام أمن بحري تقوده الولايات المتحدة، وتدير الصراع فيه، دون إجماع إقليمي، بمعنى أنها تحدد من الذي يُسمح له بالتحرك ومن يضع قواعد الاشتباك، ومن يُصنف كتهديد أو كعدو، وهي تقرر متى تصبح الملاحة مهددة، وهي التي تقود الاستجابة ضد أي تهديد، وتتحكم بالإطار السياسي والقانوني. وفي واقع الأمر، إن التسييس كان مقننًا ومستقرًا، استخدمت فيه واشنطن الهيمنة البحرية وأدوات إدارة الممرات البحرية كأداة للضغط سياسي والابتزاز الاستراتيجي، في عدة مراحل من تاريخها الحديث، لتحقيق أهداف سياسية وأمنية واسعة وفق منظومة مصالحها، في سياقات تتداخل فيها المصالح العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، وفرضت إدارته كفضاء دولي، وتحت غطاء دولي فضفاض، كحرية الملاحة، ومكافحة القرصنة، ومكافحة الإرهاب، واحتكرت استخدام القوة لحفظ نفوذها في الخليج، مثل مبدأ كارتر للدفاع عن الخليج (1980) الذي أعلنه الرئيس جيمي كارتر وفق ما يعرف بـ"Carter Doctrine"، وهي سياسة تنص على أن أي محاولة من قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج "ستُعتبر هجومًا على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وسيُرد عليها بكل الوسائل، بما في ذلك القوة العسكرية"، وعبر الوجود المستمر للأسطول الأمريكي بالقرب من مضيق هرمز، وقواعدها العسكرية في المنطقة.

أما اليوم، فإن عسكرة البحر الأحمر تتسم بطابع تنافسي، تفكيكي، مسيس، وأدت الحرب الإسرائيلية على غزة إلى تقويض الاستقرار فيه، واستطاعت كيانات غير سيادية وقوات محلية اختراق النظام الملاحي، وأسهم إقليم "أرض الصومال" وداعموه بتقويض احتكار الدولة لقرارها البحري وتحالفاتها وشراكاتها، وقد يسهم أيضًا في شرعنة كيانات وظيفية قد تُستنسخ في أماكن أخرى.

بالمحصلة، لقد تحول البحر الأحمر من ممر تجاري دولي منضبط إلى مساحة تنازع، ومع تراكب الأزمات والصراعات الإقليمية ساد منطق يمكن توصيفه بتسييس الممرات، وعسكرة النقاط، وخصخصة الأمن البحري، وازداد تحول السواحل إلى أدوات نفوذ، وتراجع "الأمن الجماعي" المعتمد على المظلة الأمريكية، إلى إدارة المخاطر ذاتيًا، وعبر تحالفات إقليمية مرنة، وخاصة أن بعض القوى الإقليمية لم تعد تثق بقدرة التحالفات الدولية وحدها على ضمان مصالحها.

اتفاقية سورية– أردنية بـ800 مليون دولار سنويًا

مصري أم إسرائيلي..
تكهنات حول مصدر الغاز المصدّر لسوريا

عنب بلدي – وسيم العدوي

جاء توقيع الأردن وسوريا، في 26 من كانون الثاني الماضي، اتفاقية لبيع وشراء الغاز الطبيعي، تهدف إلى تزويد سوريا بالغاز عبر الأراضي الأردنية، في وقت كانت سوريا قد استعادت فيه (لأول مرة منذ أكثر من 13 عامًا) السيطرة مجددًا على حقول النفط والغاز في شمال شرقي البلاد.

ونصت الاتفاقية على قيام الأردن بتزويد الجانب السوري بنحو أربعة ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي يوميًا، أي ما يعادل حوالي 140 مليون قدم مكعبة (دون الإفصاح عن مصدر هذا الغاز أو منشئه) علمًا أن الأردن بدأ فعليًا، قبل توقيع الاتفاقية بـ25 يومًا، بتزويد سوريا بالغاز الطبيعي، بكميات تراوحت بين 30 و90 مليون قدم مكعبة يوميًا، وفقًا لتصريحات صحفية لوزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني، صالح الخرابشة.

إسرائيلي أم مصري؟

الاتفاقية السورية- الأردنية التي لم يتم تحديد سقفها الزمني، طالها العديد من التكهنات وعلامات الاستفهام عبر صفحات التواصل الاجتماعي، حول مصدر الغاز المورد من الأردن إلى سوريا، وهل هو إسرائيلي أم مصري، وهل يندرج ضمن اتفاق أوسع في المنطقة لم تتضح معالمه بعد.

وأكدت مصادر من سوريا ولبنان ومصر والأردن، لمنصة "الطاقة" المتخصصة بأسواق الطاقة الدولية، بحسب ما ورد في تقرير نشرته بتاريخ 12 من كانون الثاني الماضي، أن الحديث عن وصول الغاز المصري فعليًا إلى سوريا ولبنان لا يستند إلى وقائع تشغيلية، في ظل استمرار التحديات الفنية وتأهيل البنية التحتية، إضافة إلى تباين مسارات الإمداد المُعلنة رسميًا.

كما قال وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني، صالح الخرابشة، إن عمليات تزويد سوريا بالغاز الطبيعي بدأت فعليًا منذ الأول من 2026 من خلال باخرة "التغويز" المستأجرة من الجانب المصري (Energos Force) الراسية في ميناء "العقبة" حتى نهاية آذار المقبل، وهذا التصريح إضافة إلى ما تقدم من مصادر، يعني رسميًا أن ما وصل إلى سوريا ليس غازًا مصريًا.

وبحسب الموقع الإلكتروني لبيانات تتبّع وتعقب السفن، فإن آخر شحنة غاز مسال وصلت إلى الأردن، كانت في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني 2025، على متن الناقلة القطرية "أم غويلينه" التي تعمل لمصلحة شركة "قطر للطاقة للتجارة".

جاءت هذه الشحنة الأخيرة لحساب شركة الكهرباء الوطنية الأردنية، قادمة من الولايات المتحدة الأمريكية، ويُقدَّر حجمها بنحو 70 ألف طن من الغاز المسال، أي ما يعادل 98 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، بحساب أن كل كيلوغرام من الغاز المسال يساوي 1.4 متر مكعب من الغاز الطبيعي.

وهذه الكمية تكفي لتزويد سوريا بالغاز الطبيعي لمدة 24.5 يوم فقط، بكمية يومية تبلغ أربعة ملايين متر مكعب، وبما أن عملية تصدير الغاز من الأردن إلى سوريا بدأت في 1 من كانون الثاني الماضي، فإن كميات الغاز المسال على متن الناقلة القطرية "أم غويلينه" تكون قد نفدت، الأمر الذي يزيد الشكوك مجددًا حول هوية الغاز المسترد من قبل سوريا عبر الأردن.

سوريا ومصر وقعتا مذكرتي تفاهم (لم تصلا بعد إلى مرحلة الاتفاق) في 5 من كانون الثاني، تهدفان للتعاون في توريد الغاز الطبيعي إلى سوريا عبر مصر لتوليد الكهرباء من خلال الاستفادة من البنية التحتية المصرية، بما فيها شبكات نقل الغاز وسفن "التغويز"، وتلبية احتياجات سوريا من المنتجات البترولية إلى جانب تبادل الخبرات الفنية والتعاون في مجالات تأهيل البنية التحتية لقطاعي النفط والغاز في سوريا.

الطاقة الأردنية ترد: مصدر الغاز الأسواق العالمية

عنب بلدي توجهت بمجموعة من الأسئلة لوزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية وشركة الكهرباء الوطنية الأردنية، حول عدد من القضايا المتعلقة بالاتفاقية الموقعة مع سوريا، ومصدر الغاز المورد إليها، وهل هو إسرائيلي.

امتنعت الشركة الأردنية عن الإجابة، بينما اكتفت الوزارة بالتوضيح بخصوص المصدر بأن "الغاز المورد للشقيقة سوريا هو غاز مستورد من الأسواق العالمية"، دون أن تنفي ما إذا كان الغاز إسرائيليًا.

وقالت الوزارة، إن الغاز المورد من الأردن إلى سوريا يتم ضخّه من مدينة العقبة الأردنية جنوبًا عبر خط الغاز العربي، باتجاه الشمال الأردني، وصولًا إلى الأراضي السورية.

كما عقبت الوزارة بأن "الأسئلة المتبقية هي من اختصاص شركة الكهرباء الوطنية الأردنية".

الغاز ليس أردنيًا والتكلفة السنوية 800 مليون دولار

مدير إدارة الإعلام بوزارة الطاقة السورية، عبد الحميد سلات، قال في تصريحات لمنصة "الطاقة"، إن الغاز المورّد إلى سوريا ليس أردنيًا، بل يأتي عبر سفينة إعادة "تغويز" في ميناء العقبة، بكمية تقارب أربعة ملايين متر مكعب يوميًا.

وأضاف أن القيمة السنوية لاتفاقية تصدير الغاز من الأردن إلى سوريا تُقدَّر بنحو 800 مليون دولار.

وأكد سلات في التصريحات ذاتها، أن الحكومة السورية تتحمل التكلفة كاملة، بخلاف تجارب سابقة كانت تعتمد على منح خارجية لدعم قطاع الكهرباء، فالاتفاقية تنص على الشراء من أجل الوصول الكاملة، والكميات ليست "منحة".

خبير: "احترام متبادل" بين سوريا وإسرائيل

في حديثه لعنب بلدي، قال رئيس لجنة الطاقة والغاز الطبيعي في غرفة صناعة دمشق وريفها، محمد أورفه لي، إن سوريا يمكنها استيراد الغاز من الخط العربي الذي بدايته في مصر مرورًا بالأردن وصولًا إلى سوريا ولبنان، موضحًا أن الغاز الطبيعي يمكن توزيعه كالكهرباء بالضخ عبر الأنابيب في أي مكان متصل بالشبكة ويمكن أن يستلم كذلك من أي مكان.

وأضاف الخبير السوري أن من الممكن ضخ الغاز من سوريا وتسلمه في لبنان ومن الممكن عكس ذلك، ولا يمكن أيضًا معرفة إن كان الغاز مصريًا أم إسرائيليًا لترابط جميع شبكات الأنابيب ببعضها، مشيرًا إلى ما وصفه بـ"احترام متبادل" بين سوريا وإسرائيل، "بعد تدخل الولايات المتحدة لتعزيز ذلك، وهذا لا يخفى على القاصي والداني".

ويمتد خط الغاز العربي البالغ طوله 1200 كيلومتر من العريش في مصر إلى طابا ثم ميناء "العقبة" إلى العاصمة الأردنية عمان ثم إلى دمشق وحمص وميناء بانياس في سوريا وصولًا إلى ميناء طرابلس اللبناني بطاقة 10.3 مليار متر مكعب سنويًا، وهو متصل أيضًا من العريش بخط أنابيب مصري يصل إلى ميناء عسقلان بفلسطين المحتلة.

غاز منخفض القيمة وفاتورة كهرباء مفجعة

وحول مدى انعكاس تكلفة استيراد الغاز من الأردن على التكلفة النهائية للكهرباء المنتجة والمباعة للمستهلك السوري، يرى أورفه لي أنه عندما تربح وزارة الطاقة التي تولد الكهرباء يعني ذلك توسعًا في الأعمال، ومع المدى الطويل سيلمسها المستهلك حتمًا، ولكن حاليًا فإن الكثير من المواطنين فجعوا بأسعار الكهرباء المرتفعة.

"بالطبع لا أحد يحب زيادة الأسعار"، أضاف الدكتور أورفه لي، مستشهدًا بتجربة شخصية، "على المستوى الشخصي وبهدف خفض أسعار الغاز المنزلي، استوردت محطة لتعبئة الغاز، ولكن وزارة الطاقة السورية رفضت ولم تسمح لي بتعبئة الغاز وتوزيعه، رغم أن اسطوانة الغاز المعبأة في هذه المحطة تصل إلى المواطن في منزله بتسعة دولارات، مع تحقيق بعض المكاسب".

وتوجه الخبير الاقتصادي إلى وزارة الطاقة بالقول، إن "المسؤوليات على عاتقكم كبيرة، ولكن لا تزر وازرة وزر أخرى، الغاز الطبيعي من أرخص أنواع الوقود في العالم واستعادة آبار النفط في الشمال الشرقي من سوريا، تكفي لتغطية النفقات والمصاريف التي تثقل كاهل الوزارة".

شراء الغاز بالوحدات الحرارية

رئيس لجنة الطاقة والغاز الطبيعي في غرفة صناعة دمشق، محمد أورفه لي، اعتبر أن أي توريد للغاز الطبيعي يمثل قيمة اقتصادية مضافة لأقل تكلفة وقود بالعالم وأنظفها، حيث لا توجد انبعاثات كبريتية تخلخل المكنة والمستوعبات، بالإضافة إلى توفر احتواء للطاقة في العنفات الغازية.

وأشار إلى أن سوريا كانت تنتج 20 مليون متر مكعب قبل اندلاع الثورة في سوريا عام 2011، وكانت هذه الكمية آنذاك لا تلبي احتياجات الكهرباء، ما يعني أن الكمية المستوردة من الغاز حاليًا مطلوبة وتشكل قيمة اقتصادية عالية.

ودعا رئيس لجنة الطاقة الحكومة السورية إلى الشراء بالمليون وحدة حرارية وليس بالمتر المكعب من الغاز، أي الشراء بوحدة حرارية وليست وحدة حجمية، ومن المؤكد أن الحكومة كالمعتاد تتقاضى أجور مرور الغاز الطبيعي عبر أراضيها إلى لبنان عبر الحصول على كميات مجانية من الغاز.

وزير الطاقة السوري، محمد البشير، أشار في تصريح نقلته منصة "الطاقة" عقب توقيع الاتفاقية مع الأردن، إلى أن بدء استيراد كميات الغاز منذ بداية العام الحالي، أسهم في تحسن الشبكة الكهربائية ورفع التوليد من 2500 ميجاواط إلى أكثر من 3000 ميجاواط بعد استيراد الغاز من الأردن.

ويتيح الموقع الجغرافي للأردن على ميناء "العقبة"، وجود وحدة عائمة لإعادة "التغويز"، استطاعت تلبية الطلب على الغاز للعديد من الدول المجاورة مثل مصر ومؤخرًا سوريا

بدء تشغيل محطة الناصرية بريف دمشق بالغاز الطبيعي الوارد إليها من الأردن قبل توقيع اتفاقية توريد للغاز بين سوريا والأردن – 8 كانون الثاني 2026 (وزارة الطاقة/تلجرام)

متخصصان يشرحان السلبيات والإيجابيات

عودة وكالات السيارات..
فرصة لضبط السوق لا تخلو من المخاطر

استيراد قافلة سيارات عبر مرفأ طرطوس – 18 أيار 2025 (الهيئة العامة للمنافذ والجمارك السورية)

عنب بلدي – ركان الخضر

تنتشر وكالات السيارات في أغلبية دول العالم، حيث توجد سيارات الشركات الكبرى، مثل "تويوتا" و"فولكس فاجن" و"هيونداي" و"كيا"، في أغلب الأسواق العالمية، بما فيها منطقة الشرق الأوسط عبر شبكات توزيع واسعة، تختلف كثافة انتشارها بناء على القوة الاقتصادية للدولة والرسوم الجمركية المفروضة على الاستيراد.

وتبحث شركات السيارات العالمية عن فتح وكالات لسياراتها في مختلف البلاد لتعزيز حضورها العالمي، من خلال فهم الأسواق عبر الاعتماد على خبرات محلية مطلعة على احتياجات السوق واهتمامات المستهلك.

وتعمل هذه الوكالات على توفير خدمات ما بعد البيع والصيانة، من خلال الاعتماد على الوكلاء المحليين الذين يملكون الخبرة الكافية لتسويق الموديلات المناسبة وتسهيل الوصول للمستهلكين، الأمر الذي يسهم في رفع نسبة المبيعات ويحقق انتشارًا أوسع للعلامة التجارية.

لم تغب السوق السورية عن هذا المجال، فقد شهدت نموًا قي وكالات السيارات العاملة في البلاد خلال العقد الأول من القرن الـ21 بين عامي 2000 و2010، حيث شهدت هذه الفترة انتشارًا لبعض وكالات السيارات الأوروبية والآسيوية، قبل أن تتراجع مع اندلاع الثورة السورية في آذار 2011، نتيجة الاضطرابات الأمنية التي شهدتها البلاد، وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية بمختلف المجالات ومنها قطاع السيارات.

مع سقوط نظام الأسد، والهبوط الملحوظ في أسعار السيارات، بدأت خلال الفترة الأخيرة بعض الإعلانات التي تتحدث عن عودة بعض وكالات السيارات للعمل في سوريا.

تحاول عنب بلدي الوقوف على أبرز الآثار المترتبة على هذه العودة، من خلال البحث في إيجابيات الخطوة وسلبياتها على السوق السورية.

ميزات وكالات الشركات العالمية للسيارات

اعتبر المحلل الاقتصادي والسياسي في شؤون الشرق الأوسط الدكتور محمد صالح الفتيح، أن دخول وكالات السيارات إلى سوريا، سيسمح بتوفير قطع الغيار الأصلية، وينهي الحاجة للاعتماد على قطع الغيار المهربة أو المقلدة التي تستنزف النقد الأجنبي وتلحق أضرارًا بمالكي ومستخدمي السيارات.

وقال الفتيح، في حديث إلى عنب بلدي، إن دخول الوكالات الرسمية إلى السوق السورية، سيسمح بضبط الأسواق وينهي حالة فوضى الاستيراد التي يقوم بها بعض التجار، بما في ذلك السيارات والمركبات المستعملة، موضحًا أن العديد من شركات السيارات الكبرى باتت لديها برامج لبيع السيارات المستعملة، التي تتم إعادة تقييمها وضبطها والتحقق من سلامتها ومن ثم بيعها كسيارة مستعملة مكفولة من الشركة.

وأشار الفتيح إلى أن الفترة الماضية شهدت خشية من تحول سوريا إلى مقبرة للسيارات المستعملة ذات المواصفات الفنية الضعيفة، وذلك على نحو ما حصل في بعض الدول الإفريقية التي فتحت أبوابها لاستيراد السيارات المستعملة، مبينًا أن دخول وكالات السيارات سيسمح بالتحقق من جودة السيارة التي تدخل السوق السورية.

كما أن وكالات السيارات تستطيع، وفق الفتيح، التعاون بشكل أكثر شفافية وموثوقية مع المصارف لتقديم تسهيلات للبيع بالتقسيط، منوهًا إلى أن هذه الميزة لا تزال غير متاحة على نطاق واسع حاليًا في سوريا.

وأضاف الفتيح أن هذه التسهيلات ستخفض من أعباء استبدال السيارات القديمة، وتخفض من الضغوط على رؤوس أموال الأفراد والشركات على حد سواء.

من جهته، تحدث الخبير الاقتصادي والمصرفي الدكتور إبراهيم نافع قوشجي، لعنب بلدي، أن عودة وكالات الشركات العالمية إلى الأسواق السورية ودورها في تطوير البنية التجارية المحلية، تشكل خطوة استراتيجية في مسار إعادة بناء الاقتصاد الوطني وتعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية، موضحًا أن وجود هذه الوكالات لا يقتصر على إدخال منتجات وخدمات جديدة، بل يتجاوز ذلك إلى إعادة هيكلة البنية التجارية المحلية ورفع كفاءتها.

وأشار قوشجي إلى أن عودة وكالات السيارات تسهم بتعزيز الثقة بالاقتصاد المحلي، لأنها تعد مؤشرًا إيجابيًا على استقرار السوق وقدرتها على جذب الاستثمارات، وترسل رسالة طمأنة للمستثمرين المحليين والأجانب بأن السوق السورية قابلة للنمو والانفتاح.

وأضاف أن الخطوة تسهم في نقل الخبرات والمعايير الدولية، موضحًا أن شركات السيارات العالمية تعمل وفق أنظمة إدارية وتسويقية، الأمر الذي يساعد في رفع مستوى الأداء التجاري المحلي، كما أن إدخال معايير الجودة التي تستخدمها هذه الشركات يعزز تنافسية المنتجات السورية ويهيئها للاندماج في الأسواق الإقليمية والدولية.

ونوه قوشجي إلى ميزة إيجابية أخرى تتمثل في تطوير البنية التحتية التجارية، فالوكالات العالمية عادة ما تستثمر في شبكات توزيع حديثة ومراكز خدمة وأنظمة لوجستية متطورة، مبينًا أن هذه الاستثمارات ترفع من كفاءة سلاسل التوريد وتقلل من تكاليف التشغيل، مما ينعكس إيجابًا على المستهلك.

وقال قوشجي، إن إدخال وكالات السيارات إلى سوريا يدفع إلى خلق فرص عمل وتنمية الموارد البشرية، من خلال توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وفتح المجال أمام تدريب الكوادر المحلية على أحدث الأساليب الإدارية والتقنية، الأمر الذي يسهم في بناء جيل جديد من الخبرات التجارية والإدارية داخل سوريا.

كما أن دخول وكالات السيارات إلى سوريا يسهم، وفق قوشجي، في تحفيز المنافسة وتحسين الخدمات، من خلال رفع مستوى المنافسة، ودفع الشركات المحلية إلى تحسين منتجاتها وخدماتها، وهي منافسة صحية تؤدي إلى خفض الأسعار وتحسين الجودة لمصلحة المستهلك.

عودة وكالات الشركات العالمية إلى الأسواق السورية، بحسب الخبير قوشجي، ليست مجرد حدث اقتصادي، بل هي رافعة لإعادة بناء الثقة وتطوير البنية التجارية وتحفيز النمو المستدام، فهي تمثل جسرًا بين الاقتصاد المحلي والمعايير العالمية، وتفتح الباب أمام مرحلة جديدة من التكامل التجاري والنهضة الاقتصادية.

سلبيات وكالات السيارات

المحلل الاقتصادي محمد صالح الفتيح، قال لعنب بلدي، إن إيجابيات دخول وكالات السيارات إلى السوق السورية لا تلغي الآثار السلبية على الأوضاع في سوريا.

وأوضح الفتيح أن عودة هذه الوكالات تعني إعادة فتح أبواب الاستيراد دون قيود، وهوما يرفع من الطلب على النقد الأجنبي، ويضغط بالتالي على الليرة السورية، وذلك وسط غياب قدرات التصدير.

وأضاف سلبية أخرى تتمثل في أن فتح الاستيراد من دون تسوية أوضاع السيارات القديمة الموجودة حاليًا، يثير احتمال تفاقم الازدحام المروري خصوصًا في المدن الكبرى.

كما لا بد من الإشارة، وفق الفتيح، إلى ضعف خبرات ورشات الصيانة في سوريا، نتيجة عدم التعامل مع سيارات جديدة منذ أكثر من 14 عامًا.

وأشار إلى أن بعض التقنيات الشائعة في دول المنطقة، مثل المحركات الهجينة التي تعمل بالوقود والكهرباء أو المحركات الكهربائية بالكامل، هي غير معروفة في السوق السورية، مبينًا أن تدفق أعداد كبيرة من السيارات الجديدة وسط غياب الخبرات اللازمة للتعامل مع هذه السيارات، يمكن أن يمنح وكالات السيارات القدرة على احتكار خدمات الصيانة، وفرض أسعار عالية على المستخدم الذي يفتقد للخيارات البديلة، وهو سيناريو عالي الاحتمال.

ونوه الفتيح إلى أن مسألة الاحتكار منتشرة في الأسواق الإقليمية، ومنها أسواق الدول الخليجية، حيث يعاني المستخدمون من احتكار الوكالات والمتعاملين معها للخدمات، مما يضطرهم أحيانًا للانتقال إلى دولة خليجية أخرى، مثل الانتقال من السعودية إلى البحرين على سبيل المثال، للحصول على خدمات الصيانة بتكلفة أقل.

الخبير الفتيح عدّد مجموعة واسعة من العوامل التي منعت عمل وكالات السيارات في سوريا خلال السنوات الماضية، بداية من العقوبات التي أثرت بشكل كبير على التحويلات المالية والعمليات التجارية، ونقل بعض أنواع السيارات والمركبات خشية استخدامها من قبل النظام السابق.

كما أن السياسات الحكومية السابقة التي منعت استيراد السيارات بشكل شبه كامل، بهدف الحفاظ على القطع الأجنبي، تعد سببًا آخر في هذا الغياب، وفق الفتيح.

وأضاف أسبابًا أخرى شملت الأوضاع الاقتصادية، وتدهور القدرة الشرائية للسوريين، وانهيار قيمة الليرة السورية، والقيود على تداول النقد الأجنبي، موضحًا أن جميع العوامل السابقة عقّدت من مهمة تسعير السيارات الجديدة وقطع غيارها.

وبيّن أن أسعار السيارات أو قطع الغيار كانت تتضاعف بالليرة السورية خلال فترات قصيرة نسبيًا، الأمر الذي جعل العمل في السوق السورية معقدًا وماليًا بالمخاطر والشبهات بالنسبة لوكالات السيارات الأجنبية، مما ترك السوق تحت رحمة التجار والمهربين.

دولار أمريكي ▲ مبيع 11680 شراء 11600 | يورو ▲ مبيع 13640 شراء 13840 | ليرة تركية ▲ مبيع 268 شراء 265
الذهب 21 ▼ 137.60 $ الذهب 18 ▼ 117.94 $ المازوت = 0.75$ البنزين = 0.85$ الغاز = 10.5 (للجرة) السكر (كغ) = 0.82$ الأرز (كغ) = 1.03$

خدر عاطفي وانسحاب إلى العالم الرقمي

سوريون في "عزلة اجتماعية"

عنب بلدي – شعبان شاميه

لعل الجملة الشهيرة التي كتبها الشاعر المصري أحمد عبد المعطي حجازي، في منتصف القرن الـ20، تختصر مفارقة عصرنا الرقمي: "زحام دائم من الرسائل، والصور والوجوه، في حين تبدو العلاقة الفعلية مع الآخر متعثرة". وفيما نتصور أنفسنا أكثر عزلة من أي وقت مضى، قد نكون في الحقيقة أقل قدرة على ممارسة "الاختلاء" حقًا، إذ إننا حتى في عزلتنا، مثقلون بالعالم الخارجي الذي يتسلل إلينا عبر شاشاتنا ووسائل التواصل التي لا نغيب عنها أبدًا. وبالرغم من أن البشرية بلغت ذروة قدرتها على التواصل، لم يسبق في تاريخها أن عبّر أفرادها بهذا القدر عن شعورهم بالعزلة، إذ تعتبر منظمة الصحة العالمية أن "الوحدة والعزلة الاجتماعية أصبحتا أخطر على الصحة العامة من التدخين أو السمنة"، وترتبطان بزيادة مخاطر الأمراض القلبية والسكتات الدماغية والخرف والموت المبكر.

في هذا التقرير، تسلط عنب بلدي الضوء على حجم العزلة الاجتماعية في الحالة السورية، خاصة بعد حرب خلّفت آثارًا نفسية واجتماعية عميقة، امتدت لتشمل جميع الفئات، من أطفال نشؤوا في بيئات الصدمة، إلى شباب وجدوا أنفسهم بلا أفق، ونساء حملن أعباء مضاعفة، وعائلات تشتتت أو فقدت المعيل، وبالتالي، يصبح التعافي النفسي والاجتماعي أولوية وطنية لا تقل أهمية عن إعادة الإعمار المادي.

من الناس إلى العالم الرقمي

وليد (20 عامًا) طالب في قسم الكيمياء من مدينة حمص قال لعنب بلدي، إنه كطالب جامعي يشعر بالفراغ النفسي في أحيان كثيرة بالرغم من امتلاء وقته بالدراسة النظرية أو العملية.

ويجد وليد نفسه غالبًا أمام سطوع شاشة "الموبايل" أو "اللابتوب"، إذ يلجأ لسؤال "تشات جي بي تي" أو يبحث في "جوجل" بدلًا من مشورة الأصدقاء ومساعدة المدرّسين سواء في استفسارات حياتية أو علمية، تجنبًا للنقد أو التسخيف من بعض الأسئلة المطروحة التي يحاول إيجاد أجوبة منطقية لها.

ويرى الطالب الجامعي أن هذا الأمر أدى به تدريجيًا إلى عزلة اجتماعية، إذ إنه لم يجد عنصرًا بشريًا داعمًا بالمعنى الحقيقي، في حين عوّضه الفضاء الإلكتروني هذا النقص نسبيًا، بعيدًا عن التجريح والتسخيف أو الرد على سؤاله بأسئلة تشعره بالنقص الاجتماعي أو الدراسي، إلا أن لذلك "ضريبة قاتلة أيضًا"، بحسب تعبيره.

وقالت رندينة (40 عامًا)، معلمة مدرسة، من سكان دمشق، لعنب بلدي، إن شعورها بالعزلة الاجتماعية قد يكون ناتجًا عن حقيقة أنها تقضي وقتًا أقل مع الأصدقاء والعائلة، على حساب مواقع التواصل الاجتماعي، وتتطوع أقل مما كانت تفعل قبل سنوات.

لكن هناك أيضًا تحولات سكانية أوسع تسهم في ذلك، ترى رندينة، إذ إن الناس يعيشون اليوم بعيدًا عن أسرهم أكثر من الماضي، ينجبون عددًا أقل من الأطفال، وتتراجع معدلات الزواج بسبب الظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة.

وأضافت رندينة أنه عندما ننظر إلى مؤشرات الترابط الاجتماعي، مثل عدد أفراد العائلة أو عدد الزيارات العائلية، نجدها في انخفاض، وبالتالي جميع هذه العوامل تُراكم الإحساس بالعزلة، وبذلك لا تبدو الوحدة مجرد ظاهرة نفسية، بل نتيجة لتآكل البنى الاجتماعية والثقافية التي كانت تحفظ التوازن بين الفرد والجماعة.

بدوره، منذر (28 عامًا)، خريج كلية هندسة من مدينة جبلة بريف محافظة اللاذقية، اعتبر، في حديث إلى عنب بلدي، أن الهروب إلى الفضاء الرقمي كان نتيجة طبيعية لما يشعر به في واقعه الاجتماعي.

ووصف منذر حالته بأنها هروب أو انسحاب من الواقع إلى فضاء إلكتروني يجعله محاطًا بمئات الأصدقاء، ربما بسبب النقد المستمر أو الروابط السطحية الضعيفة التي تجمعه بأشخاص لا يعيرون اهتمامًا لآرائه، ما يجعله يشعر بالاكتئاب وتدني الثقة بالنفس ويفضّل العزلة الاجتماعية.

الحكاية بدأت مع "كوفيد"

ميساء (36 عامًا)، موظفة في إحدى الدوائر الحكومية وأم لطفلين، من مدينة طرطوس، قالت لعنب بلدي، إن أهم أسباب الانطواء والعزلة الاجتماعية التي تعززت لديها كانت بسبب جائحة "كوفيد" قبل أعوام، إذ جعلتها تميل إلى العزلة والوحدة في المنزل بين أطفالها، وقد استمر معها هذا الأمر حتى بعد فتح الإغلاقات والتعايش مع الجائحة.

وتابعت السيدة الثلاثينية أن الإغلاق المؤقت بسبب الجائحة عزز خيار الانعزال لديها كوسيلة للهروب من ضغوطات الحياة الاجتماعية والحصول على وقت خاص، معتبرة أنه بالرغم من لجوئها إلى الفضاء الإلكتروني بحثًا عن الراحة، تجد نفسها بين أنياب العزلة الاجتماعية، بحسب تعبيرها، ومفصولة عن الواقع الحقيقي، مما أثر سلبًا على مهاراتها الاجتماعية.

الحرب والخدر العاطفي

قالت الاستشارية النفسية الأسرية الدكتورة هبة كمال العرنوس، لعنب بلدي، إن المجتمع السوري يعاني انعزالًا اجتماعيًا بدرجات متفاوتة، إذ إن وسائل التواصل الاجتماعي في سوريا لم تُلغِ العزلة، بل أعادت تشكيلها في كثير من الحالات.

وأضافت الاستشارية أن التواصل الرقمي غالبًا يفتقر إلى الحميمية العاطفية الحقيقية، ويركز على العرض والتمثيل أكثر من المشاركة الصادقة، كما أنه يعزز المقارنة الاجتماعية والشعور بالنقص أو العجز.

ولفتت العرنوس إلى أن كثيرًا من الأفراد أصبحوا منسحبين نفسيًا حتى وهم متصلون رقميًا، في ظل سنوات طويلة من الحرب والصدمة الجمعية، الفقد والنزوح والانقسام الأسري، والضغوط الاقتصادية المستمرة.

وهذا بسبب الخدر العاطفي، بحسب العرنوس، نتيجة فرط الكورتيزول (الهرمون المسؤول عن التوتر)، إذ يؤدي التوتر المزمن إلى ارتفاع مستمر في هرمون الكورتيزول، وانخفاض حساسية الدماغ للمشاعر الإيجابية، وبالتالي النتيجة أن العلاقات الواقعية لا تمنح الإحساس بالدفء، فيُستبدل بالقرب الحقيقي تواصل سطحي منخفض الشدة.

مظاهر الانعزال الاجتماعي في المجتمع السوري

لفتت العرنوس إلى أن الملاحظة المجتمعية تظهر عدة مؤشرات:

• الانفصال العاطفي داخل الأسرة: يتمثل بتراجع الحوار الحقيقي، إضافة إلى حضور جسدي مع غياب وجداني.

• العلاقات الافتراضية كبديل آمن: الناس يختارون التفاعل عبر الشاشة لأنه أقل تهديدًا، ومن خلاله يسعون إلى تجنب المواجهة والخلاف أو الخيبة.

• الخدر العاطفي (Emotional Numbing): آلية دفاع شائعة بعد الصدمات، حيث تقل القدرة على التعبير أو الشعور العميق.

• الانسحاب الاجتماعي المقنّع: الشخص نشط على الإنترنت لكنه منعزل واقعيًا، مع شعور داخلي بالوحدة رغم كثرة التفاعل الرقمي.

كيف يتعامل السوريون مع هذا التناقض؟

ترى العرنوس أن التعامل يكون غالبًا غير واعٍ، ويأخذ أشكالًا نفسية مختلفة، تشمل :

• التعويض الرقمي: استخدام وسائل التواصل لملء فراغ عاطفي، إضافة إلى البحث عن الاعتراف والانتماء الافتراضي.

• التطبيع مع الوحدة: من خلال قبول العزلة كحالة "طبيعية"، وانخفاض التوقعات من العلاقات الإنسانية.

• الفكاهة والسخرية: وهي آلية دفاع نفسية شائعة تجري من خلال تحويل الألم إلى محتوى ساخر أو لا مبالاة ظاهرية.

• الانشغال بالبقاء: الضغوط المعيشية تجعل العلاقات أولوية ثانوية، بالتالي التركيز على النجاة بدل الارتباط.

البعد النفسي العميق للمشكلة

في السياق السوري، أكدت الاستشارية أنه لا يمكن فصل الانعزال الاجتماعي عن :

• الصدمة النفسية المزمنة.

• فقدان الشعور بالأمان.

• انعدام الثقة بالآخرين.

• الإرهاق النفسي الجماعي.

بالتالي، الانفتاح الرقمي في هذه الحالة ليس رفاهية، بل أحيانًا مساحة هروب، أو مخدّر نفسي، أو بديل هش للعلاقات الحقيقية.

هل هناك أمل في التوازن؟

تجيب الاستشارية أن العودة إلى التوازن تحتاج إلى:

• إعادة إحياء المساحات الاجتماعية الواقعية (العائلة، الحي، العمل).

• تعزيز الوعي بالصحة النفسية دون وصم .

• استخدام التكنولوجيا كوسيلة دعم لا بديل عن العلاقات.

• تشجيع الحوار العاطفي الآمن، لا الجدال فقط.

أشارت الدكتورة العرنوس إلى أن الانعزال رغم الانفتاح الرقمي ليس تناقضًا، بل استجابة دفاعية طبيعية لعالم سريع وضاغط وقليل الأمان العاطفي، معتبرة أن القيود أُزيلت عن وسائل، لكن القيود النفسية لا تُرفع إلا بالشفاء والأمان والمعنى.

وختمت العرنوس حديثها لعنب بلدي بالتأكيد أن المجتمع السوري لا يعاني من عزلة رقمية، بل من وحدة نفسية جماعية، موضحة أن التواصل الافتراضي، رغم ضرورته، لا يعالج الانفصال العاطفي ما لم يُدعَم بعلاقات إنسانية حقيقية وآمنة ومتعاطفة.

كثير من السوريين أصبحوا منسحبين نفسيًا حتى وهم متصلون رقميًا في ظل سنوات طويلة من الحرب والصدمة الجمعية (عنب بلدي/ مولدة بالذكاء الاصطناعي)

الأساليب التربوية كثغرة للتطرف.. السياق السوري مثالًا

المراهقون في سوريا صاروا بعد أعوام الحرب أكثر عرضة للاستقطاب الفكري مما يفرض إعادة النظر في منظومة التنشئة (عنب بلدي/ مولدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي – آلاء سَعيو

خلف شاشة هاتفه المتوهجة، يغرق اليافع السوري في سيل من المقاطع التي تضج بخطاب الكراهية، محاولًا العثور على "انتماء" ما في عالم رقمي صاخب، وفي الصالون المقابل من البيت، تدور محاولة حوار فاترة، سرعان ما يصطدم فيها فضول اليافع برغبة الأهل في فرض "الرأي الواحد"، أو يُقابل تساؤله بحزم يرى في الاختلاف مجرد "تمرد" لا بد من كبحه.

هذا التصادم اليومي، الذي يبدو بسيطًا في ظاهره، هو في الحقيقة "ثغرة" يتسلل منها الفكر المتطرف، فبينما تغلق أبواب النقاش بالتهميش، يفتح التطرف ذراعيه للمراهق ليمنحه "قوة وهمية" وهوية بديلة، فكيف تتحول أخطاؤنا التربوية اليومية إلى جسور يعبرها أولادنا نحو الإقصاء؟ وكيف نحمي هذا الجيل بالحوار قبل فوات الأوان؟

الأساليب التربوية كعامل خطر

تسهم عوامل متعددة في تنشئة الطفل، من أبرزها البيئة الأسرية، إلى جانب عوامل أخرى مثل الأقران، والمدرسة، ووسائل التواصل الاجتماعي، والبيئة العامة المحيطة.

الطبيب النفسي محمد أبو هلال، قال إنه رغم الأثر الواضح للتنشئة الأسرية في سلوكيات وتوجهات اليافعين، فإنه "لا يمكن وضع قانون حتمي أو علاقة سببية مباشرة ودائمة" بين طبيعة التنشئة وبين السلوكيات التي قد يقوم بها الطفل لاحقًا، بل هو نتاج تفاعل مجموعة عوامل (بيولوجية، وراثية، وبيئية).

ومع ذلك، أكد أبو هلال أن الأسرة تبقى "عنصرًا محوريًا"، وإذا أُدركت أهميتها بشكل صحيح، يمكن أن تؤدي دورًا أساسيًا في حماية اليافع من الانخراط في هذه السلوكيات.

وتتقاطع هذه الرؤية مع دراسات "جامعة لايدن" الهولندية التي تشير إلى أن "الارتباط الأسري الآمن" هو حجر الزاوية في المناعة الفكرية، إذ إن غياب هذا الأمان يدفع اليافع للبحث عن تقدير بديل خارج منظومة المنزل. من جانبها، لفتت المرشدة الاجتماعية بشرى مروة، إلى أن أساليب التربية القائمة على القمع أو السخرية أو "الطاعة العمياء" تفتح ثغرات خطيرة، فحين يُمنع المراهق من طرح الأسئلة، أو يُقابل رأيه بالاستهزاء، فإنه يبحث عن بدائل خارج البيت تمنحه الشعور بالقيمة والانتماء، وهي حاجة قد تستغلها جماعات أو خطابات متطرفة.

السياق السوري.. نشأة في بيئة صادمة

في السياق السوري، يرى الدكتور أبو هلال، أن الوضع يختلف عن السياقات المستقرة، نظرًا إلى خروج سوريا من حرب استمرت 14 عامًا، بعد اندلاع الثورة، وما رافقها من صدمات نفسية واجتماعية متراكمة، تزامنت مع تطورات كبيرة في وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات تقدم محتوى مكثفًا.

كل هذه العوامل تجعل المراهقين في الواقع السوري الحالي "أكثر عرضة للاستقطاب الفكري"، مما يفرض إعادة النظر في منظومة تنشئة الطفل واليافع، وتطوير أساليب التربية ومناهج التعليم.

هذا الضغط يزداد تأثيرًا، لأن اليافع يمر بما يسمى في علم النفس "أزمة الهوية"، إذ تكون المراهقة هي مرحلة البحث المستمر عن الذات.

وفي ظل غياب استقرار اجتماعي كاف نتيجة سنوات الحرب، يصبح المراهق فريسة سهلة للهويات الضيقة التي تمنحه شعورًا زائفًا بالوضوح.

إن سعي المراهق الفطري للانتماء قد يتم توظيفه بشكل عكسي إذا لم تجد هذه الطاقة حاضنة أسرية تتفهم خصوصية المرحلة السورية الراهنة وحساسيتها النفسية، وفق الدكتور أبو هلال.

مظهر التطرف في الحياة اليومية

يمكن أن يظهر التطرف في صور بسيطة تبدو غير خطيرة في البداية: لغة التخوين بين الأصدقاء، الإقصاء، التبرير لكراهية أو عنف لفظي، والمبالغة في الطاعة أو التمرد بلا وعي.

هذه المؤشرات الصغيرة هي "إنذار مبكر"، بحسب المرشدة الاجتماعية بشرى مروة، ويجب أن يلاحظها الأهل والمربون لتوجيه الحوار بدلًا من القمع أو التجاهل.

وأضافت مروة أن المراهق يتعلم السلوك في الغالب عبر "الملاحظة والتقليد"، أكثر مما يتعلمه عبر التوجيه المباشر، فإذا رأى نماذج قريبة تبرر الإقصاء، سيتحول ذلك لديه إلى "نموذج طبيعي".

وتلفت مروة الانتباه لمفهوم "الثواب الاجتماعي"، حيث يراقب المراهق السلوكيات التي تحظى بالتشجيع، وعندما يلاحظ أن الخطاب العنيف يحصد الإعجاب والتفاعل إلكترونيًا، فإنه قد يتبناه وسيلة للحصول على الاعتراف والقبول، وهنا تبرز نظرية "التعلم الاجتماعي"، التي تؤكد أن المراهق يقتدي بالنماذج التي يراها "قوية" في محيطه، فإذا غابت القدوة المتزنة والمحاورة داخل البيت، بحث عنها في نماذج افتراضية تروج لخطابات إقصائية متشددة.

دور الأسرة والخطاب المجتمعي

يتطلب التحصين، بحسب الدكتور أبو هلال، تعزيز تعليم التفكير النقدي، وترسيخ القيم التي تشجع على بناء السلام، والتأكيد على أن قيمة الإنسان لا تُستمد من انتمائه لفئة معينة، بل مما يقدمه من عمل نافع، كما يشير إلى دور الخطاب الديني المتزن في مساعدة المراهقين على النظر إلى الحياة بطريقة أكثر إنسانية تحد من النزعات الإقصائية.

وتلخص الاختصاصية الاجتماعية بشرى مروة دور الأسرة في الوقاية عبر محاور أساسية:

- بناء الكفاءة الذاتية: الحصن الحقيقي يبدأ من شعور اليافع بقيمته وقدرته على التأثير، فالمراهق الواثق بنفسه هو الأقل عرضة للانكسار أمام أي ضغط خارجي.

- احترام صوت اليافع: عندما يُسمح للمراهق بالتعبير عن رأيه بحرية، ويشعر أن صوته مسموع ومحترم داخل أسرته، يمتلك "مناعة فطرية" ترفض الخطابات الإقصائية مهما كان حجم الاستقطاب حوله.

- تحويل المنزل إلى مساحة آمنة للتساؤل: إن اعتماد الحوار بدل القمع هو السبيل الوحيد لترميم ما أفسدته سنوات الحرب، ولحماية هذا الجيل من الوقوع في فخ التطرف الذي يبدأ بكلمة، وينتهي بضياع مستقبل .

تغذية الدماغ

ومحاربة الشيخوخة..

نصائح للحفاظ على الوظائف العقلية

يعد الدماغ مركز التحكم في جميع وظائف الجسم، وهو أكثر الأعضاء تأثرًا بالتقدم في العمر والعوامل البيئية مثل التغذية غير السليمة والتوتر وقلة النوم.

وتشير الدراسات الطبية الحديثة إلى أن الشيخوخة الدماغية ليست حتمية، بل يمكن إبطاؤها بشكل كبير من خلال نظام غذائي متوازن يوفر العناصر الضرورية لحماية الخلايا العصبية وتحسين أدائها.

قالت اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، لعنب بلدي، إن الدماغ يستهلك ما يقارب 20% من إجمالي الطاقة التي ينتجها الجسم، ويعتمد في عمله على إمداد مستمر من الغلوكوز والدهون الصحية والفيتامينات والمعادن، كما أن تغذيته تلعب دورًا محوريًا في محاربة الشيخوخة والحفاظ على الصحة العقلية .

أي خلل في هذه العناصر، وفق قهوجي، قد يؤدي إلى ضعف الذاكرة وتراجع التركيز وزيادة خطر الإصابة بالأمراض العصبية التنكسية مثل مرض "ألزهايمر".

أطعمة لتغذية الدماغ ومحاربة الشيخوخة

تعدد اختصاصية التغذية العلاجية أهم الأطعمة والفيتامينات والمعادن الضرورية لتغذية الدماغ ومحاربة الشيخوخة، تتضمن:

• الأسماك الدهنية: مثل السلمون والسردين والماكريل، وهي غنية بأحماض "أوميغا 3" الدهنية، خاصة "DHA"، التي تعد مكونًا أساسيًا في بنية الخلايا العصبية، إذ أثبتت الأبحاث أن "أوميغا 3" تقلل الالتهاب العصبي وتحسن الذاكرة والقدرات الإدراكية.

• البيض: يعد مصدرًا غنيًا بالكولين، وهو عنصر ضروري لتكوين الناقل العصبي أستيل كولين المسؤول عن التعلم والذاكرة، إضافة إلى احتوائه على فيتامينات "B" المهمة لصحة الجهاز العصبي.

• الخضار الورقية الخضراء: كالسبانخ والجرجير والبروكلي، وهي غنية بالفولات وفيتامين "K" ومضادات الأكسدة التي تحمي الدماغ من التلف المرتبط بالعمر.

• المكسرات والبذور: خصوصًا الجوز واللوز وبذور الكتان، لاحتوائها على فيتامين "E" والزنك و"أوميغا 3"، وهي عناصر تقلل الإجهاد التأكسدي وتبطئ الشيخوخة الدماغية.

• التوت والفواكه الداكنة: مثل التوت الأزرق والفراولة، وتحتوي على مركبات البوليفينولات التي تعزز التواصل بين الخلايا العصبية وتحسّن الذاكرة قصيرة وطويلة المدى.

• الشوكولا الداكنة والكاكاو الخام: غنية بالفلافونويدات التي تزيد تدفق الدم إلى الدماغ وتحسّن الوظائف المعرفية عند تناولها باعتدال.

• زيت الزيتون البكر: يعد عنصرًا أساسيًا في الأنظمة الغذائية المضادة للشيخوخة، لما له من دور في تقليل الالتهاب وحماية الخلايا العصبية.

فيتامينات ومعادن لصحة الدماغ

• فيتامينات B6، B12 ، B، الفولات: ضرورية لإنتاج النواقل العصبية، ونقصها مرتبط بضعف الذاكرة والاكتئاب.

• فيتامين D: يسهم في حماية الخلايا العصبية وتنظيم المزاج.

• فيتامين E: مضاد أكسدة قوي يقي من تلف الخلايا الدماغية.

• الحديد: ضروري لنقل الأكسجين إلى الدماغ، ونقصه يسبب التعب الذهني وضعف التركيز.

• المغنيسيوم: يدعم الهدوء العصبي وجودة النوم.

• الزنك: مهم للذاكرة والتعلم والمناعة العصبية.

ختمت الاختصاصية حديثها لعنب بلدي، بأن اتباع نظام غذائي غني بالدهون الصحية والبروتينات عالية الجودة والفيتامينات ومضادات الأكسدة، إلى جانب نمط حياة صحّي، يمكن أن يحافظ على دماغ نشيط وفعّال ويقلل من خطر التدهور المعرفي مع التقدّم في العمر.

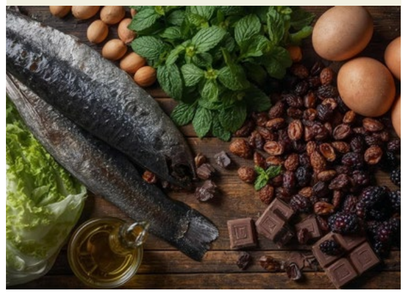

تحدثت لعنب بلدي عن تجربتها في الدراما والدوبلاج

أسيمة يوسف تبحث عن مسرح حي

عنب بلدي – أمير حقوق

تنتمي الفنانة السورية أسيمة يوسف إلى جيل من الممثلين الذين تنقلوا بين المسرح والدراما التلفزيونية والدوبلاج، وراكموا حضورهم الفني بهدوء واستمرارية.

عُرفت بمشاركاتها في أعمال درامية سورية بارزة، وبصوتها الذي أصبح علامة مميزة في عالم الدوبلاج، حيث استطاعت أن تحجز مكانًا خاصًا، مستفيدة من خامة صوتية دافئة وأداء تعبيري حساس، عزز من شهرتها الصوتية لدى الجمهور السوري والعربي.

وتميزت في الموسم الرمضاني الماضي (2025) بحضور درامي لافت، إذ أدت دور "جوليت" في مسلسل "تسمات أيلول"، الذي حقق نجاحًا جماهيريًا.

في هذا الحوار مع عنب بلدي، تتحدث أسيمة يوسف عن شغفها القديم بالمسرح، وتجربتها في الدوبلاج، وقراءتها لواقع الدراما السورية اليوم، وعودة بعض الفنانين إلى الشاشة المحلية.

المسرح.. محاولة لاستعادة الحرارة الغائبة

بدأت أسيمة يوسف نشاطها الفني عبر المسرح، خاصة أنها خريجة المعهد العالي للفنون المسرحية، لكنها غابت عنه منذ سنوات طويلة، وهنا تعترف بوجود شوق كبير لديها للعودة إلى الخشبة، مشيرة إلى محاولات سابقة لتقديم عروض مسرحية من كتابتها، لكنها اصطدمت مرارًا بعقبات، أهمها المشاريع.

وترى أن المرحلة الحالية تستدعي تجاوز ما مضى، والعمل على إزالة العوائق وفتح المسارح أمام الجميع، سواء كانوا خريجي معاهد أو من عشاق المسرح، بهدف تقديم "مسرح ممتع، فيه فرجة، ومفيد وجميل"، يعيد الحياة إلى الحركة المسرحية.

وأكدت أهمية اللقاءات التي تجمع القائمين على المسارح مع الفنانين، في إشارة إلى اجتماع مدير المسارح في سوريا، نوار بليبل، مع المسرحيين السوريين، معتبرة أن هذه الجلسات تشكل فرصة حقيقية لسماع هموم المسرحيين والصعوبات التي تواجه عشاق هذا الفن.

وحددت يوسف المطلوب لاستئناف حركة المسرح "أن نضع أيدينا بأيدي بعضنا"، في محاولة للارتقاء بالمسرح والعروض المسرحية، وإعادة خلق ما وصفته بـ"الحرارة المسرحية" التي افتقدها الجمهور السوري في السنوات الأخيرة.

> لدي شوق كبير للعودة إلى خشبة المسرح، والمسرح السوري بحاجة إلى فتحه أمام الجميع، لإعادة الحرارة المسرحية.
>
> أسيمة يوسف
> فنانة سورية

تجربة درامية محببة.. وتفاعل مفاجئ من الجمهور

تجربة أسيمة يوسف الدرامية الأخيرة جاءت عبر شخصية "جوليت" في مسلسل "تسمات أيلول" 2025، وهي الزوجة التي تعيش قصة حب طويلة ودائمة مع زوجها (وضاح حلوم)، بثنائية رومانسية لا تخلو من المواقف الكوميدية.

ووصفت يوسف العمل بأنه كان تجربة "جميلة وممتعة"، مؤكدة محبتها لهذا النوع من الأعمال.

وأبدت سعادتها بالتعاون مع المخرجة رشا شربتجي، ومجموعة من الممثلين الذين وصفتهم بـ"الكبار".

أما عن تفاعل الجمهور فقالت إنها فوجئت بحجم القبول الذي لقيه العمل، خصوصًا أنها كانت تخشى ألا يجد هذا النوع من الأعمال صدى لدى المشاهدين.

لكنها أشارت إلى أن النتيجة جاءت مطمئنة، وهو ما اعتبرته دافعًا معنويًا مهمًا للاستمرار.

عودة منتظرة وتوقّع مطلوب

كشفت يوسف أنها تشارك في الموسم الرمضاني المقبل بثلاثة أعمال، هي "مطبخ المدينة" و"النويلاتي" و"المقعد الأخير"، وذلك بتقديم أدوار مختلفة.

وعن واقع الدراما السورية اليوم، لا سيما في الموسم الرمضاني، ترى أسيمة يوسف أن عودة بعض الفنانين إلى الأعمال السورية خطوة "جميلة ومشجعة"، لما لها من أثر في استعادة حضور الدراما المحلية على الشاشات.

وأشارت إلى أن السنوات الماضية شهدت تراجعًا في عدد الأعمال السورية، مقابل تصاعد الأعمال المشتركة، معتبرة أن التنوع بحد ذاته ليس مشكلة، ما دام هناك اهتمام بالإنتاج المحلي.

وشددت على أن سوريا ما زالت تزخر بطاقات كبيرة من ممثلين ومخرجين وكتّاب، معربة عن أملها بأن تشهد المرحلة المقبلة أعمالًا مختلفة وأفضل.

> أشارك في ثلاثة مسلسلات بالموسم الرمضاني المقبل، وعودة بعض الفنانين إلى الأعمال السورية خطوة مشجعة.
>
> أسيمة يوسف
> فنانة سورية

من الدراما إلى الدوبلاج.. الصوت كمساحة بديلة

في السنوات الأخيرة، برز اسم أسيمة يوسف بقوة في عالم الدوبلاج السوري، خاصة في دبلجة الأعمال التركية، وهو ما يلفت إليه محاورها بوصف صوتها بأنه أصبح "علامة فارقة"، إذ اشتهرت بصاحبة صوت "ساندريلا" في العمل الكرتوني، وصوت "جميلة" في المسلسل التركي "على مر الزمان"، الذي أثمر دبلجة العشرات من الأعمال لاحقًا.

عن هذه التجربة، أكدت يوسف أنها كانت مهمة جدًا بالنسبة لها، ومنحتها خبرة كبيرة، خاصة في مرحلة شخصية كانت تجد فيها صعوبة في الابتعاد عن ابنتها أو السفر خارج البلاد.

وقالت إن الدوبلاج لم يكن يومًا بديلًا عن الدراما بالنسبة لها، بل خيارًا عمليًا فرضته ظروف معينة، مشيرة إلى أن لهذا المجال تاريخًا وثقافة خاصة.

وأعربت عن أملها بالعودة بقوة إلى الأعمال الدرامية في المرحلة المقبلة.

الجمهور شريك أساسي

ختمت أسيمة يوسف حديثها بالتأكيد على أن الجمهور السوري ما زال محبًا للدراما والفن عمومًا، وأن كثيرًا من الأعمال في السنوات الماضية حاولت الاقتراب من هموم الناس وعكس معاناتهم.

وترى أن المرحلة الحالية، مع ما تصفه بارتفاع سقف الحريات، تفرض على صناع الدراما مسؤولية أكبر في الاقتراب من المتفرج، وتقديم أعمال تعبّر عنه بصدق.

الفنانة السورية أسيمة يوسف - 25 آب 2025 (أسيمة يوسف)

"بيت نجيب".. أول مسلسل "ميكرو دراما" سوري

تواصل الفنانة السورية نانسي خوري تصوير مشاهدها في مسلسل "بيت نجيب"، الذي يشكل محطة جديدة في تاريخ الدراما السورية، إذ يعد أول عمل درامي سوري يعتمد على أسلوب "الميكرو دراما"، الذي يواكب تغير أنماط المشاهدة في عصر "السوشيال ميديا" والهواتف الذكية.

رحلة البحث والتقاطع الزمني

تدور أحداث "بيت نجيب"، الذي يخرجه إبراهيم ملحم، حول شخصية الممرضة "أمل" التي تجسد دورها نانسي خوري، حيث تنتقل للعمل لدى عائلة غنية لتكتشف لاحقًا أن هذه العائلة فقدت ابنتها منذ سنوات طويلة، فتبدأ رحلة البحث والتقاطع الزمني والمصيري بين عائلتها وعائلة "نجيب".

تجربة تتماهى مع الواقع الرقمي

يمتد المسلسل على 50 حلقة قصيرة، لا تتجاوز مدة أي منها دقيقة ونصفًا تقريبًا، كما أنه مخصّص للعرض عبر منصات "السوشيال ميديا"، ما يعكس رغبة صناع الدراما السورية في مواكبة اتجاهات العرض الرقمي الجديد، والتفاعل مع الجمهور الأسرع والأكثر ارتباطًا بالهاتف المحمول.

هذه الخطوة تُظهر محاولة لإعادة التجربة الدرامية السورية إلى واجهة الشكل التجريبي بعيدًا عن الصيغ المألوفة التقليدية، ولتوسيع دائرة الجمهور داخل وخارج المنطقة العربية.

نقاد اعتبروا أن مسلسل "بيت نجيب" يعكس انتقالًا نوعيًا في ثقافة إنتاج وعرض الدراما السورية، إذ يسعى إلى الجمع بين إبداع السرد القصير وقدرة المحتوى على جذب انتباه الجمهور في وقت وجيز، عبر سرد مكثف يناسب المنصات الرقمية الحديثة، وينطلق من تصورات فنية تتلاءم مع متغيرات المشاهدة المعاصرة.

ما "الميكرو دراما"؟

الفرق بين "الميكرو دراما" والصيغة التقليدية في المسلسلات التلفزيونية يكمن في طول الحلقات وطريقة السرد، فالمسلسل مبني على حلقات قصيرة جدًا، تبلغ حوالي دقيقة ونصف فقط، وهو ما يهدف إلى تقديم حبكة درامية مكثفة وسريعة تستهدف جمهور المشاهدة الرقمية، بخلاف الإيقاع الطويل المعتاد في الدراما التلفزيونية التقليدية.

هذه الصيغة أصبحت متداولة عالميًا في السنوات الأخيرة مع انتشار منصات العرض العمودي مثل "تيك توك" و"إنستجرام"، إذ تقدم حلقات قصيرة ومكثفة مدفوعة بقوة إيقاع الحياة الرقمية الحديثة، وتعتبر بمثابة محاولة للتوفيق بين الإنتاج الدرامي التقليدي وعادات المشاهدة الجديدة.

من كواليس تصوير مسلسل بيت نجيب - 20 كانون الثاني 2026 (صفحة et syria/إنستجرام)

بعد اتهامات بانتهاك الخصوصية..

ما أبرز بدائل "واتساب" شيوعًا؟

رفعت مجموعة دولية من المدعين دعوى قضائية، في 23 من كانون الثاني الماضي، ضد شركة "ميتا"، متهمة إياها بتقديم ادعاءات "كاذبة" بشأن خصوصية وأمان خدمة المراسلة "واتساب".

وقال المدعون في المحكمة الأمريكية بسان فرانسيسكو، إن "ميتا" و"واتساب" يخزنان ويحللان ويمكنهما الوصول فعليًا إلى كل اتصالات مستخدمي "واتساب" التي يُفترض أنها خاصة، واتهموا الشركتين وقادتها بخداع المليارات من مستخدمي "واتساب" حول العالم.

ويعتبر "واتساب" أحد أشهر تطبيقات المراسلة في العالم، مع أكثر من مليارَي مستخدم، مع ذلك، لا يزال يثير مخاوف لدى العديد من المستخدمين.

وتؤدي مسائل الخصوصية، وتغييرات السياسات، والوظائف المحدودة لبعض الاستخدامات إلى دفع المستخدمين للبحث عن خيارات أخرى بديلة لـ"واتساب".

وسواء كنت ترغب في الحصول على مزيد من التحكم في بياناتك أو أدوات أفضل تناسب التعاون الجماعي، فهناك بدائل موثوقة لتطبيق "واتساب" متاحة، بحسب عدة تقارير نشرتها مواقع تقنية متخصصة، اطلعت عليها عنب بلدي.

"سيجنال"

يعد تطبيق "سيجنال" أحد أبرز الخيارات لمن يهتمون بالخصوصية والأمان.

ويحظى هذا التطبيق بتأييد شخصيات بارزة، مثل إيلون ماسك وإدوارد سنودن، الذي أرجح الفضل في "نجاته" إلى النهج الأمني المتميز للتطبيق .

ولا يقتصر الأمر على كون "سيجنال" مجانيًا بالكامل، بل يدعم أيضًا الرسائل النصية والمكالمات الصوتية والفيديو والمكالمات الجماعية. كما يمكن ضبط الرسائل لتدمير نفسها تلقائيًا.

يمتلك "سيجنال" وتشغّله مؤسسة غير ربحية يقودها خبير التشفير موكسي مارلينسبايك، والشريك المؤسس لـ"واتساب" برايان أكتون، الذي غادر "فيسبوك" عام 2017 بعد خلاف علني حول مستقبل "واتساب".

"تلجرام"

إذا كنت تفضّل تطبيقًا مشابهًا لتطبيق "واتساب" ومرتبطًا برقم هاتفك، فإن "تلجرام" خيار مناسب.

مع ذلك، أشار الخبراء إلى أن خدمات "تلجرام" ليست آمنة تمامًا، وأن التشفير التام بين الطرفين غير مفعل افتراضيًا، لذا، من المهم أخذ ذلك بعين الاعتبار.

ومع ذلك، يتيح "تلجرام" مشاركة الملفات، وضبط الرسائل لتدمير نفسها تلقائيًا، والدردشة في مجموعات تصل إلى 200 ألف مستخدم. كما يمكنه مزامنة الرسائل عبر جميع أجهزتك، واستخدامه مجاني كليًا.

"ثريما"

هو تطبيق مخصص لحماية الخصوصية كليًا، مع إمكانية استخدام التطبيق بهوية مجهولة بالكامل.

يمكنك ربطه ببريدك الإلكتروني أو رقم هاتفك إذا رغبت في أن يتمكن الآخرون من العثور عليك، لكن على عكس الكثير من التطبيقات، هذا الأمر ليس إلزاميًا.

يتيح التطبيق أيضًا إرسال الرسائل النصية والصوتية والصور والفيديوهات، وكلها مشفرة. ويمكن للمستخدمين أيضًا إنشاء محادثات جماعية، وإرسال الملفات، وحتى إعداد استطلاعات رأي لجمع آراء لجهات الاتصال بسهولة أكبر.

علاوة على ذلك، يحتوي التطبيق على متصفح آمن مدمج، ومثل "واتساب"، يتم تخزين كل شيء على هاتف المستخدم بدلًا من خادم عشوائي يمكن لأي شخص الوصول إليه.

يوجد مقر "ثريما" في سويسرا، المعروفة بقوانين الخصوصية الصارمة، لكنه لم يحقق انتشارًا كبيرًا في دول أخرى. كما أن عدم شهرة الاسم وسعره البالغ ستة دولارات قد يجعل من الصعب إقناع المستخدمين بالانتقال لاستخدامه.

"وایر"

يعد تطبيق وایر (Wire)، القادم من سويسرا أيضًا وقوانينها الصارمة لحماية الخصوصية، خيارًا آخر، فهو تطبيق مراسلة مشفر يوفر مجموعة واسعة من خيارات المراسلة.

ويتيح التطبيق الدردشة صوتيًا ونصيًا ومرئيًا، بالإضافة إلى دعمه لميزات مثل الصور المتحركة (GIF) ومشاركة الملفات، وغيرها من الميزات المفضّلة في "واتساب".

وعلى عكس "واتساب"، يمكنه المزامنة عبر الأجهزة، ويدعم حسابات متعددة للأوقات التي تحتاج فيها إلى فصل اتصالاتك.

يستخدم "وایر" بروتوكول تشفير مفتوح المصدر خاصًا به يسمى "Proteous"، ولكنه مبني على بروتوكول "سيغنال" المستخدم في كل من "سيغنال" و"واتساب"، ويخضع لعمليات تدقيق أمني دورية لضمان أمانه.

يوفر "وایر" بشكل مجاني لمستخدمي الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسوب، ويوجد مستوى مدفوع مخصص للشركات.

"فايبر"

بدأ تطبيق "فايبر"، المملوك لشركة "راكوتين" اليابانية للتجارة الإلكترونية، كتطبيق للاتصالات الصوتية عبر الإنترنت (VoIP)، وتطور تدريجيًا ليشمل خدمات مثل الرسائل النصية، والمكالمات الصوتية، والرسائل الجماعية، وتطبيقات متزامنة بالكامل لأجهزة الحاسوب والهواتف المحمولة، وغيرها الكثير، وكلّها مرتبطة برقم الهاتف.

"مفاتيح دمشق".. توثيق اللحظة التاريخية للتحرير

في الساعات الأولى من صباح 8 من كانون الأول 2024، لم تكن دمشق تستيقظ على يوم عادي، المدينة التي اعتادت وقع الأخبار الثقيلة، بدت وكأنها تدخل فجأة في فصل جديد، من هذه اللحظة تحديدًا يبدأ الفيلم الوثائقي "مفاتيح دمشق"، واضعًا المشاهد أمام حدث لا يُقدم كخبر عاجل، بل ككاية تُروى بهدوء، وتُبنى تدريجيًا على الشهادة والصورة والذاكرة.

الفيلم الوثائقي، الذي أنتجته مؤسسة "الجزيرة" الإعلامية في ذكرى التحرير الأولى، وأخرجه عبده مدخنة، لا يتعامل مع دمشق بوصفها جغرافيا فقط، بل كرمز سياسي وتاريخي، وكعاصمة تحمل مفاتيح مرحلة كاملة.

بنية الحكاية.. من اللحظة إلى الخلف

يعتمد "مفاتيح دمشق" أسلوب السرد العكسي، إذ ينطلق من لحظة دخول قوات "ردع العدوان" إلى العاصمة، ثم يعود تدريجيًا إلى الخلف، متتبعًا المسارات السياسية والعسكرية التي مهدت لهذه النهاية المفصلية.

هذا البناء يمنح الفيلم طابعًا تشويقيًا، رغم أنه وثائقي، ويجعل المشاهد في حالة ترقّب دائم: كيف وصلت الأمور إلى هنا؟ ولماذا سقطت العاصمة بهذه السرعة؟

السرد لا يأتي عبر تعليق صوتي تقليدي فقط، بل عبر شهادات مباشرة لشخصيات فاعلة في الحدث، ما يمنح القصة طابع "الرواية الشفوية" التي تُكتب بالصوت قبل الصورة.

الشهادة كعمود فقري للسرد

يمنح الفيلم مساحة واسعة لشهادات قادة سياسيين وعسكريين، في مقدمتهم الرئيس السوري، أحمد الشرع، إضافة إلى وزراء ومسؤولين شاركوا في إدارة اللحظات الأخيرة قبل دخول دمشق.

هذه الشهادات لا تُقدَّم بوصفها تصريحات سياسية باردة، بل كاعترافات زمنية تحاول تفسير ما جرى، وتضع المشاهد داخل غرف القرار.

هنا، تتحول الشهادة إلى أداة سردية أساسية، تفسر الصورة ولا تكتفي بمرافقتها، وتمنح الفيلم بُعدًا تحليليًا يتجاوز التوثيق اللحظي.

واقعية الإخراج

على مستوى الإخراج، يختار "مفاتيح دمشق" الابتعاد عن الاستعراض البصري، لمصلحة واقعية مباشرة، فالكاميرا حاضرة بوظيفتها التوثيقية أكثر من كونها أداة جمالية، وهو خيار يخدم طبيعة الحدث ويمنحه صدقية أعلى.

يعتمد الفيلم على لقطات ميدانية حقيقية من لحظات الدخول إلى دمشق، وعلى مقابلات مصوّرة، بالإضافة إلى انتقالات زمنية هادئة بين الماضي القريب والحاضر، دون قفزات بصرية حادة.

التشويق في فيلم بلا خيال

رغم طبيعته الوثائقية، ينجح الفيلم في خلق توتر سردي حقيقي، عنصر التشويق لا يأتي من الموسيقا أو المونتاج السريع، بل من المعلومات نفسها، كسرعة انهيار النظام السابق، وتداخل العوامل الدولية، والقرارات التي اتُّخذت في ساعات حرجة.

كل شهادة تكشف طبقة جديدة من القصة، وكل تفصيل سياسي يفتح باب تساؤل، ما يجعل الفيلم أقرب إلى تحقيق صحفي طويل، مكتوب بالصورة.

الدلالات السياسية.. ما بعد السقوط

لا يتوقف "مفاتيح دمشق" عند لحظة الدخول إلى العاصمة، بل يحاول تفكيك ما تعنيه هذه اللحظة سياسيًا.

ويناقش الفيلم الخلفيات الإقليمية والدولية التي رافقت الحدث، والرسائل المتبادلة مع قوى دولية فاعلة، ناهيك بالمخاوف الأمنية اللاحقة، بما في ذلك الغارات الإسرائيلية بعد سقوط النظام.

كتاب

"الشراع والعاصفة".. عن قوة الإنسان وهشاشته

يعد حنا مينه واحدًا من أبرز الروائيين السوريين والعرب، واسمًا ملازمًا لما يُعرف بـ"أدب البحر" في الرواية العربية.

ولد في اللاذقية عام 1924 وتوفي عام 2018، وعاش حياة قاسية انعكست بوضوح في كتاباته، حيث انحاز دائمًا إلى الفقراء والمهمشين، وجعل من الكفاح اليومي مادة أساسية لسرده.

في أعماله، لا يظهر البحر كخلفية جمالية فقط، بل كقوة كاشفة لطبيعة الإنسان، وصلابته، وهشاشته في آن واحد.

تعد رواية "الشراع والعاصفة" من أشهر أعمال حنا مينه وأكثرها حضورًا في الذاكرة الأدبية السورية.

تدور أحداث الرواية في مدينة اللاذقية ومحيطها الساحلي خلال فترة الاحتلال الفرنسي، حيث يشكل البحر ساحة للصراع والعمل والمواجهة اليومية مع الخطر، ومن خلال شخصيات تنتمي إلى الطبقات الفقيرة، يرصد الكاتب علاقة الإنسان بالبحر بوصفها علاقة حياة أو موت.

تتمحور الرواية حول شخصية "الطروسي"، البحّار الفقير الذي يشكل المحور الأساسي للأحداث، فـ"الطروسي" ليس بطلًا تقليديًا ولا نموذجًا مثاليًا، بل إنسان صاغه البحر بصلابته وقسوته، ودفعه الفقر إلى المواجهة اليومية مع الخطر، ومن حيث البناء السردي، فالرواية مقسمة إلى ثلاثة فصول، وتتصاعد نحو العاصفة بوصفها الذروة السردية.

من خلال الطروسي، يرصد مينه حياة البحّارة الذين يعملون في ظروف قاسية، ويعيشون بين خوف دائم من البحر، وحاجة لا تترك لهم خيارًا سوى العودة إليه، إذ يخرجون إلى البحر مدفوعين بالحاجة، ويعودون محملين بالخسارة أو النجاة المؤقتة.

البحر في "الشراع والعاصفة" ليس مجرد عنصر طبيعي، بل قوة ضاغطة، تشبه السلطة في قسوتها وعدم اكتراثها، فالعاصفة، التي تحضر بقوة في الرواية، تتحول إلى اختبار أخلاقي وإنساني، تكشف معدن الشخصيات، وقدرتها على الصمود أو الانكسار.

يعتمد حنا مينه على أسلوب واقعي مباشر، خالٍ من الزخرفة، لكنه مشحون بالتفاصيل الحسية من خلال صوت الأمواج، وتعب الأجساد، والخوف الكامن في انتظار العاصفة، هذا الأسلوب يمنح الرواية صدقها، ويجعل القارئ قريبًا من الشخصيات، يشعر بثقل البحر كما يشعرون به، هم ليسوا أبطالًا خارقين هنا، بل بشر عاديون، يصارعون الطبيعة والظروف والاحتلال في آن واحد.

تطرح الرواية أسئلة تتجاوز البحر نفسه، فالصراع مع الطبيعة يتقاطع مع الصراع ضد الظلم الاجتماعي والاستعمار، حيث يظهر الفقر بوصفه عاصفة أخرى لا تقل قسوة، فيما تعيش الشخصيات بين قوتين، بحر لا يؤتمن، وسلطة لا ترحم، وبينهما، يحاول الإنسان الحفاظ على كرامته، وعلى معنى الاستمرار.

أحد أبرز عناصر "الشراع والعاصفة" هو البعد الجماعي في السرد، إذ إن الرواية لا تتمحور حول بطل واحد بقدر ما تقدم صورة جماعية لمدينة، لمجتمع يعيش على الحافة، أما الذات الإنسانية التي تتضمن "الخوف الشجاعة والأنانية"، فكلها تتجاور داخل النص، من دون أحكام أخلاقية مباشرة، تاركة للقارئ مهمة التقييم.

لا تقدم "الشراع والعاصفة" البحر بوصفه عدوًا مطلقًا، ولا الإنسان بوصفه ضحية فقط، لأن الرواية هي عن المواجهة المستمرة مع القدر، عن العمل بوصفه فعل بقاء، وعن الكرامة التي تختبر في أقسى الظروف.

بهذا العمل، يرسخ حنا مينه موقعه كروائي جعل من الواقع مادة أدبية، ومن المعاناة اليومية سردًا قادرًا على البقاء، بعيدًا عن الشعارات، وقريبًا من الإنسان.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

أهلي حلب يحسم "الكلاسيكو"

الدوري السوري يعود بمستوى "متوسط"

احتفال جماهير أهلي حلب مع لاعبي الفريق عقب الانتصار على الكرامة- 30 كانون الثاني 2026 (نادي الاتحاد الحلبي/ فيسبوك)

عنب بلدي – محمد ديب بظت

انطلقت منافسات الجولة السادسة من الدوري السوري لكرة القدم، في 30 من كانون الثاني الماضي، بعد توقف مؤقت للنشاط الرياضي أقره اتحاد كرة القدم على خلفية الأحداث الأمنية التي شهدتها سوريا منذ منتصف الشهر نفسه.

أهلي حلب يحسم "الكلاسيكو"

شهدت الجولة جملة من الأحداث البارزة، أبرزها حسم نادي أهلي حلب "كلاسيكو سوريا" أمام ضيفه الكرامة بهدف دون مقابل، في لقاء طغى عليه الحذر، وانخفضت فيه وتيرة التهديف، ضمن جولة سجلت 13 هدفًا فقط خلال ثماني مباريات، في تراجع واضح مقارنة بالجولات السابقة.

فرض أصحاب الأرض أفضليتهم خلال معظم فترات اللقاء، دون أن ينجحوا في كسر التعادل خلال الشوط الأول، رغم السيطرة والاستحواذ.

ومع انطلاق الشوط الثاني، واصل الأهلي ضغطه الهجومي، قبل أن يأتي هدف المباراة الوحيد عند الدقيقة الـ65، بعد خطأ دفاعي من مدافع الكرامة محمد تدمري، الذي حول الكرة بالخطأ إلى شباك فريقه.

وبهذا الفوز، واصل أهلي حلب، حامل اللقب، نتائجه الإيجابية، محافظًا على سجله الخالي من الهزائم بعد ست جولات، خاض خلالها أربع مباريات فقط، ليحتل المركز الرابع مؤقتًا برصيد عشر نقاط.

في المقابل، تلقى الكرامة خسارته الثانية هذا الموسم، مقابل فوز وحيد، مع استمرار تأجيل ثلاث مباريات له.

قلب نادي حطين تأخره أمام الوحدة إلى فوز بنتيجة 2-1، في مباراة شهدت توترًا وأحداثًا خارج الإطار الفني، ليفقد "الأورانجي" صدارة الترتيب.

وشهدت الدقائق الأخيرة انسحاب لاعبي الوحدة مؤقتًا احتجاجًا على قرارات تحكيمية، قبل أن يعودوا لاستكمال اللقاء، بالتزامن مع أعمال شغب من الجماهير تمثلت برمي زجاجات المياه داخل أرض الملعب، ما دفع الحكم لإيقاف المباراة نحو ربع ساعة قبل استئنافها حتى صافرة النهاية.

الفتوة ينتصر في دير الزور بعد 14 عامًا

في مدينة دير الزور، دوّن نادي الفتوة عودة طال انتظارها، بعدما حقق انتصاره الثاني في الموسم الحالي، والأول له على أرض ملعبه منذ ما يزيد على 14 عامًا، بتغلبه على فريق الشعلة بهدف وحيد وقّعه محمد خير الأحمد.

ولم يقتصر هذا الفوز على قيمته التنافسية، بل حمل أبعادًا معنوية لافتة، بوصفه محطة لاستعادة الصلة المقطوعة بين الفريق وملعبه وجمهوره، بعد سنوات اضطر خلالها الفتوة إلى خوض مبارياته خارج مدينته، واتخاذ دمشق ملعبًا بديلًا، في ظل ما فرضته الثورة السورية وتداعياتها على الواقع الرياضي في المحافظة.

انتهت مواجهة جبلة والحرية بالتعادل الإيجابي 2-2، في مباراة شهدت جدلًا تحكيميًا واسعًا، تمثل بحساب ثلاث ركلات جزاء، واعتراضات على عدد من القرارات.

وواصل مهاجم جبلة محمود البحر تألقه، مسجلًا هدفي فريقه من ركلتي جزاء، ليرفع رصيده إلى ستة أهداف، متصدرًا ترتيب الهدافين، متقدمًا على أحمد الأحمد (الاتحاد أهلي حلب) وزيد غرير (الوحدة)، ولكل منهما أربعة أهداف.

استمرار معاناة أمية ودمشق الأهلي

واصل نادي أمية نتائجه السلبية، بخسارته أمام الجيش 2-1، ليبقى دون أي فوز بعد ست مباريات، مكتفيًا بثلاثة تعادلات وثلاث هزائم، في المركز الـ15 قبل الأخير.

ولا يبدو وضع دمشق الأهلي أفضل حالًا، إذ واصل صيامه عن الانتصارات تحت قيادة المدرب أنس مخلوف، مكتفيًا بتعادلين مقابل ثلاث خسائر، كان آخرها التعادل السلبي أمام الطليعة، ليقبع في المركز الأخير برصيد نقطتين.

وشهدت الجولة أيضًا فوز الشرطة على خان شيخون بهدف دون مقابل، فيما انتهت مواجهة السبت، 31 من كانون الثاني، بين حمص الفداء ونادي تشرين بالتعادل السلبي، لتتوقف الانتصارات المتتالية التي حققها حمص الفداء في مبارياته الثلاث الماضية.

مستوى متوسط

قال المدرب أحمد جبان، في حديث إلى عنب بلدي، إن انطلاقة الموسم الحالي أظهرت عددًا من اللاعبين المحليين الذين قدّموا مستويات لافتة، أبرزهم مهاجم الاتحاد أهلي حلب أحمد الأحمد، إلى جانب زيد غرير، متوسط ميدان نادي الوحدة، الذي يتميز بأداء ثابت وقدرة على التسجيل وصناعة اللعب، معتبرًا أن هذين الاسمين يبرزان كأهم لاعبين على مستوى الدوري حتى الآن.

وفيما يخص اللاعبين المحترفين، يرى جبان أن معظم الأسماء الأجنبية المشاركة في الدوري السوري لم تقدم الإضافة المطلوبة لأنديتها، ولم تظهر بمستوى يتفوق على اللاعب المحلي أو يصنع الفارق داخل الفرق، مشيرًا إلى استثناء وحيد يتمثل بلاعب تشرين دينفيد ماوتر، الذي اعتبره الأفضل خلال الجولات الست الأولى من حيث الأداء والتأثير.

وحول المستوى الفني العام للدوري، أوضح جبان أن فترة التحضير كانت كافية لجميع الفرق، إذ خاضت معظم الأندية ما لا يقل عن عشر مباريات ودية، ما كان يفترض أن ينعكس إيجابًا على الجاهزية البدنية والفنية للاعبين. إلا أن هذا الأمر لم يتحقق بالشكل المطلوب لدى عدد كبير من الفرق، باستثناء قلة تمتلك جودة أعلى وإمكانيات أوضح، مثل الوحدة والاتحاد أهلي حلب وحمص الفداء، وهي تتفوق، بحسب رأيه، على بقية الأندية من حيث الإمكانيات الفنية.

وأضاف أن بعض الفرق الأخرى تضم مواهب فردية مميزة، إلا أن غياب النتائج الإيجابية يؤثر سلبًا على مردود اللاعبين، مشددًا على أن الحكم الحقيقي على المستوى الفني لأي لاعب أو فريق لا يكتمل دون اقتران الأداء الجيد بنتائج إيجابية، معتبرًا أن المعادلة بين إمكانيات اللاعبين وحصيلة الفريق هي الأساس في التقييم.

وأشار جبان إلى أنه بعد مرور ست جولات على انطلاق الدوري، لم يظهر مستوى ثابت لدى معظم الفرق، مع وجود تباين واضح سواء بين الأندية أو حتى ضمن الفرق المرشحة للمنافسة على اللقب، حيث تتغير مستوياتها من مباراة لأخرى.

ورغم أن النتائج تبدو منطقية نسبيًا بالنسبة للفرق المرشحة، فإن الأداء لم يكن مستقرًا، وهو أمر قد يكون طبيعيًا في المراحل الأولى من الدوري، لكنه شدد على ضرورة أن تتضح الصورة بشكل أكبر بعد ست أو سبع جولات.

المستوى العام للدوري حتى الآن يمكن وصفه بغير الجيد، مع التأكيد على صعوبة إصدار حكم نهائي في ظل وجود عدد كبير من المباريات المؤجلة. واعتبر أن الفرق المنافسة على اللقب تحقق نتائج مقبولة عمومًا، باستثناء الكرامة، في حين تسير أندية أهلي حلب وحمص الفداء والوحدة في الاتجاه الصحيح، مع إمكانية دخول تشرين والشرطة في دائرة المنافسة على المراكز الأولى قياسًا بإمكانياتهما.

وخلص إلى أن المستوى العام يبقى دون المتوسط، بانتظار انتهاء مرحلة الذهاب لتكوين صورة أوضح وتقييم أدق لجميع الفرق.

ترتيب الدوري السوري

بعد انتهاء مباريات الجولة السادسة

	الفريق	المباريات	الفوز	التعادل	الخسارة	الفارق	النقاط
1	حطين	5	3	2	0	3	11
2	الشرطة	6	3	2	1	2	11
3	الوحدة	5	3	1	1	8	10
4	أهلي حلب	4	3	1	0	5	10
5	حمص الفداء	4	3	1	0	3	10
6	تشرين	4	2	2	0	7	8
7	الجيش	6	2	2	2	-6	8
8	الطليعة	6	1	3	2	1	6
9	الفتوة	4	2	0	2	-1	6
10	خان شيخون	6	2	0	4	-4	6
11	الحرية	4	1	2	1	1	5
12	جبلة	6	1	2	3	-4	5
13	الشعلة	6	1	1	4	-5	4
14	الكرامة	3	1	0	2	-1	3
15	أمية	6	0	3	3	-4	3
16	دمشق الأهلي	5	0	2	3	-5	2

اتحاد الكرة يشرح أهمية الخطة

اتفاقية لتنظيم الرياضات الإلكترونية

عنب بلدي – مارينا مرهج

وقع الاتحاد السوري لكرة القدم، في 28 من كانون الثاني الماضي، اتفاقية تعاون في مجال الرياضة الإلكترونية، مع الاتحاد السوري للرياضة للجميع.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى مشاركة سوريا في المسابقات والبطولات الخاصة بالرياضة الإلكترونية، إذ ستكون أولى المشاركات في تصفيات كأس العالم للرياضات الإلكترونية في مسابقتي "E Football Console" و"Rocket League"، التي يشرف عليها الاتحاد الدولي لكرة القدم الإلكترونية التابع لـ"فيفا".

جزء من منظومة كرة القدم العالمية

تأتي أهمية هذه الخطوة في سياق مواكبة التطورات المتسارعة في عالم كرة القدم والرياضات المرتبطة بها، بحسب ما قاله مدير المكتب الإعلامي باتحاد كرة القدم، أنس عمو، لعنب بلدي، مشيرًا إلى أن الرياضات الإلكترونية لم تعد نشاطًا هامشيًا، بل باتت جزءًا من المنظومة العالمية للعبة.

وأضاف عمو أنه لو لم تكن هذه البطولات ذات قيمة حقيقية، لما عمل الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) على رعايتها أو تنظيمها، أو السماح بإقامتها عبر اتحادات رسمية وبطولات خاصة تخضع لشروط ومعايير متطورة، كما هو الحال في بطولات "FIFA Mobile"، وغيرها من المنصات التي يفرض "فيفا" من خلالها أنظمة وآليات جديدة تتطلب التكيّف معها.

وذكر أنه انطلاقًا من هذا الواقع، كان لا بد من التحرك سريعًا للمشاركة في هذه البطولات، من خلال التنسيق مع اتحاد الرياضة للجميع.

وفي فترات سابقة، شاركت منتخبات تحمل اسم منتخب سوريا في بطولات خارجية، من بينها بطولة آسيوية أُقيمت في قطر، إلا أن تلك المشاركات جرت دون أي تنسيق رسمي مع الاتحاد السوري لكرة القدم، ما أدى إلى وجود فجوة واضحة بين الفرق المشاركة والاتحاد، بحسب مدير المكتب الإعلامي.

وتابع عمو أنه مع وجود اتحاد جديد لكرة القدم، ومع اقتراب استحقاقات وبطولات مقبلة، بات من الضروري أن تكون المشاركة السورية قائمة على أسس تنظيمية واضحة، لافتًا إلى أن اتحاد الرياضة للجميع عمل خلال الفترة الماضية على تأسيس منتخبات للرياضات الإلكترونية، وهي باتت اليوم شبه جاهزة ومؤهلة للمشاركة في البطولات المقبلة.

ومن أجل عدم تفويت الفرصة على سوريا، أو تسجيل غيابها عن هذه الاستحقاقات، تم اتخاذ قرار المشاركة بالتنسيق الكامل بين الاتحاد السوري لكرة القدم واتحاد الرياضة للجميع، خصوصًا أن هذه البطولات تقام تحت إشراف "فيفا"، ما يفرض أن تكون المشاركة الرسمية باسم اتحاد كرة القدم.

ولا يقتصر الأمر على البطولات الخارجية فقط، إذ يجري التحضير خلال الفترة المقبلة لإطلاق دوري خاص بالرياضات الإلكترونية، بحسب ما قاله أنس عمو.

ورغم أن هذه الفكرة قد تبدو جديدة على الساحة السورية، فإنها مطبّقة منذ سنوات في دول المنطقة، حيث تعتمدها معظم الاتحادات والأندية، مشيرًا إلى أنه حتى في دول مجاورة مثل لبنان، ورغم صغر مساحتها، هناك نشاط منظم في مجال الرياضات الإلكترونية، في حين تشهد دول الخليج تنظيم بطولات عالمية معتمدة، بعضها تحت مظلة الاتحاد الآسيوي واتحاد غرب آسيا، وصولًا إلى بطولات كأس العالم للرياضات الإلكترونية.

وفي ضوء هذه التطورات، أكد عمو أن سوريا يجب أن تكون حاضرة في هذا المشهد المتنامي، سواء عبر المشاركات الخارجية أو من خلال إطلاق دوري محلي للرياضات الإلكترونية في المستقبل القريب، بما يضمن عدم التخلف عن الركب العالمي لهذه الرياضة الحديثة.

على طاولة الاتحاد بانتظار التنظيم الكامل

لا توجد في الوقت الحالي أندية إلكترونية رسمية ومعتمدة، بحسب ما أكده مدير المكتب الإعلامي باتحاد كرة القدم، أنس عمو، إذ اقتصرت المشاركات في السابق على مبادرات فردية أو تجمعات غير منظمة، دون إطار مؤسسي واضح، مبينًا أن اعتماد أي نادٍ بشكل رسمي يتطلب تقديم طلبات رسمية إلى الاتحاد السوري لكرة القدم، وهو إجراء لم يفتح بابه بعد، وبناء عليه، فإن معظم المشاركات الحالية، أو ما يمكن وصفه بالحضور الخجول للرياضات الإلكترونية السورية، يجري تنظيمها بالتنسيق مع اتحاد الرياضة للجميع.

وفي المرحلة المقبلة، ومع إطلاق دوري رسمي للرياضات الإلكترونية، سيتم إشراك اللاعبين المنبثقين عنه ضمن المنتخبات الوطنية.

ويتولى اتحاد الرياضة للجميع في المرحلة الحالية الإشراف على هذا الملف، على أن يتم لاحقًا تنظيمه وإدارته بشكل كامل من قبل الاتحاد السوري لكرة القدم، ضمن رؤية تهدف إلى بناء منظومة رسمية ومستقرة للرياضات الإلكترونية في سوريا.

وفيما يخص المشاركة المقبلة، أكد أنس عمو أن الاتحاد السوري لكرة القدم لم يكن الجهة التي نظّمت هذه المشاركة بشكل كامل حتى الآن، وهو ما يفسّر الاعتماد الحالي على التنسيق مع اتحاد الرياضة للجميع، وذلك في ظل حداثة تشكيل الاتحاد، ووجود العديد من الملفات التي يعمل عليها في الوقت الراهن، ومن بينها ملف الرياضات الإلكترونية، إلى جانب بطولات دولية تُقام جميعها تحت مظلة الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا).

ويتم طرح ملف الرياضات الإلكترونية حاليًا على طاولة الاتحاد السوري لكرة القدم، إلا أنه يحتاج إلى بعض الوقت لاستكمال تنظيمه بالشكل المطلوب.

وكشف عمو أنه في المستقبل من المقرر إطلاق بطولة دوري خاصة بالأندية في مجال الرياضات الإلكترونية، على أن يتم من خلال هذا الدوري اختيار المنتخبات التي ستمثل سوريا في البطولات الدولية.

توقيع اتفاقية تعاون في مجال الرياضة الإلكترونية بين الاتحاد السوري لكرة القدم والاتحاد السوري الرياضة للجميع - 28 كانون الثاني 2026 (SFA)

أضرار مادية لحقت بالأندية

حقوق بث دوري كرة القدم السوري.. أزمة تتصاعد

عنب بلدي – محمد كاشي

تحولت أزمة حقوق نقل الدوري السوري لكرة القدم سريعًا إلى عبء مالي ثقيل، انعكس مباشرة على الأندية وعلى سمعة الاتحاد الرياضي الجديد، فقد وجدت أندية كرة القدم نفسها عالقة بين وعود لم تتحقق ونزاع مفتوح بين الاتحاد وشركة النقل، وواجه الاتحاد انتقادات طالت طريقة تعاطيه مع الأزمة.

ما سبب المشكلة؟

بدأت القصة حين أعلن الاتحاد السوري لكرة القدم تعاقده مع شركة "تميز" بصفتها المالكة الحصرية لحقوق النقل التلفزيوني والرقمي للدوري الممتاز، مقابل مبلغ مليون دولار أمريكي، على أن يتم السداد على دفعتين، الأولى 625 ألف دولار أمريكي، والثانية 375 ألف دولار أمريكي.

وفق بيان الاتحاد الرياضي، لم تسر الأمور كما خُطط لها، فالشركة الراعية لم تلتزم بسداد أي من الدفعات المالية المتفق عليها ضمن المهل المحددة في العقد، لا الأولى ولا الثانية، رغم ما وصفه الاتحاد بمحاولات الصبر ومنح الوقت.

هذا الإخلال، كما يقول الاتحاد، دفعه إلى تفعيل خيار فسخ العقد واللجوء إلى القضاء.

رئيس اتحاد كرة القدم، فراس تيت، حمّل الشركة مسؤولية التعثر، مشيرًا إلى أن العقد وُقّع في عهد الاتحاد السابق، وأن الاتحاد الحالي وجد نفسه أمام اتفاق غير منفّذ ماليًا.

ومع غياب أي دفعة، بدأ الاتحاد بالبحث عن شركة راعية جديدة، في سباق مع الزمن لتدارك ما يمكن تداركه لإتمام نقل بقية مباريات الموسم الكروي.

في الجهة المقابلة، لا تعترف "تميز" برواية الاتحاد كما وردت، فقد ردت الشركة ببيان حاد اللهجة، أكدت فيه تمسكها بحقوقها الحصرية، واعتبرت أن فسخ العقد لم يستكمل إجراءاته القانونية بعد، محذّرة من أي تعاقدات بديلة أو بث منافس خلال فترة النزاع.

وذهبت أبعد من ذلك، حين لوّحت باللجوء إلى "فيفا"، معتبرة أن منح الاتحاد حقوق بث بعض المباريات، بينها مباراة "الكلاسيكو" بين أهلي حلب والكرامة، يشكّل خرقًا صريحًا للعقد، وانتهاكًا لمبادئ النزاهة والحوكمة المنصوص عليها في أنظمة الاتحاد الدولي، وذلك بعد أن أعلن الاتحاد الرياضي، في 29 من كانون الثاني الماضي، عن بث المباراة على قناة "أنا سوريا".

تضرر الخطط المالية للأندية

بحسب رؤساء أندية تواصلت معهم عنب بلدي، كان من المفترض أن يحصل كل نادٍ على مبلغ 50 ألف دولار أمريكي من العقد المبرم بين الاتحاد الرياضي وشركة "تميز" صاحبة حقوق النقل، وقامت الأندية ببناء خططها المالية على هذا الأساس، إذ يشكل مبلغ 50 ألف دولار رافعة مالية جيدة لكثير من الأندية.

أحد رؤساء الأندية الذين تواصلت معهم عنب بلدي قال، إن الإدارة المالية في النادي وضعت الخطط المالية للنادي بناء على وعود الاتحاد بمبلغ بين 40 و50 ألف دولار أمريكي من حقوق البث، ولم يستطع ناديه سداد رواتب اللاعبين بعد أن تخلف الاتحاد عن سداد الالتزامات المالية التي اتفق النادي عليها معه.

وبحسب رؤساء الأندية، فإن الضرر طال جميع أندية الدوري، بعد أن تلقوا وعدًا بالحصول على مخصصات من القيمة المالية للعقد، ما زعزع الحسابات المالية للأندية بسبب توقعهم أن المبلغ سيدخل خزائن الأندية في الشهر الأول من عام 2026.

الجمهور ينتظر الحسم

انتقد الجمهور طريقة وأسلوب بث تلفزيون "برايم" لمباريات الدوري السوري، قبل أن يفسخ الاتحاد الرياضي لكرة القدم عقد الرعاية مع الشركة، إذ يتقطع البث التلفزيوني، ولا توجد إعادة للقطات، كما تعاني الصورة من دقة منخفضة، ورداءة في جودة الصوت، بالإضافة إلى غياب البث على "فيسبوك" و"يوتيوب".

كما لم يتمكن الجمهور من تثبيت القناة التي أعلنت عنها الشركة على قمر "نايلسات".

وبحسب متابعين ومهتمين بالدوري السوري لكرة القدم قابلتهم عنب بلدي، فإن المعاناة مع مشاهدة مباريات أنديتهم مستمرة، إذ لم يتمكن المشجعون من متابعة مباريات أنديتهم في الجولة السادسة من الدوري، بسبب الخلاف القانوني بين الاتحاد والشركة صاحبة حقوق النقل.

وأبدى المشجعون أسفهم على حال الكرة السورية، وأساليب بث المباريات، وضعف الخدمات الفنية واللوجستية التي لا يزالون بانتظار تحسنها.

فازت شركة "تميز"، في 15 من كانون الأول 2025، بحقوق بث مباريات الدوري السوري الممتاز ومسابقة الكأس للموسم 2026-، وحقوق الشركة تتضمن: اسم مالك البطولة، حقوق النقل التلفزيوني، حقوق النقل الإلكتروني، حقوق النقل الإذاعي، الإعلانات داخل الملعب.

في 9 من كانون الأول 2025، أعلنت شركة "تميز" الفائزة بحقوق رعاية وبث الدوري السوري لكرة القدم تلفزيونيًا وإذاعيًا وإلكترونيًا، عن إطلاق قناة تلفزيونية تحمل اسم "برايم".

وأصبحت القناة الناقل الحصري لجميع مباريات الدوري المحلي.

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
من كرْم الثورة
enab baladi

الأحد 1 شـــباط/فبـــراير 2026
العـدد 728 – السنة الخامسة عشرة

24 صفحة
سـعر النســخة 100 ليـرة سورية

بعد 14 عامًا

داريا..
"عنب بلدي" تعود إلى مسقط رأسها

عنب بلدي – موفق الخوجة

في منـزل غير مسـكون بحـارة الشربجـي في مدينـة داريـا، بالقرب من العاصمـة دمشـق، انطلـق العـدد رقـم "صفـر" مـن جريـدة عنـب بلدي، في 29 مـن كانـون الثـاني 2012، معلنًـا ولادة إحدى أبرز وسـائل الإعلام المحليـة، التي بدأت مشـوارها مـن هذه المدينـة، ووصل صداهـا إلى كامل الجغرافيا السـورية.

وبعـد 14 عامًا، عادت الجريدة إلى مسـقط رأسـها، ومقـر ولادتها، حاملة معهـا "عنب بلدي- داريا"، وشـبكة واسـعة من المحررين والمراسـلين في معظـم المحافظـات السـورية، الذيـن ينقلـون الأخبار ويصوغـون هموم السوريين، ويناقشـون قضاياهم.

البداية

بـدأت عنب بلـدي مسيرتهـا أواخر عام 2011، بعـد أشـهر من انـطلاق الثورة السـورية، حيـث كانـت تلـك الأحداث التـي مـرت على البلاد المبرر لنشـأتها، والسـبب في تأسيسـها، نظـرًا إلى القبضـة الأمنية التـي مارسـها النظام السـابق على العمـل الإعلامـي، وتـوق النـاس لمعرفـة مـا يجـري حولهم.

وعلى هـذا الأسـاس، اجتمـع نحـو 25 ناشـطًا وناشـطة من مختلـف أطياف المدينـة، لتبـدأ المـسيرة السريـة. لم يكـن اجتماعهـم فيزيائيًـا بـل على شـكل مجموعات، لا يعرفـون بعضهم بعضًـا إلا في أضيـق الدوائر، ثم تنطلق الدعـوة العلنيـة، عبر فـرق تحـرر وأخـرى تطبـع، وغيرها توزع النسـخ في أنحـاء المدينـة.

وعلى هـذا الطريـق، استشـهد عدد من كوادرها، عبّدوا بدمائهـم دربًا مخضبًا، ومنهـم محمـد أنـور قريطـم وأحمـد خالد شـحادة ومحمد فارس شـحادة، إضافـة إلى نبيل وليـد شربجي وأحمد وليـد حلمـي، اللذيـن قضيـا تحـت التعذيـب في سـجون النظام.

قريطـم، كان في مقـر الجريـدة، الذي دمرته غـارة من طائـرة حربية، في 28 مـن تشريـن الثـاني 2012، بصاروخ يشـتبه بأنـه يحمـل مـواد كيماويـة، حيـث رحـل إلى جانبه كل مـن المصور الميـداني مـروان شربجـي، والناشـط عبـد الرحيـم شربجي.

عودة رمزية واستراتيجية

تحمـل عـودة عنب بلـدي إلى مدينـة داريـا، التي انطلقت منها، بعـدًا رمزيًا، حيـث أعـادت إدارة الجريـدة تأهيـل المـكان المدمـر الـذي شـهد ولادتهـا، بالقـرب من المركز الثقـافي في المدينة، ورممـت المـكان ليصبـح جاهـزًا لبث أخبـار المدينـة ومحيطهـا، إضافـة إلى إدارة تغطية الأحداث في كامل سـوريا، عبر فريـق مـن الصحفـيين والفنيين، الذيـن تلقـى غالبيتهـم تدريبـات ضمـن المؤسسـة وتابعوا عملهـم فيها، وآخـرون دخلـوا إلى الجريـدة بـخبرة عملية سـابقة.

وعـادت بمجموعـة مـن البرامـج والأقسـام التـي أطلقتها "عنـب بلدي- داريـا"، ومنهـا "صـوت النـاس"، وهـو مرصـد للشـكاوى والملاحظـات المجتمعيـة، إضافـة إلى قسـم "ذاكـرة البلـد"، الـذي يعمل على جمـع وتوثيق ذاكـرة المدينـة، وحفـظ قصصهـا الإنسـانية، وأحداثهـا المفصليـة، وشـخصياتها وأماكنهـا.

وإلى جانـب الكلمـة، سـتوثق "عنـب بلـدي- داريا"، بـ"الصـورة والفيديو"، مشـاهد يوميـة مـن المدينـة عبر عدسـاتها.

وحـول عودتها إلى داريـا، اعتبر رئيس تحرير عنـب بلدي، جـواد شربجي، أن هـذه الخطوة هـي "صحـوة متأخرة"، جـاءت بعد سـنة مـن سـقوط النظام وانتقـال الجريـدة للعمـل من دمشـق، اكتشـف خلالهـا أن ضواحي العاصمة، التي دفعت "الثمـن الأكبر للتغيير" في سـوريا، مهمّلـة إعلاميًـا، ولا تحظـى بتغطيـات عادلـة من وسـائل الإعلام.

خالـد جرعـتلي، وهـو صحفـي تدرب في عنـب بلدي ثم للعمـل في تلفزيون "سـوريا"، اعـتبر أن عـودة الجريـدة إلى داريا سـتضع المدينـة تحت الضوء مجددًا، للتركيـز على ثقافتها والقضايا الخدميـة، بعـد أن اختفـت أخبارها عن الواجهـة الإعلامية، بعد التسـوية التي أجراهـا النظـام مع المدينة عـام 2016.

نوران الـسمان، صحفيـة تدربت أيضًا في عنـب بلدي ثـم انتقلـت التلفزيون "العـربي"، قالت إن هـذا الانتقال يعيد الصحيفة إلى بيئتهـا الأولى، ويجعلها أقـرب إلى الأهالي وقضاياهـم اليومية، وأكثر تفـاعلًا مـع المشـكلات المحليـة، كما يسـهم وجودهـا في المنطقـة في تعزيـز مصداقيتهـا وحضورهـا الميـداني، خاصـة بعد سـقوط النظام.

وتـرى نـوران التـي عملـت سـابقًا في عنـب بلـدي، أن أداء المؤسسـة قـد تطوّر بشـكل ملحوظ بعـد انتقالها إلى الداخل، ولا سـيما إلى داريـا، التي تُعدّ مهـد انطلاقتهـا منـذ بدايـة الثورة.

من دمشق إلى داريا

رئيـس التحرير، جـواد شربجي، أوضح أن عنـب بلـدي عـادت مـن منفاها إلى سـوريا بعـد أسـبوعين مـن سـقوط نظـام الأسـد، أواخـر عـام 2024، واتخـذت مقـرًا لهـا في دمشـق، على طـرف المتحلـق الجنـوبي مـن المـزة، المطـل على مدخـل داريـا.

وبالتزامن مع عملها في مكتب دمشـق، باشرت المؤسـسة بترميم المنـزل المدمر الذي انطلقـت منه الجريـدة في داريا، ليصبـح مقـرًا رمزيًا لعنب بلـدي، في مـكان ولادتها الأصلي.

وأشـار شربجـي إلى أن نقـل جميـع أعمال عنـب بلـدي إلى داريـا، لا يعني حصرهـا في المدينـة، حيـث مـا زالـت الجريـدة تقـدم تغطيـات خبريـة على مـدار السـاعة مـن كل سـوريا، وهـي مسـتمرة بتوسـيع شـبكتها مـن المحرريـن والمراسـلين في جميـع المحافظـات.

العمل في الميدان

وغـادرت عنـب بلـدي داريـا لأول مـرة أواخـر العـام 2012، حين حـوصرت المدينـة واشـتد الحصـار عليها، واسـتقر قسـم من فريقها في لبنـان، قبل أن تنتقل الجريـدة إلى إسـطنبول مطلـع العـام 2014 وتؤسـس أول مكتـب لهـا هنـاك.

في تركيـا، وسـعت عنـب بلـدي شـبكة مراسـليها في سـوريا وبنت غرفة أخبار احترافيـة، وأطلقـت برامـج تدريبيـة عاليـة المسـتوى خرّجـت منهـا عشرات الصحفـيين، عمل قسـم كـبير منهم في الجريـدة لاحقًـا، وانـتشر آخـرون في معظم وسـائل الإعلام السورية والعربية.

وبعودتهـا مجـددًا إلى سـوريا، يـرى صحفيون التقتهم عنـب بلدي، أن عمل الصحفـي في الداخـل يجعلـه أقـرب للمجتمـع، ومطلعًـا بشـكل مباشر مع همـوم الناس.

فبحسـب نـوران الـسمان، يواجـه الصحفـي خـارج سـوريا يواجـه صعوبـات كـبيرة في الوصـول إلى المصادر والاطلاع عـن قرب على الواقع الميـداني.

في الداخـل يتمتـع الصحفـي يتواجـد الصحفـي على الأرض ويتفاعـل مبـاشرة مـع النـاس، مـا يسـاعد على نقل المعلومة بشـكل أدق وأكثر واقعية، وفـق مـا أضافته نـوران.

ويتفـق خالـد جرعـتلي مـع نـوران، مؤكدًا أن الصحفـي على الأرض، يحتك بشـكل مباشر مـع المجتمع والسـلطة، بسـلبياتهما وإيجابياتهما.

لافتًـا إلى أن الصحفـي يشـعر بقيمـة المادة الصحفيـة التـي يعمـل بهـا ويلمـس تأثرها، مـهما كان موضوعها.

من "مارِس" إلى العمل الصحفي

نوران الـسمان وخالد جرعـتلي، اللذان قابلتـهما عنب بلـدي في هـذا التقرير، هما مـن ضمـن عشرات الصحفـيين الذيـن مـروا مـن خلال برنامـج "مـارِس" التدريبـي، وخاضـوا بعدها تجربـة العمـل الصحفـي.

"مارِس" هـو برنامـج تدريبي أطلقته عنـب بلـدي في العـام 2018، خـرّج عبر 20 دورة تدريبيـة حتـى الآن، أكثر مـن 200 متـدرب ومتدربـة، في تركيا وسـوريا، انتقـل معظمهـم إلى العمل الإعلامـي، إمـا في عنـب بلدي نفسـها أو في مؤسسـات إعلاميـة، سـورية وعالمية.

مـن جانبهـا، شـكلت عنـب بلـدي نقطـة البدايـة لدخـول نـوران إلى عـالم الصحافـة، انطلاقًـا مـن برنامج "مـارس"، حيـث تلقـت تدريبًـا تحت إشراف أسـاتذة "مـحترفين"، قالت إنها تعلمـت منهـم الكـثير.

البرنامـج كان تجربـة "مميزة"، خاصة للسـوريين خـارج البلـد، وأسـهم في تطويـر مهاراتهـم المهنيـة، أضافـت نوران، معربة عن سـعادتها لاسـتمرار البرنامـج داخـل سـوريا بعد سـقوط النظـام، ليمنـح خريجـي الصحافـة فرصـة حقيقيـة للعمـل والتطور.

أمـا عملهـا في قسـم التحريـر، فقـد كانـت لـه قيمـة مضافـة مهمـة في مسيرتهـا المهنيـة، إذ اكتسـبت خبرة كـبيرة مـن خلال المشـاركة في اجتماعات التحرير اليوميـة، والتعامل المبـاشر مـع مـدراء التحرير، مـا عزز فهمها لآليات العمل الصحفي وأسـهم في صقـل مهاراتهـا.

خالـد جرعـتلي يعـتبر أن عنـب بلدي "مدرسـة"، تتيـح للصحفـي، خاصة الذي ينتقـل بين المؤسسـات الإعلامية السـورية، أن يضيـف لهـا أكثر مما يأخـذ منها.

صور شهداء عنب بلدي أمام مقرها في مدينة داريا بريف دمشق – 31 كانون الثاني 2026 (عنب بلدي/ نور حمزة)

أن تحمل أنت وزر غيرك

خطيب بدلة

لا شـك في أن "الذكورية" واحدة من المشكلات، بل المصائـب، التي ترهق مجتمعنا، وتجعل خروجه من معضلـة التخلف صعبًا.. لا ينحصر هذا الخطر في خـروج الطاقة الإنتاجية للمرأة من ميدان العمل، بل يؤدي إلى اختلال البنية الأخلاقية للمجتمع.

لنخرج من سـاحة الكلام النظري، الجاف، إلى عالم الأمثلة العامرة بالحياة، والحركة، وأهمها، بل أخطرها، أن ترى نسـاء كثيرات، منسجمات مع هذا الواقـع المختل، يقبلن به، ويؤيدنه، مع أن الذكور يزدرونهـن، ويعاملونهن، غالبًا، بالزجر، أو بالضرب، أو يقـوم الذكر بإضافة امرأة، أو اثنتين، إلى خانته، على مرأى منها، وفي بعض الحالات، نكاية بها.

لا تتوقف، عزيزي القارئ، طويلًا، أمام المشـهد الذي تـراه في ملاعب كرة القدم، حينما يغضب ألوف المتفرجين من حكم الساحة، ومع ذلك، يتركونه بحاله، ويسـبون شقيقته، التي لا ناقة لها في هذه المباراة ولا جمل! دع هذا أيضًا، واذهب إلى الشـعراء، الذيـن يمثلون، نظريًا، نخبة المجتمع، لترى كيف يعتقد واحدهـم، أن أكبر إهانة يمكنه أن يوجهها لخصمه، هـي أن يقول كلامًا بذيئًا بحق والدته، وهذا ما برع فيه ابن الرومي، وشـعراء النقائض، جرير والأخطل والفرزدق.. وقد انتقلت هذه العدوى إلى العصر الحديـث، فحينما أراد مظفر النواب أن يهجو الحكام العرب، لتخاذلهم في الدفاع عن القدس، عروس عروبتهم، قال لهم: أبناء القحبة لا أسـتثني منكم أحدًا.

حصل، أكثر من مرة، في أثناء الثورة، أن سـخر بعض الكتاب المعارضين، من سيدات كن مؤيدات لنظام الأسد، واستخدم معارضون آخرون السباب بحق نسـاء حافظ الأسد، وبشار، وهذا، برأيي، يدل على ضيـاع البوصلة، فلدى الزعيم الذي تخاصمه، وتريد أن تهجوه، عشرات الخصال السـيئة، فكيف تترك كونه قاتلًا، مجرمًا، يسـاهم في تخريب البلاد، وتستلم والدته، أو شـقيقته، أو زوجته، التي قد تكون بريئة من أي فعل يؤذي الآخرين؟

أذكـر أنني، عندما تأملت في قصيدة مظفر النواب، قلـت إن بعض أمهات الحكام العرب، اللواتي خصهن بالسـباب، قد تكون متوفاة، منذ زمن بعيد، وأخرى قد تكون عاقلة، حبابة، لا علاقة لها بالسياسـة، فلماذا نترك الحكام أنفسـهم، وكل واحد منهم لديه سجل كبير في الإجرام، وننتمر على نسائهم؟

يمكننا أن نسـحب هذا الخط على طوله، ونعترف بأن ثقافتنا المجتمعية، التي انتقلت إلى عالم السياسـة، تتأصل فيها فكرة تحميل وزر شـخص لأشخاص من أقاربه، حتى ولو كانوا من الرجال. السـبب: أن ثقافتنا قبلية، عشـائرية، عائلية، لا تحمّل الفرد مسؤولية أفعاله، وحده، لأنها تعترف باستقلاليته.. ومن تجربتي الشـخصية، خلال سنوات الثورة، أن بعض أقاربي الذين اسـتمروا بالعيش في مناطق النظام، عندما يمر أحدهم بحاجز أمني، ويسـأله العنصر: شو بيقـرب لك خطيب بدلة؟ كان يضطر للقول إنها قرابة بعيدة، وإنه لا يعرفني عن قرب، ويتكرر السـيناريو نفسـه، الآن، إذ يذهب أحد طبالي السلطة إلى أحد أقـاربي، ويقول له كلامًا غير مفهوم، مثلًا: يا أخي ليـش خطيب عم يحكي "هيك"؟ والله ما له حق. وما هو هذا الـ"هيك"؟ لا أحد يعرف!

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper